

دولة رئيس المجلس

بسبب غياب الوزير ، ووزير الاعلام ايضا،  
ورجاء ان اي موضوع يراد طرحه ، ليس فقط  
ما قيل لنا ، يمكن ان يؤتى بشغله من الوحي  
وعليه ، الجلسة الاسبوع القادم .

٥ ( تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

دولة رئيس المجلس

الاثنين القادم سيكون موعدا للجلسة .  
وشكرا .

دولة رئيس المجلس

ارجو الاخ ان يتنبه الى ان بيان رئيس  
الحكومة تضمن نقاط مابة ، وان بيانات الوزارات  
المختلفة هي توسيع وتصيل ، ودوما الحكومات  
تتقدم ببيان ويتقدم ايضا الوزراء ببيانات تفصيلية  
ولكن لا تجوز التجزئة ، وكل انجاز وبيان ، وما  
يمكن ان يغطى من الاعطاء واجب عام ولا يجوز  
تجزئته .

السيد شمس الدين طاشي

اذا كان تحديد الاسبوع القادم موعدا لبدء  
المنافسة فيبرز سؤال ، لماذا استثنيت وزارة  
البلديات من تزويدنا ببيان  
اصوات ووزارة العمل

رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
احمد اللوزي

امين عام المجلس الوطني الاستشاري  
عدنان بعيون

تقرىف

- ١ - اعد ويوب هذا العدد واشرف على تنظيم شبكه امين عام المجلس الوطني  
الاستشاري : السيد عدنان بعيون .
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الامين العام السيد وليد النجداوي ومنظما الشبكه  
السيدان نذير عطيات ونصري الشمايلة .
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة :  
منظم الشبكه السيد نصري الشمايلة ومباور المجلة السيد غسان النجداوي .



مجلس الأمة الأردنية

المجلس الوطني الاستشاري

محضر الجلسة الحادية عشر

المعقودة يوم الاثنين ٢٩ رجب ١٣٩٨ هـ . الموافق ٣ تموز ١٩٧٨ م

( المجلد ١ )

( العدد ١١ )

محضر الجلسة

صفحة

٤

٤

٤

٥

٥

مواقف

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الاجازات والاعتبارات

أ - طلب اجازة مقدم من معالي السيد مروان الحمد

ب - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد محمد خليل خطاب

ج - طلب اجازة مقدم من معالي السيد عبد الله الريماوي

- ١ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٦٢٤٢ تاريخ ١٩٧٨/٦/١٠ حول قانون تصديق اتفاقية قرض التنمية (المشروع الثالث لمياه ومحاري مدينة عمان ) بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية.
- ٢ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٦٢٤٢ تاريخ ١٩٧٨/٦/١٠ حول قانون تصديق اتفاقية المشروع الثالث لمياه ومحاري مدينة عمان بين مؤسسة التنمية الدولية وسلطة المياه والمحاري لمنطقة امانة العاصمة
- ٣ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٦٧٤٣ تاريخ ١٩٧٨/٦/٢٢ حول مشروع قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من الصندوق السعودي للتنمية بقيمة ( ٩٨ ) مليون ريال سعودي للمساهمة في تمويل مشروع محطة كهرباء الحسين الحرارية :
- ٤ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٦٧٤٤ تاريخ ١٩٧٨/٦/٢٢ حول مشروع قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من الصندوق السعودي للتنمية بقيمة ( ٧٠ ) مليون ريال سعودي للمساهمة في تمويل مشروع مياه ومحاري عمان :
- ٥ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٦٧٤٥ تاريخ ١٩٧٨/٦/٢٢ حول مشروع قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من الصندوق السعودي للتنمية بقيمة ( ٧٠ ) مليون ريال سعودي للمساهمة في تمويل مشروع مياه العقبة :
- ٦ - كتاب دولة رئيس الوزراء الافخم رقم ٦٧٤٦ تاريخ ١٩٧٨/٦/٢٢ حول مشروع قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من الصندوق السعودي للمساهمة في تمويل مشروع توسعة كهرباء العقبة .

- ٥ - متابعة الاستماع الى ما تبقى من بيانات الحكومة التي سيقدمها اصحاب المعالي السادة الوزراء حول سياسات وزاتهم ومنجزاتهم وخططها المستقبلية
- ٦ - مناقشة بيان دولة رئيس الوزراء الافخم وبيانات اصحاب المعالي السادة الوزراء .
- ١ ( كلمة معالي السيد وصفي ميرزا
- ٢ ( كلمة سعادة السيد جمال بقر
- ٣ ( كلمة معالي الدكتور محمد غضوب الزين
- ٤ ( كلمة سعادة السيد علي البشير
- ٥ ( كلمة سعادة السيد حماد المايطه
- ٦ ( كلمة سعادة الدكتور محمد احمد بديع
- ٧ ( كلمة السيد وداد بولص
- ٨ ( كلمة سعادة السيد سليمان القضاة
- ٩ ( كلمة سعادة السيد جودت السبول
- ١٠ ( كلمة سعادة السيد عطا الله الكبارتي
- ١١ ( كلمة سعادة السيد سالم بن نجاد
- ١٢ ( كلمة سعادة السيد بركات الزهير
- ١٣ ( كلمة سعادة السيد هائل ابو بريز
- ١٤ ( كلمة سعادة السيد خلف ابو لوير
- ١٥ ( كلمة معالي السيد عبد الحميد الشريده
- ٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

قرر المجلس الاكتفاء بتوزيعها على الاعضاء وهي لدى الامانة العامة وهي

- ١ - تقرير عن وزارة العمل لسنة ١٩٧٧ .
- ٢ - تقرير عن وزارة الاعلام ودورها المختلفة لسنة ١٩٧٨ .
- ٣ - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .
- ٤ - تقرير عن وزارة الداخلية وأجهزتها المختلفة .



## المجلس الوطني الاستشاري

### محضر الجلسة

اجتمع المجلس علنا وبمصاب قانوني في الساعة ١١ صباحا من يوم الاثنين الواقع في ١٩٧٨/٧/٣ برئاسة دولة السيد احمد السوزي رئيس المجلس الوطني الاستشاري وبحضور أمين عام المجلس السيد عدنان بعيون وتغيب عن الاعضاء بأجازه السادة مروان الحمود ومحمد خليل خلاب والسيد عبد الله الريماوي .

#### وحضر من الحكومة

دولة السيد مضر بدران رئيس الوزراء وزير الدفاع والخارجية  
معالي الدكتور عبد السلام المجالي وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
معالي السيد عدنان أبو عوده وزير الاعلام  
معالي السيد غالب بركات وزير السياحة والاثثار  
معالي السيد احمد عبد الكريم الطراونة وزير العدل  
معالي السيد عصام المجلوني وزير العمل  
معالي السيد كامل الشريف وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية  
معالي السيد مروان القاسم وزير التكوين  
معالي السيد سليمان مرار وزير الداخلية  
معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة وزير المواصلات والصحة بالوكالة  
معالي السيد ابراهيم ايوب وزير الشؤون البلدية والتربية

معالي الدكتور نجم الدين الدجاني وزير الصناعة والتجارة  
معالي السيد محمد الدباس وزير المالية  
معالي المهندس علي السحيبات وزير النقل  
معالي المهندس صلاح جيمه وزير الزراعة

بسم الله الرحمن الرحيم

#### دولة رئيس المجلس

النصاب قانوني ، اعلن افتتاح الجلسة  
نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم

#### السيد الامين العام

#### ( ١ ) تلاوة محضر الجلسة السابقة

#### الجميع :

نعمي الامين العام من تلاوته

#### ( ٢ ) تلاوة الاجازات والاعتذارات

— ١ —

#### السيد الامين العام

طلب اجازة مقدم من معالي السيد مروان الحمود

#### دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس

#### الجميع :

موافقون .

#### دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاخفم

تخية طيبة وبعد ،،

ارجو الاجازتي للسفر الى خارج البلاد لاسباب خاصة ولادة استهوين ابتداء من تاريخ ١٩٧٨/٧/٢

وتفضلوا بتقبل لائق الاحترام

عضو المجلس  
مروان الحمود

— ب —

#### السيد الامين العام

طلب اجازة مقدم من عضو المجلس السيد محمد خليل خطاب

#### دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس

#### الجميع :

موافقون .

#### دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاخفم

تحية واحتراما وبعد ،،

ارجو التفضل بالموافقة على اجازتي تسعة ايام اعتبارا من ١٩٧٨/٧/٢ لقضائها في سوريا لأمور عامة . متينيا للمجلس الكريم التوفيق ،  
عضو المجلس  
محمد خليل خطاب

— ج —

#### السيد الامين العام

طلب اجازة مقدم من معالي السيد عبد الله الريماوي

#### دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس

#### الجميع :

موافقون .

#### دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري الاخفم

لاسباب اضطرارية اعتذر عن حضور جلسة اليوم لاني لم اكمل اعمالني في القاهرة .  
واقبلوا مائتي الاحترام ،  
عضو المجلس  
عبد الله الريماوي

#### السيد احمد الطراونة

يا سيدي انا برباي ما دام ان الاتفاقيات مبرمة وهي من حق الحكومة وليس لنا الا ان نناقش مشروع القانون فقط مائتي اري ان يوافق المجلس عليها ، لان ليس فيها سوى بتدين وهي من غير اختصاص المجلس .

#### السيد عطا الله الكباريتي

لا ، لقد قلنا ان يحال كل شيء الى لجنته المختصة ، فاللجنة المختصة هي الاولى في النظر فيها .

#### السيد وصفي ميرا

الاتفاقيات من الاشياء السياسية ولذلك لجنة الخارجية هي صاحبة الاختصاص بالنظر في الاتفاقية .

#### السيد سلمان القضاة

#### مقرر اللجنة القانونية

يا سيدي انا برباي الخاص ان هذه الاتفاقيات ما دامت قد ابرمت وانتهت العملية بعد ذاتها عملية قانونية بالنسبة للمجلس ، فالحكومة صارت ملتزمة واقترح ان يقرها المجلس اليوم .

#### السيد احمد الطراونة

دولة الرئيس ، اقترح ان يقوم المجلس بالتصويت عليها واقرارها الان ، ان يقرها بصفة الاستعجال وان يوافق عليها في هذه الجلسة

#### دولة رئيس الوزراء

الحقيقة ، اذا سبح لي الاخوان ، واذا بحب المجلس ان اعطي كلمة موجزة ومختصرة حول هذه الاتفاقيات الاربعة ما عندي مانع ، الاتفاقيات فيها قرض مقداره ٧٦ مليون دولار ، ومدة القرض الواحد التي منحونا اياها هي مشرون مائتي اي ان فترة تسديد كل قرض هي مشرين سنة ، كما ان كلفة القرض هي ٣٪ ، نقول كلفة بمعنى الفائدة لانه لا يوجد فائدة بالسعودية ، اخوانا السعوديين لا يتعاملون بالفائدة كما تعاملون ، بل يقولون كلفة ومن الامتيازات الممنوحة مع هذه القروض ان هنالك فترة سماح مدتها خمس سنوات ، هذه الفترة اعليت الحكومة من دفع اية فوائد او كلفة ، مقرر تمويل محطة الصين الحرارية ، بمقداره ثمانية ومشرون مليون دولار ، كذلك المجاري عشرين مليون دولار ، وهذه الاتفاقيات واهم منا

كلنا من أهل

فيها انها طويلة الاجل ، مدتها طويلة وبها فترة سماح تعفينا من دفع اية فوائد لهذه القروض ، واحب ان اتوه ان هذه الاتفاقيات قد ابرمت وانتهت وتم التوقيع عليها بين الحكومة والسعودية مع صندوق التنمية السعودي ، واما مشاريع القوانين الموجودة بين ايديكم ما هي الا عبارة عن مادة واحدة فقط .

#### دولة رئيس المجلس

الحقيقة انه اللجنة المالية قد نظرت في اجتماعها الاول ، واستعرضت هذه الاتفاقيات ودرستها كما جاءت بموجب كتاب دولة الرئيس ، وقد اوصت المجلس الكريم ان يوافق على قرارها والان نحن امام التوصية ، هل يوافق المجلس على هذه التوصية .

الجميع : موافقون .

#### ٣ - ثلاثة الكتب الواردة

#### السيد الامين العام

كتاب دولة رئيس الوزراء الامم رقم (٦٢٤٢) تاريخ ١٩٧٨/١/١٠ حول تصديق اتفاقية قرض التنمية ( المشروع الثالث لمياه ومجاري مدينة عمان ) بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية .

- ١ -

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري عملا بالادة ( ١/٧ ) من قانون المجلس الوطني الاستشاري رقم ( ١٧ ) لسنة ١٩٧٨ ، ابعت الى دولكم طيا ( ١٠٠ ) نسخة من كل من

١ - قانون تصديق اتفاقية قرض التنمية ( المشروع الثالث لمياه ومجاري مدينة عمان ) بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية .

٢ - قانون تصديق اتفاقية المشروع ( المشروع الثالث لمياه ومجاري مدينة عمان ) بين

مؤسسة التنمية الدولية وسلطة المياه والمجاري بمنطقة امانة العاصمة .

مع الاسباب الموجبة لها ، وارجو عرضها على مجلسكم الموقر لبدء الرأي فيها . واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء  
مضر بدران

#### دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على استعجال النظر في القانون والاتفاقية .

الجميع : موافقون .

#### دولة رئيس المجلس

يطى القانون والاتفاقية من قبل مقرر اللجنة القانونية السيد سلمان الغضاه السيد المقرر

قانون مؤتمت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨

قانون تصديق اتفاقية قرض التنمية ( المشروع الثالث لمياه ومجاري مدينة عمان )

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

و

مؤسسة التنمية الدولية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون تصديق اتفاقية قرض التنمية - المشروع الثالث لمياه ومجاري مدينة عمان - بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية لسنة ١٩٧٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقه بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية الدولية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلون بتنفيذ احكام هذا القانون .

#### اتفاقية قرض التنمية ( المشروع الثالث لمياه ومجاري مدينة عمان )

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

و

مؤسسة التنمية الدولية

بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٩

#### اتفاقية قرض التنمية

ابرمت هذه الاتفاقية بتاريخ ١٩٧٨

بين المملكة الاردنية الهاشمية ( المشار اليها فيما بعد بكلمة المقترض وبين مؤسسة التنمية الدولية ( المشار اليها فيما بعد بكلمة المؤسسة ) .

حيث ان ( ا ) المقترض كان قد طلب من المؤسسة ان تساعد في تمويل الجزء الذي سيحول بالتقدي الاجنبي من المشروع المبين في الملحق الثاني لهذه الاتفاقية بحيث يغطي القرض الجوانب المدرجة ادناه .

( ب ) تقوم سلطة المياه والمجاري/عمان ( والمشار اليها فيما بعد بكلمة السلطة ) بتنفيذ المشروع بمساعدة المقترض الذي سيضع تحت تصرف السلطة ، كجزء من هذه المساعدة ، المبالغ المتأدية من القرض وفقا للاحكام المدرجة ادناه .

( ج ) ينوي المقترض التعاقد مع وكالة الولايات المتحدة لانتهاء الدولي ( والمشار اليها فيما بعد بـ الوكالة الاميركية ) للحصول على قرض ( سيُدعى فيما يلي بـ قرض الوكالة الاميركية ) وبمبلغ قدره ( ٢٨٥٠٠٠٠٠ دولار ) للمساعدة في تمويل جزء من المشروع وجزء من مشروع جلب المياه من سد الملك طلال ( حسبما هو موضح فيما بعد ) وفقا للشروط والاحكام الواردة في اتفاقية ( سيشار اليها فيما بعد بـ اتفاقية قرض الوكالة الاميركية ) ويتم ابرامها بين المقترض وبرنامج المساعدة الاميركية .

( د ) كذلك فان المقترض ينوي التعاقد مع الصندوق السعودي للتنمية ( والذي سيشار اليه فيما بعد بـ الصندوق السعودي ، للحصول

على قرض سيُدعى فيما يلي بـ قرض الصندوق السعودي بـمبلغ يعادل ( ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار للمساعدة في تمويل جر المياه من سد الملك طلال ( كما هو موضح فيما يلي ) وبموجب الشروط والاحكام المنصوص عليها في اتفاقية ( سيشار اليها فيما بعد بـ اتفاقية قرض الصندوق السعودي ) ويتم ابرامها بين المقترض والصندوق السعودي، وكذلك

بما ان - المؤسسة قد وافقت ، بناء على الاسس التي من ضمنها تلك التي سبق ذكرها ، على تقديم القرض للمقترض وفقا للشروط والاحكام المدرجة ادناه والشروط والاحكام الواردة في اتفاقية المشروع المعقودة بين المؤسسة والسلطة وينفس التاريخ الذي ابرمت فيه هذه الاتفاقية فقد تم الاتفاق بين الاطراف المتعاقدة على ما يلي:

#### المادة الاولى

#### الشروط العامة وتفسير الاصطلاحات

#### الفقرة ١ ( ١ ) :

تقبل الاطراف المتعاقدة بجميع ما ورد في الشروط العامة التي تطبق على اتفاقيات المؤسسة لقروض التنمية المؤرخة ١٥ اذار لسنة ١٩٧٤ ، ويكون لهذه الشروط نفس القوة والاثار كما لو كانت مدرجة بكاملها في هذه الاتفاقية ( وسيشار فيما بعد الى تلك الشروط العامة التي تطبق على اتفاقيات المؤسسة لقروض التنمية بـ الشروط العامة ) .

#### الفقرة ١ ( ٢ ) :

يكون للاصطلاحات الواردة في هذه الاتفاقية والتي ورد تفسير معانيها في الشروط العامة نفس المعاني المخصصة لها في الشروط العامة الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

اما الاصطلاحات الاضائية التالية الواردة في هذه الاتفاقية فتكون معانيها كما يلي :-  
( ١ ) اتفاقية المشروع - وتعني الاتفاقية المعقودة بين المؤسسة والسلطة بنفس تاريخ هذه الاتفاقية مع جميع ملحقاتها واية تعديلات قد تدخل اليها من وقت لآخر .



## المادة الثانية

## القرض

## الفقرة ٢ (١) :

توافق المؤسسة على تقديم قرض للمقترض بعمليات مختلفة تعادل قيمتها ( ١٤٠٠٠.٠٠٠ ) دولار ، وذلك وفقا للشروط والاحكام المنصوص عليها او المشار اليها في اتفاقية قرض التنمية .

## الفقرة ٢ (٢) :

يمكن سحب قيمة القرض من حساب القرض وفقا لاحكام الملحق رقم ( ١ ) بهذه الاتفاقية ، واية تعديلات قد تدخل عليه من وقت لآخر وبالاتفاق بين المقترض والمؤسسة ، وذلك لتغطية النفقات المعقولة عن البضائع والخدمات الضرورية للمشروع والتي سيتم تمويلها من حصيلة القرض

## الفقرة ٢ (٣) :

يتم الحصول على البضائع والاموال المدنية للمشروع والتي تحول من حصيلة القرض وفقا لاحكام المنصوص عليها او المشار اليها في الفقرة ٢ ( ٣ ) من اتفاقية المشروع الا اذا وافقت المؤسسة على خلاف ذلك .

## الفقرة ٢ (٤) :

تنتهي المدة التي يجوز خلالها السحب بتاريخ ٣٠ كانون الاول ١٩٨١ او بأي تاريخ آخر قد تعينه المؤسسة على ان تبلغ المقترض مورا عند تحديد ذلك التاريخ .

## الفقرة ٢ (٥) :

يدفع المقترض بدل خدمات بمعدل ٤٪ ( ثلاثة ارباع الواحد بالمائة ) سنويا على المبالغ المسحوبة من القرض الاصلي وغير المسحوبة من وقت لأخر .

## الفقرة ٢ (٦) :

تدفع رسوم الخدمات كل ستة اشهر ، وذلك الاول من شهري اذار وايلول من كل عام .

( ب ) اتفاقية القرض الفرعية - وتعني الاتفاقية التي سيتم ابرامها بين المقترض والسلطة بمقتضى الفقرة ٣ ( ١ ) ( ب ) من هذه الاتفاقية مع جميع ملحقات تلك الاتفاقية الفرعية واية تعديلات قد تدخل اليها من وقت لآخر .

( ج ) سلطة المصادر الطبيعية - تعني سلطة المصادر الطبيعية التابعة للمقترض والتي تم تأسيسها بمقتضى القانون رقم ( ١٢ ) لسنة ١٩٦٨ ، واية تعديلات قد تطرأ عليه .

( د ) اتفاقية قرض التنمية لسنة ١٩٧٣ - تعني اتفاقية قرض التنمية المؤرخة ٢٤ ايار لسنة ١٩٧٣ والمعقودة بين المقترض والمؤسسة مع جميع ملحقاتها واية تعديلات قد تدخل من وقت لآخر بالنسبة للشروط العامة الواردة سابقا في اتفاقيات المؤسسة لقرض التنمية المؤرخة ٢١ كانون الثاني لسنة ١٩٦٩ .

( هـ ) اتفاقية المشروع لسنة ١٩٧٣ - تعني الاتفاقية المؤرخة ٢٤ ايار لسنة ١٩٧٣ والمعقودة بين المؤسسة والسلطة ، مع جميع ملحقاتها واية تعديلات قد تدخل اليها من وقت لآخر .

( و ) مشروع المياه من سد الملك طلال - يعني مشروع المقترض الذي يشتمل على انشاء مسرب لغناة تتصل ببحيرة سد الملك طلال الذي انشئ على نهر الزرقاء في الجهة الشمالية الغربية لدينة عمان ، ومحطة للتنقية طاقعتها ( ٦٥٠ ) انشا في الثانية ، وبخط انابيب نقل بقطر ( ٨٠٠ ) ملم وبطول ( ٢٥ كم ) ، مع انشاء ( ٣ ) محطات ضخ طاقعتها نحو ( ٢٤٠٠ ) متر مكعب في الساعة وانشاء خزائين طرفيين بسعة نحو ( ١٠.٠٠٠ ) متر مكعب لكل منهما ، على ان تكون مصممة بحيث يمكن معها جر نحو ( ١٧ ) مليون متر مكعب من مياه السد سنويا .

( ز ) مؤسسة مياه الشرب - تعني مؤسسة مياه الشرب التابعة للمقترض والتي تم التأسيس بمقتضى القانون رقم ( ٥٦ ) لسنة ١٩٧٣ .

## الفقرة ٢ (٧) :

يسدد المقترض قيمة القرض الاساسية بانسباص نصف سنوية تستحق بتاريخ الاول من شهري اذار وايلول من كل عام ابتداء من الاول من ايلول سنة ١٩٨٨ ولغاية الاول من اذار سنة ٢٠٢٨ ، على ان تكون قيمة كل قسط بها في ذلك القسط الذي يستحق بتاريخ الاول من اذار سنة ١٩٩٨ نصف الواحد بالمائة من قيمة القرض الاساسية ، وتكون قيمة كل قسط من الانسباص التالية واحد ونصف بالمائة من قيمة القرض الاساسية .

## الفقرة ٢ (٨) :

العملة المعتدة لغايات الفقرة ٤ ( ٢ ) من الشروط العامة هي عملة الولايات المتحدة الاميركية .

## الفقرة ٢ (٩) :

يعتبر رئيس مجلس ادارة السلطة او من ينوب عنه بموجب تفويض خطي منه بمثابة ممثل المقترض الذي يملك حق ممارسة الصلاحيات واتخاذ الاجراءات الواردة في الفقرة ٢ ( ٢ ) من هذه الاتفاقية والمادة الخامسة من الشروط العامة

المادة الثالثة  
تنفيذ المشروع

## الفقرة ٣ (١) :

( ١ ) يترتب على المقترض ، وبدون الحد من التزاماته الاخرى بمقتضى اتفاقية قرض التنمية او الانقاص منها ، ان يؤمن قيام السلطة بتنفيذ جميع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية المشروع واتفاقية القرض الفرعية وفقا لاحكام هاتين الاتفاقيتين ، كما يترتب على المقترض ان يتخذ او يؤمن اتخاذ جميع الاجراءات بها في ذلك بوليمر الاموال والتسهيلات والخدمات والموارد الاخرى الضرورية او المناسبة لتأمين السلطة من تنفيذ تلك الالتزامات ، وان لا يتخذ او يسمح باتخاذ اية اجراءات من شأنها ان تحول او تعرقل قيام السلطة بعمل هذا التنفيذ .

( ب ) يترتب على المقترض ان يعيد اقراض المبالغ المتأتية من القرض الى السلطة وذلك بموجب اتفاقية قرض فرعية يتم ابرامها بين المقترض والسلطة على ان توافق المؤسسة مسبقا على شروط واحكام هذه الاتفاقية التي تقضي بأن يسدد القرض الفرعي خلال واحد وعشرين عاما بعد فترة سماح مدتها ( ٤ ) سنوات وبمعدلة ٦٪ سنويا على المبالغ المسحوبة من قيمة القرض الاساسية وغير المسحوبة من وقت لآخر .

( ج ) يترتب على المقترض ممارسة حقوقه بمقتضى اتفاقية القرض الفرعية بشكل يضمن حماية مصالح المقترض والمؤسسة وتحقيق غايات القرض ، ولا يحق لمقترض التنازل للغير عن حقوقه الناشئة عن اتفاقية القرض الفرعية او تعديل الاتفاقية او اي من احكامها او التخلي عنها الا اذا وافقت المؤسسة على خلاف ذلك .

( د ) مع مراعاة الاحكام الواردة في البند ( ا ) وحتى البند ( ج ) من هذه الفقرة يتعهد المقترض بتقديم مساهمة مالية للسلطة تعادل مبلغ ( ٢٠.٠٠٠.٠٠٠ ) دولار في الوقت الذي تطلبه السلطة وبالشكل الذي يساعدها على مواجهة متطلبات تنفيذ المشروع وبوجوب ترتيبات مقبولة لدى المؤسسة .

## الفقرة ٣ (٢) :

يتعهد المقترض - مالم توافق المؤسسة على غير ذلك :

( ١ ) ان يعد المخططات والمواصفات ووثائق العطاء اللازمة لتنفيذ مشروع جر المياه من سد الملك طلال في موعد اقضاء ٣٠ حزيران سنة ١٩٧٨ ، او اي موعد اخر توافق عليه المؤسسة على ان يحال العطاء للمتعهدين لتنفيذ المشروع بتاريخ ٣١ كانون الاول سنة ١٩٧٨ ، او اي موعد اخر توافق عليه المؤسسة .

( ب ) ان ينهي مشروع جر المياه من سد الملك طلال بتاريخ الاول من كانون الثاني سنة ١٩٨٢ او اي موعد اخر توافق عليه المؤسسة وذلك بكل كفاءة واقتان ووفقا للقواعد الادارية والمالية والهندسية السليمة ، كما يترتب عليه

هكذا من المأهول

ان يقوم بتوفير الاموال والتسهيلات والخدمات والموارد الاخرى اللازمة بدون تأخير .

( ج ) ان يمكن السلطة سنويا ، ابتداء من السنة التالية لسنة ١٩٨١ ، من الحصول من بحيرة سد الملك طلال على كميات المياه التي تحتاجها لمواجهة متطلباتها زيادة عن مصادر المياه الجوفية التي تستغلها حاليا على ان لا تزيد الكمية المأونة من السد عن ( ١٧٠٠٠٠٠٠ ) سبعة عشر مليون متر مكعب سنويا .

( د ) يمكن المقترض مؤسسة مياه الشرب من القيام بالاجاد مصادر مياه بديلة لبلدية ماديا حتى يمكن الاحتفاظ بالمياه التي تنقل لماديا حاليا من ينباع منطقة عمان .

#### الفقرة ٣ ( ٣ ) :

يترتب على المقترض مساعدة السلطة وبلدية وادي السير لاتخاذ اجراءات توافق عليها المؤسسة ، في موعد اقصاه ٣١ كانون اول سنة ١٩٧٨ ، تحصل السلطة بموجبها على كمية معينة من المياه يوميا من ينباع وادي السير ، كما تعتمد السلطة مقابل ذلك بدفع مبالغ معينة لبلدية وادي السير وكذلك القيام بمهمة تشغيل محطة الضخ الكائنة في وادي السير .

#### المادة الرابعة

##### العلاجات القانونية المتوفرة للمؤسسة

##### لحماية مصالحها

#### الفقرة ٤ ( ١ ) :

تضاف الحوادث التالية الى الحوادث المحددة لغايات الفقرة ٦ ( ٢ ) البند ( ج ) من الشروط العامة : ( ١ ) اذا تخلت السلطة عن تنفيذ اي من التزاماتها بمقتضى اتفاقية المشروع او اتفاقية القرض الفرعية .

( ب ) اذا عدل او ابطل او ألغى قانون المقترض بسلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ ، بحيث يحتل مجيله او الغاؤه دون تجزئة المقترض او السلطنة

على تنفيذ الالتزامات المترتبة على اي منهما بمقتضى اتفاقية قرض التنمية او اتفاقية المشروع او اتفاقية القرض الفرعية ، حسب مقتضى الحال .

( ج ) اذا اتخذ المقترض او اية سلطة اخرى مخولة قرارا بحل السلطة او توقيف اعمالها بدون موافقة مسبقة من المؤسسة .

( د ) في حالة حدوث اي وضع غير عادي يحول دون تنفيذ السلطة لالتزاماتها بمقتضى اتفاقية المشروع او اتفاقية القرض الفرعية .

( هـ ) اذا عجزت السلطة عن تسديد ديونها في الوقت المحدد او اذا اتخذ اي اجراء مسبق من قبل السلطة او اية جهات اخرى بغرض توقيف اموالها على دائنيها .

( و ) اذا حدثت اي مخالفة لبنود اتفاقية قرض التنمية لسنة ١٩٧٣ باستثناء العجز عن تسديد المبلغ الاساسي للقرض ، او بدل الخدمات او اية مدفوعات اخرى مطلوبة و :

( ز ) ( ١ ) بمقتضى الفقرة الثانية من هذه الفقرة

( ١ ) اذا توقف او ألغى بشكل كلي او جزئي وفقا للاحكام المبينة في الاتفاقية ، حق المقترض او السلطة في سحب المبالغ المتأدية من اية منحة او قرض يقدم للمقترض او السلطة لتمويل المشروع او مشروع جر المياه من سد الملك طلال .

( ب ) اي قرض مماثل اذا اصبح واجب التسديد قبل الاجل المحدد لذلك .

( ٢ ) لا تصبح الفقرة الفرعية رقم ( ١ ) من هذه الفقرة نافذة المفعول اذا :

( ١ ) لم يكن التوقيف او الانهاء او تقديم موعد الدفع ناتجا من فشل المقترض او السلطة في تنفيذ التزاماتها بمقتضى تلك الاتفاقية ( ب ) - اذا توفر التمويل للمشروع ولشروع جر المياه من سد الملك طلال من مصدر اخر وفقا لشروط

#### الفقرة ٥ ( ٢ ) :

تحدد الامور التالية ككبر اضافية ضمن المعنى المقصود في الفقرة ١٢ ( ٢ ) ( ب ) من الشروط العامة ، وينبغي ادخالها في الراي او الاراء التي تقدم للمؤسسة :

( ١ ) ان موافقة ومصادقة السلطة على اتفاقية المشروع قد تمت حسب الاصول وان الاتفاقية تشكل التزاما نافذا على السلطة ، وفقا لشروطها .

( ب ) ان موافقة ومصادقة كل من المقترض والسلطة على اتفاقية القرض الفرعية قد تمت حسب الاصول ، وان الاتفاقية تشكل التزاما نافذا على كل من المقترض والسلطة ، وفقا لشروطها .

#### الفقرة ٥ ( ٣ ) :

يحدد تاريخ \* لافراض الفقرة ١٢ ( ٤ ) من الشروط العامة .

#### الفقرة ٥ ( ٤ ) :

تنتهي مدة هذه الاتفاقية والتزامات المقترض الناشئة عنها بمقتضى الفقرة ٣ ( ١ ) ، والبند ( ج ) من الفقرة ٣ ( ٢ ) واحكام البند ( ١ ) من الفقرة ٤ ( ٢ ) من هذه الاتفاقية في التاريخ السابق من التاريخين التاليين :

١ . تاريخ انتهاء اتفاقية قرض التنمية بموجب شروطها .

٢ . تاريخ انقضاء سبعة عشر عاما بعد تاريخ هذه الاتفاقية .

#### المادة السادسة

##### ممثل المقترض وعناوين الفروع

#### الفقرة ٦ ( ١ ) :

يعتبر رئيس المجلس القومي للتخطيط الاردني ، ممثلا للمقترض لغايات الفقرة ١١ ( ٣ ) من الشروط العامة .

واحكام مماثلة لشروط واحكام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالتزامات المقترض او السلطة .

#### الفقرة ٤ ( ٢ ) :

تضاف الحوادث التالية المحددة لغايات الفقرة ١٧ ( ١ ) البند ( د ) من الشروط العامة .

( ١ ) وقوع اي من الحوادث الوارد ذكرها في الفقرة ( ١ ) و ( و ) من ( ١ ) ٤ من هذه الاتفاقية واستمراره لمدة ستين يوما بعد تاريخ قيام المؤسسة بتقديم اشعار بالحدث للمقترض .

( ب ) وقوع اي من الحوادث الوارد ذكرها في البنود ( ب ) ، ( ج ) ، ( هـ ) و ( ز ) ( ١ ) ( ب ) من الفقرة ١٤ ( ١ ) من هذه الاتفاقية .

#### المادة الخامسة

##### تاريخ بدء العمل بالاتفاقية وانهاؤها

#### الفقرة ٥ ( ١ ) :

تضاف الحوادث التالية كشروط اضافية لبدء العمل باتفاقية قرض التنمية بالمعنى المقصود في الفقرة ١٢ ( ١ ) ( ب ) من الشروط العامة :

( ١ ) اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية من قبل الجهات والسلطات الحكومية المختصة للموافقة او المصادقة حسب الاصول على ابرام وتسليم اتفاقية المشروع بالنيابة عن السلطة .

( ب ) اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية من قبل الجهات والسلطات الحكومية المختصة للموافقة او المصادقة حسب الاصول على ابرام وتسليم اتفاقية القرض الفرعية بالنيابة عن كل من المقترض والسلطة .

( ج ) اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لتوقيع اتفاقية الوكالة الاميركية واتفاقية قرض الصندوق السعودي بالنيابة عن المقترض حسب الاصول وبموافقة الجهات الحكومية المختصة .

\* يدرج هنا تاريخ ما بعد انقضاء ( ١٢٠ ) يوما على تاريخ توقيع هذه الاتفاقية .

هكذا من المأهول



الفقرة ٦ (٢) :  
تحدد العناوين التالية للفريقين لغايات  
الفقرة ١١ (١) من الشروط العامة :-

المجلس القومي للتخطيط  
صندوق البريد ( ٥٥٥ )  
عمان - الاردن  
العنوان البرقي NBC الطلكس JO 1319  
عمان

عنوان المؤسسة :  
مؤسسة التنمية الدولية  
١٨١٨ شارع ان دبليو  
واشنطن دي سي ٢٠٣٣  
الولايات المتحدة الاميركية  
Indovas الطلكس ITI  
العنوان البرقي  
٤٤٠٠٩٨  
RCA D.C. واشنطن  
٢٤٨٤٢٣  
WUI او : ٦٤١٤٥

نتبيننا لما ورد اعلاه فقد تم توقيع هذه الاتفاقية باسم كل من الفريقين بواسطة ممثليهما  
المفوضين حسب الاصول وذلك في مقاطعة كولومبيا في الولايات المتحدة الاميركية في التاريخ  
المذكورة في مستهلها .

عن المملكة الاردنية الهاشمية  
الممثل المفوض  
عن مؤسسة التنمية الدولية

#### الملحق رقم ( ١ )

##### سحب قيمة القرض

١) يبين الجدول التالي ثبات البنود التي سيتم تمويلها من القرض ، والمبالغ المخصصة  
من القرض لكل فئة والنسبة المئوية التي تشكلها هذه المبالغ من مجموع النفقات المقررة لكل فئة .

الفئة	المبلغ المخصص من القرض معادلا بالدولار	النسبة المئوية من النفقات المقرر تمويلها
( ١ ) المعدات ، الانابيب والمواد	٦٤٥٠٠٠٠	١٠٠٪ من النفقات الاجنبية
( ٢ ) المستورد مباشرة ( ب ) المصنفة محليا ( ج ) مستوردة لكن تزرود محليا	٣٦٧٠٠٠٠	١٠٠٪ من النفقات المحلية
( ٣ ) الاموال المدنية	٧٤٠٠٠٠	٢٠٪ من النفقات المحلية
( ٤ ) الخدمات الاستشارية	١٥٠٠٠٠	١٠٪ من النفقات الاجنبية
( ٥ ) التدريب	٢٤٩٠٠٠٠	١٠٪ من النفقات الاجنبية
( ٥ ) مبالغ غير مخصصة المجموع	١٤٤٠٠٠٠٠	

#### ( ٢ ) لاغراض هذا الملحق :

١ - تعني عبارة ( نفقات اجنبية ) المبالغ  
التي تدفع عن البضائع المصنوعة في بلدان غير  
بلد المقرض او عن الخدمات التي تقدم من تلك  
البلدان والتي تدفع بعملاتها .

ب - تعني عبارة ( النفقات المحلية ) المبالغ  
التي تدفع عن البضائع المصنوعة في بلد المقرض  
او عن الخدمات التي تقدم من بلد المقرض وتدفع  
بالعملة المحلية .

٣ ) تم احتساب النسبة المئوية للاتفاق ومقتضا  
لسياسة المؤسسة بحيث لا يجوز ان تغطي من  
حصيله القرض اية ضرائب تفرضها قوانين  
المقرض او القوانين المطبقة ضمن حدود المنطقة  
على البضائع او الخدمات او على استيرادها او  
صنعها او الحصول عليها او تقديمها . اما اذا  
حدث ان تم دفع اي مبلغ لغايات الضرائب  
والرسوم على المؤسسة ان تزيد او تخفض ( حسب  
مقتضى الحال ) من المخصصات المحددة في الملحق  
رقم ( ١ ) ووفق سياستها وذلك بموجب اشعار  
توجيه للمقرض .

٤ ) على الرغم مما ورد في الفقرة الاولى من هذا  
الملحق ، لا يجوز سحب اي مبلغ لتغطية النفقات  
التي نشأت قبل تاريخ هذه الاتفاقية ، الا انه  
يجوز سحب مبالغ للفئة الاولى من النفقات  
المرجوة في الجدول رقم ( ١ ) لغرض تمت قبل  
تاريخ توقيع الاتفاقية ولكن بعد شهر تشرين  
الاول ١٩٧٧ ، على ان لا يتجاوز مجموع هذه  
السحوبات ما يعادل ( ١٥٠٠٠٠٠ ) دولار .

٥ ) على الرغم من النسبة المئوية المحددة في  
الفقرة الاولى من الملحق رقم ( ١ ) ، اذا تبين  
ان المبالغ المخصصة لاية فئة غير كافية لتغطية  
النسبة المقررة لها ، للمؤسسة ويمد اشعار  
المقرض ( ١ ) ان تقوم باعادة تخصيص المبالغ  
عن طريق نقل مخصصات اية فئة اخرى يمكن  
النقل منها بسبب توتر زيادة في المخصصات  
المرصودة لها . ( ٢ ) اذا لم يغط اعادة تخصيص  
المبلغ النقص الحاصل في تلك الفئة ، فتخفف

النسبة المئوية المقررة لتلك الفئة لضمان استمرار  
السحوبات من هذه الفئة والى ان تغطي كامل  
الدفعات .

٦ ) اذا قررت المؤسسة بناء على اسباب معقولة  
بان الحصول على اية بضائع او خدمات لايسة  
فئة لا تتماشى مع الاصول المبينة او المشار اليها  
في هذه الاتفاقية ، فلا يجوز تغطية اية نفقات عن  
تلك البضائع او الخدمات من القرض . ويحق  
للمؤسسة في هذه الحالة وبدون الحد او الانتفاص  
من الحقوق والصلاحيات او العلاجات الاخرى  
المقررة لها بمقتضى اتفاقية قرض التنمية ، ان  
تتلفي بموجب اشعار توجه للمقرض مبلغا من  
القرض يعادل حسب تقدير معقول تقوم به  
المؤسسة قيمة مثل هذه النفقات التي كانت  
ستمول من القرض .

#### الملحق رقم ( ٢ )

##### وصف المشروع

هذا المشروع هو جزء من برنامج عمل  
السلطة المشتمل على توسيع شبكة توزيع المياه  
وشبكة مياه المجاري بقصد تحسين مستوى ترويض  
مدينة عمان بالمياه وخدمات المجاري .  
ويتكون المشروع من الاعمال التالية :

#### القسم الاول

##### ١ - المياه

( ١ ) تجهيز وتركيب نحو ( ٢٠٠ ) كيلومتر  
من انابيب الخطوط الرئيسية ومن الخطوط الفرعية  
والوصلات المنزلية ، وبناء خزان بسعة ( ٤٠٠٠ )  
متر مكعب مع محطة تقوية .

( ٢ ) تزويد الانابيب ، والصمامات ،  
والتجهيزات اللازمة لانابيب المياه الرئيسية  
والفرعية والوصلات المنزلية .

( ٣ ) شراء نحو ( ١٥٠٠٠ ) عداد مياه  
لمواجهة متطلبات المشتركين الجدد او لتبديل  
العدادات الحالية .

**ب - المجاري**  
تجهيز ومد نحو ( ٢٢٥ ) كيلومترا من خطوط  
المجاري الرئيسية ، والفرعية والوصلات المنزلية  
وبناء محطتي ضخ المجاري .

**ج - صيانة الاجهزة والاليات**

شراء الاجهزة التي من شأنها ان تطوّر  
وتحسن مستوى اعمال الصيانة لدى السلطة .

**د - التدريب**

تدريب موظفي السلطة المهنيين ومساعدتي  
المهنيين وفقا لبرنامج توافق عليه المؤسسة .  
يتوقع اتمام المشروع بتاريخ ٣١ كانون الاول  
سنة ١٩٨٠ .

**دولة رئيس المجلس**

هل يوافق المجلس على القانون والاتفاقية .  
**الجميع :**  
موافقون .

( ٢ )

**السيد الامين العام**

كتاب دولة رئيس الوزراء الانمخ رقم  
( ٦٢٤٢ ) تاريخ ١٩٧٨/٦/١٠ حول قانون  
تصديق اتفاقية المشروع الثالث لمياه ومجاري  
مدينة عمان بين مؤسسة التنمية الدولية وسلطة  
المياه والمجاري لمنطقة امانة العاصمة .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
عملا بالمادة ( ١/٧ ) من قانون المجلس  
الوطني الاستشاري رقم ( ١٧ ) لسنة ١٩٧٨ ،  
ابعت الى دولكم طيا ب ( ١٠٠ ) نسخة من كل  
من :

١ - قانون تصديق اتفاقية قرض التنمية  
( المشروع الثالث لمياه ومجاري مدينة عمان )  
بين المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة التنمية  
الدولية .

٢ - قانون تصديق اتفاقية المشروع ( الثالث  
لمياه ومجاري مدينة عمان ) بين مؤسسة التنمية

الدولية وسلطة المياه والمجاري بمنطقة امانة  
العاصمة .

مع الاسباب الموجبة لهما ، وارجو عرضهما  
على مجلسكم الموقر لاداء الراي فيهما .  
واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء  
مضر بدران

**دولة رئيس المجلس**

هل يوافق المجلس على استعجال النظر  
في القانون والاتفاقية ؟

**الجميع :**

موافقون .

**دولة رئيس المجلس**

يتلى القانون والاتفاقية من قبل مقرر  
اللجنة القانونية السيد سلمان القضاة .

**مقرر اللجنة القانونية**

يتلو القانون

قانون مؤتمت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨

**قانون تصديق اتفاقية المشروع**

**المشروع الثالث لمياه ومجاري مدينة عمان**

بين

مؤسسة التنمية الدولية

و

**سلطة المياه والمجاري بمنطقة امانة العاصمة**

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون  
تصديق اتفاقية المشروع ) المشروع الثالث لمياه  
ومجاري مدينة عمان ) بين مؤسسة التنمية  
الدولية وسلطة المياه والمجاري بمنطقة امانة  
العاصمة لسنة ١٩٧٨ ويعمل به من تاريخ نشره  
في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقه بهذا  
القانون والمعقودة بين مؤسسة التنمية الدولية  
وسلطة المياه والمجاري بمنطقة امانة العاصمة  
صحيفة وثيقة بالنسبة لجميع الفايات  
المتوخاه منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون  
بتنفيذ احكام هذا القانون .

وهذا نص الاتفاقية ١/٧

**المادة الاولى**  
**تفسير الاصطلاحات**

**الفقرة ١ ( ١ ) :**

يكون للاصطلاحات الواردة في هذه  
الاتفاقية والتي ورد تفسير معانيها في اتفاقية  
قرض التنمية وفي الشروط العامة نفس المعاني  
المخصصة لها في اتفاقية قرض التنمية وفي  
الشروط العامة الا اذا دلت القرينة على خلاف  
ذلك .

**المادة الثانية**  
**تنفيذ المشروع**

**الفقرة ٢ ( ١ )**

تقوم السلطة بتنفيذ المشروع الوارد وصفه  
في الملحق رقم ( ٢ ) لاتفاقية قرض التنمية بكل  
جد ومناخية ونظام ووفقا للقواعد الادارية والمالية  
والهندسية السليمة ، ويتربط عليها ان توغر او  
تؤمن توفير الاموال والتسهيلات والخدمات  
والموارد الاخرى المطلوبة لهذا الغرض بدون تأخير  
وحسبها تقتضي الحاجة اليها .

**الفقرة ٢ ( ٢ )**

( ١ ) يترتب على السلطة ان تستشير في  
استخدام مهندسين استشاريين من تكون مؤهلاتهم  
وخبراتهم وشروط استخدامهم مقبولة لدى  
المؤسسة وذلك لمساعدة السلطة في اعداد  
المخططات التفصيلية ووثائق العطاءات ،  
والاشراف على تنفيذ اعمال المشروع .

( ب ) على الرغم مما ورد في البند ( ١ ) من  
هذه الفقرة تلتزم السلطة بان تشرف ، بواسطة  
جهازها الدائم ، على قيام المتهدين الاطراف في  
هذا التمتع ، بتنفيذ التزاماتهم المنصوص عليها في  
الملحق الثاني من هذه الاتفاقية .

**الفقرة ٢ ( ٣ )**

يتم الحصول على البضائع والخدمات التي  
ستعمل من القرض وفقا لاحكام الملحق الاول لهذه  
الاتفاقية ، الا اذا وافقت المؤسسة على خلاف  
ذلك .

**اتفاقية المشروع**

**( المشروع الثالث لمياه ومجاري مدينة عمان )**

بين

مؤسسة التنمية الدولية

و

**سلطة المياه والمجاري بمنطقة امانة العاصمة**

التاريخ ١٩٧٨/٥/١٩

**اتفاقية المشروع**

ابرمت هذه الاتفاقية بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٩  
بين مؤسسة التنمية الدولية ( المشار اليها فيما  
بعد بلفظة المؤسسة ) وسلطة المياه والمجاري  
بمنطقة امانة العاصمة ( المشار اليها فيما بعد  
بلفظة السلطة ) .

حيث ان المؤسسة قد وافقت بموجب  
اتفاقية قرض التنمية المعقودة بنفس تاريخ هذه  
الاتفاقية بين المملكة الاردنية الهاشمية  
( المشار اليها فيما بعد بلفظة المقترض ) وبين  
المؤسسة ، على تقديم قرض للمقترض بمبالغ  
مختلفة تعادل قيمتها اربعة عشر مليون دولار  
( ١٤,٠٠٠,٠٠٠ ) دولار وفقا للشروط والاحكام  
الواردة في اتفاقية قرض التنمية المشار اليها ،  
بشرط ان تقبل السلطة بان تلتزم تجاه المؤسسة  
بالشروط المنصوص عليها ادناه في هذه الاتفاقية .

وحيث ان القرض المنصوص عنه في اتفاقية  
قرض التنمية سيعاد اقراضه للسلطة بموجب  
اتفاقية قرض فرعية بين المقترض والسلطة وفقا  
للشروط والاحكام الواردة في الاتفاقية المشار اليها

وحيث ان السلطة قد قبلت بالالتزامات  
المنصوص منها ادناه ، مقابل اسرام المؤسسة  
اتفاقية قرض التنمية مع المقترض .

لقد تم الاتفاق بين طرفي هذه الاتفاقية على  
ما يلي :



الفقرة ٢ (٤) :

(١) تتمتع السلطة بأن تؤمن أو تتخذ الإجراءات اللازمة للتأمين على البضائع المستوردة التي ستعمل من القرض الذي سيصادق اقراضه اليها من المقرض وذلك ضد الاضرار التي يمكن ان تنشأ أثناء الحصول على البضائع ونقلها وتسليمها في الموقع الذي سيتم تركيبها أو استعمالها فيه على ان يكون مبلغ التأمين تابيلا للدفع بعملة تتمكن السلطة من استعمالها بدون قيود وبحرية نابة للحصول على بضائع بديلة أو لتصلح البضائع .

(ب) على السلطة ان تضمن بان كافة البضائع والخدمات التي تول من القرض الذي سيصادق اقراضه لها من قبل المقرض ستستعمل لغراض المشروع فقط ، الا اذا وافقت المؤسسة على خلاف ذلك .

الفقرة ٢ (٥) :

(١) تزود السلطة المؤسسة بالخطط والمواصفات ومستندات العقود وجداول الاعمال والمشتريات المتعلقة بالمشروع وبأية تعديلات أو اضافات لها وذلك فور اعدادها ، على ان تشمل هذه المستندات جميع التفاصيل التي تطلبها المؤسسة ضمن المعقول .

(ب) يترتب على السلطة ان :  
(١) تحتفظ بقيود كافية لبيان سير العمل في المشروع (بها في ذلك تكاليفه والفائدة المرجوة منه) ولعرفة وبيان البضائع والخدمات التي تم تمويلها من القرض ، الذي اعيد اقراضه للسلطة من قبل المقرض ، وكيفية استعمالها في المشروع .

(٢) تكون ممثلي المؤسسة بمن زياره انشاءات المشروع في مواعيدهم واجراء الكشف على البضائع التي تم تمويلها من القرض المشار اليه والقيود والمستندات المتعلقة بها وذلك دون الحد من احكام البند (ج) من هذه الفقرة .

(٣) تزود المؤسسة ، وعلى فترات منتظمة ، بكافة المعلومات التي تطلبها ضمن

المعقول فيما يتعلق بالمشروع وتكاليفه ، والفوائد التي حققتها ان امكن ، وبالمبالغ التي تم ائتمانها من القرض المعاد اقراضه للسلطة والبضائع والخدمات التي تم تمويلها منه .

(ج) يترتب على السلطة ان تزود المؤسسة فور انجاز المشروع وفي موعد لا يتجاوز ستة اشهر من الموعد النهائي المحدد او أي تاريخ آخر يتفق عليه بين المقرض والمؤسسة ، بتقرير تفصيلي ضمن المعقول عن تنفيذ المشروع والتشغيل المبني له ، وتكاليفه والفائدة التي تحققت او يرجى ان تحقق من انجازه ومدى تنفيذ السلطة والمؤسسة لالتزاماتها بمقتضى اتفاقية المشروع ومدى تحقيق اهداف القرض .

(د) يترتب على السلطة ان تتيح لممثلي المؤسسة تفقد كافة المشاريع والانشاءات والمواقع والاشغال والممتلكات والاجهزة والمعدات المعادة للسلطة والقيود والمستندات المتعلقة بها .

الفقرة ٢ (٦) :

يترتب على السلطة ان تقوم بتنفيذ كافة التزاماتها بموجب اتفاقية القرض الفرعية ، وان لا تقوم او تسمح بقيام أي عمل من شأنه ان يؤدي الى تعديل او تأجيل او الفاء اتفاقية القرض الفرعية او أي من احكامها ، الا اذا وافقت المؤسسة على خلاف ذلك .

الفقرة ٢ (٧) :

(١) يترتب على السلطة ان تتبادل وجهات النظر مع المؤسسة ، بناء على طلب منها وذلك بشأن سير العمل في المشروع وتنفذ السلطة لالتزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية وبمقتضى اتفاقية القرض الفرعية ، وحول أية أمور أخرى تتعلق بأهداف القرض .

(ب) يترتب على السلطة ان تبلغ المؤسسة وبدون تأخير من الظروف التي تعرقل او قد تعرقل تقدم العمل في المشروع وتحقيق اهداف القرض ، او قد تعرقل قيام السلطة بتنفيذ التزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية واتفاقية القرض الفرعية .

المادة الثالثة

ادارة السلطة واعمالها

الفقرة ٣ (١) :

(١) يترتب على السلطة ان تقوم في جميع الاوقات بتسيير اعمالها ، والحفاظ على وضعها المالي ، والتخطيط للتوسع المستقبلي وتنفيذ عملياته وفقا للقواعد الادارية والمالية والهندسية السليمة وتحت اشراف اداري كنز وموظفين مسؤولين اكنفاء .

(ب) بدون الحد او الانتقص من احكام البند (١) من هذه الفقرة :

(١) يترتب على السلطة ان تعين وفي موعد اقصى ٣٠ ايلول ١٩٧٨ او أي تاريخ آخر توافق عليه المؤسسة ، وتستخدم باستمرار مهندسا حائزا على المؤهلات المطلوبة والخبرة الكافية على ان يكون ضمن مسؤولياته التنسيق والاشراف المباشر على برنامج يهدف لتخفيض نسبة المياه الضائعة على ان يشمل برنامجها على ما يلي :

١ - وضع خطط لاكتشاف تسرب المياه .  
ب - معايرة ومحص عدادات قياس انتاج المياه .

ج - الاشراف على الفريق الذي يقوم باستبدال العدادات .

(٢) يترتب على السلطة ان تقوم بتاريخ ٣١ كانون الاول ١٩٧٨ ، او قبل هذا التاريخ او في أي تاريخ آخر توافق عليه المؤسسة ، بأعادة النظر بالنسبة لاحتياجاتها المتوقعة من الموظفين حتى عام ١٩٨٤ ، واعداد تقرير عنها ومناقشة التوصيات الواردة في مثل هذا التقرير مع المؤسسة قبل تنفيذها . وإلى ان يتم تنفيذ ذلك على السلطة ان تبقي عدد افراد جهازها اقل من (١٤١٠٠) موظف .

الفقرة ٣ (٢) :

تقوم السلطة بصيانة الاشغال والتجهيزات

والمعدات التابعة لها ، وتجري التجديدات والتصلبات الضرورية بدون تأخير وذلك وفقا للقواعد والمبادئ الهندسية السليمة .

الفقرة ٣ (٣) :

يترتب على السلطة ان تتخذ ، وفي جميع الاوقات ، كافة الخطوات الضرورية لحفظ حقوقها في تسيير اعمالها ويترتب عليها ايضا ان تتخذ كافة الخطوات الضرورية - الا اذا وافقت المؤسسة على خلاف ذلك - لاستهلاك الاراضي والاحتفاظ بها وعلى حقوق الارتفاق في الاراضي والاملاك ، وعلى الرخص وتجديدها والبراءات والامتيازات وأية حقوق أخرى حسبما يكون ضروريا او مقيدا لتنفيذ المشروع ولتجنب التأخير في تنفيذه .

الفقرة ٣ (٤) :

يترتب على السلطة ان تقوم بالعمل على التأمين ضد الاضرار لدى شركة تأمين معتمدة ، او تتخذ أية اجراءات أخرى بموافقة المؤسسة للتأمين ضد الاضرار بحيث تكون الاضرار المؤمن ضدها وقيمة التأمين متشبة مع القواعد المتبعة بالنسبة للمرافق العامة .

الفقرة ٣ (٥) :

يترتب على السلطة ان تعدل سلم الرواتب لدرجات الوظائف في جهازها بحيث تصبح الرواتب وحرص الترقية كلية لاجتذاب موظفين مؤهلين والاحتفاظ بهم في وجه المنافسة من المنظمات والسلطات والمؤسسات الأخرى في الاردن .

الفقرة ٣ (٦) :

(١) تطبق السلطة احكام قانون سلطة المياه والمجاري لمنطقة امانة العاصمة ، قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ وأية تعديلات قد تدخل عليه من وقت لآخر فيما يخص بالوصلات المنزلية . وفي سبيل ذلك تتخذ السلطة جميع الاجراءات الضرورية الكفيلة بتوصيل كلمة الابنية التي تم تهديد مجاري ترقية لها بمقتضى البند (ب) (١) من المشروع بالمجاري العامة خلال مدة لا تتجاوز تسعة اشهر من تاريخ اكمال تهديد المجاري الفرعية الخامسة المشار اليها .

هكذا من الأهل

(ب) يترتب على السلطة أن تفرض ضريبة اضافية على الممتلكات الغير موصولة بالجاري العابة وذلك ضمن المهلة القانونية الواردة في احكام القانون والتي مدتها ثلاثة اشهر .

**الفقرة ٣ (٧)**  
يترتب على السلطة العمل على اعداد ومتابعة برنامج لاستبدال عدادات المياه وذلك في موعد اقصاه ٢٠ ايلول ١٩٧٨ ولغاية ٣١ كانون الاول ١٩٨٠ ، او أي موعد اخر توافق عليه المؤسسة ، وذلك بمعدل لا يقل عن ( ٧٥٠ ) عدادا في الشهر يجب ان يتم استبدالها في منطقة السلطة .

**الفقرة ٣ (٨)**  
يترتب على السلطة أن تنفذ برنامج تدريب الموظفين الوارد في قسم ( د ) من المشروع وفقا لجدول زمني يكون مقبولا لدى المؤسسة ، على أن يتم ارسال الجدول اليها في موعد لا يتجاوز ٢٠ ايلول ١٩٧٨ ، او أي تاريخ اخر قد توافق عليه المؤسسة .

#### المادة الرابعة الالتزامات المالية

**الفقرة ١ (١)**  
على السلطة أن تحتفظ بتيود وفقا لقواعد المحاسبة الاصولية المتبعة امتياديا تعكس بصورة واضحة احوالها واحوالها المالية .

**الفقرة ٢ (٢)**  
يترتب على السلطة :  
( ١ ) اجراء تدقيق على دفاتر حساباتها وبياناتها الحسابية الختامية عن كل سنة مالية ( الميزانيات وبيان الواردات والمدفوعات والبيانات المتعلقة بها ) وفقا لقواعد تدقيق الحسابات المتبعة امتياديا على أن يقوم بالتدقيق مدقق حسابات مستقلين توافق المؤسسة على تعيينهم .

( ٢ ) تزويد المؤسسة بالمستندات والمعلومات التالية حالما تكون جاهزة ، وفي اية حالة خلال مدة لا تتجاوز أربعة اشهر من تاريخ انتهاء كل سنة مالية .

١ - البيانات الحسابية الختامية المدققة من السنة المالية .  
ب - تقرير مدققي الحسابات معدا من حيث نطاق مضمونه والتفصيلات الواردة فيه وفقا لما تطلبه المؤسسة ضمن المعقول .

( ٣ ) تزويد المؤسسة بأية معلومات اخرى قد تطلبها المؤسسة من وقت لآخر وضمن المعقول عن حسابات السلطة وبياناتها المالية وتدقيقها .

**الفقرة ٤ (٣)**  
يترتب على السلطة بتاريخ ٣١ ايلول ١٩٧٩ او قبل ذلك التاريخ أن تعيد النظر بتعرفة المياه ، كما يترتب عليها ابتداء من الاول من كانون الثاني ١٩٨٠ أن :

( ١ ) أن تعد وتطبق تعرفه لاثمان المياه بشكل يضمن تحقيق واردات كافية على أن تقوم بتعديل هذه التعرفة عند الضرورة وذلك ،

( ١ ) لتغطي في كل سنة مالية كافة نفقات التشغيل بما في ذلك رواتب الموظفين ، والنفقات الادارية والاضافية ، وقيمة تكاليف الصيانة المناسبة ، والفائدة ونفقات التمويل الاخرى المتعلقة بالقرض والمخصصات الضرورية لدفع الضرائب ، وأية مساهمات اخرى تتضمنها احكام القانون ، ان وجدت ، ما عدا قيمة استهلاك الموجودات الثابتة .

( ٢ ) لتسديد الدفعات المستحقة والمائدة للقرض في كل سنة مالية والمتعلقة بمشاريع تزويد المياه .

( ٣ ) لتأمين زيادة راسمال العامل في كل سنة مالية .

( ٤ ) لتتمكن خلال السنتين المالية ١٩٧٨ وحتى ١٩٨١ من تمويل ما لا يقل عن ١٠ ٪ من معدل الكلفة التقديرية للاستثمار الراسمالي في مشاريع المياه والجاري ، بما في ذلك الفائدة خلال مدة الانشاء ، على أن لا تقل هذه النسبة لكل سنة مالية عليها من ٢٠ ٪ من الكلفة التقديرية للاستثمار الراسمالي لمشاريع المياه ، بما في ذلك

سنة لاحقة ( بما في ذلك السنة المالية التي يتم خلالها استدانة القرض ) عن كامل قيمة ديون السلطة في تلك السنة بما في ذلك القرض المراد استدانته ، ما لم توافق السلطة على خلاف ذلك .  
لاغراض هذه الفقرة :

( ١ ) تعني لفظة « دين » مجموع المبالغ التي في ذمة السلطة والتي تستحق بموجب شروطها بعد مضي أكثر من سنة من تاريخ نشوء الدين بها ، بما في ذلك الديون التي اقترضها أي فريق ثالث بالنيابة عن السلطة والتي ستقوم السلطة بتسديدها .

( ب ) يعتبر تاريخ نشوء الدين التاريخ الذي يتم فيه ابرام وتسليم عقد ، أو اتفاقية القرض أو أية وثيقة أخرى تتضمن نصا بإنشاء الدين .

( ج ) تعني عبارة « الإيرادات الصافية » مجموع الإيرادات التي تأتي من جميع المصادر محسوبة على أساس تعمرات الرسوم التي تتقاضاها السلطة والمطبقة بتاريخ نشوء الدين حتى ولو لم تكن هذه الرسوم مطبقة خلال السنة المالية أو مدة الاثني عشر شهرا بأكملها أو خلال أي جزء منها ، بعد تنزيل كافة نفقات التشغيل والنفقات الادارية من هذه الإيرادات وتنزيل الاحتياط للضرائب ، ان وجدت ، ولكن قبل احتساب الاستهلاك والفوائد والرسوم الاخرى على الديون .

( د ) تعني عبارة « المبالغ المطلوبة لتسديد الديون » مجموع المبالغ الضرورية لتسديد الدين الاساسي ( بما في ذلك الدفعات التي تحول لصندوق تغطية الديون - ان وجد ) والفوائد والرسوم الاخرى التي تدفع عن الديون .

( هـ ) اذا اقتضت الضرورة معرفة القيمة بعملية المستدين للدين الذي يسدد بعملية أخرى خلاف عملة المستدين ، تحسب قيمة الدين على أساس سعر تبديل العملة القانوني السائد والذي يوجبه يمكن الحصول على تلك العملة الاجنبية لتسديد الدين . أما اذا لم يكن من الممكن الحصول على تلك العملة بالسعر المشار اليه لتحسب قيمة الدين على أساس سعر التبديل الذي تحدده المؤسسة ضمن المعقول .

الفائدة خلال مدة الانشاء ولفترة السنوات الثلاث التي تشمل مثل تلك السنة المالية ، والسنة المالية التي تليها مباشرة والسنة المالية التي تتبعها .

( ب ) لتضمن كون رسوم واجور خدمات المجاري المحددة تحقق ايرادا مناسبة لمواجهة نفقات التشغيل والصيانة التابعة لمثل هذه الخدمات ، على أن يشمل ذلك احتياطي الاستهلاك ونفقات ومتطلبات القرض الى المدى الذي تتجاوز فيه قيمة احتياطي الاستهلاك .

( ج ) للاغراض السابقة ، وكجزء من المعلومات التي قد تطلب بموجب الفقرة ( ٢ ) ( ١ ) من المادة ٩ ( ١ ) من الشروط العامة وخلال اول ستة اشهر من كل عام .

( ١ ) أن تزود المؤسسة ببيان الإيرادات واستخدامات التمويل التي تغطي أولا : اغراض الفقرة ( ١ ) من هذه الفقرة

( ١ ) حتى سنة ١٩٨١ أي الفترة ما بين ١٩٧٨ - ١٩٨١ .

( ٢ ) السنة التي تليها مباشرة والسنتين التاليتين .

ثانيا : لاغراض الفقرة ( ب ) من هذه الفقرة للسنة الحالية ،

( ٢ ) تزود المؤسسة بكافة المعلومات المناسبة المتعلقة بالخطوات التي اتخذت أو ستخذ من قبل السلطة للوفاء بالتزاماتها بموجب البند ١ من هذه الفقرة .

**الفقرة ٤ (٤)**

لا يجوز للسلطة أن تستدين بدون موافقة المؤسسة أي قرض الا اذا كانت إيرادات السلطة الصافية خلال السنة المالية التي سبق استدانة ذلك القرض مباشرة أو خلال مدة الاثني عشر شهرا التي سبقت استدانة ذلك القرض مباشرة لا تقل عن ضعف ونصف الضعف ( واحد ونصف ضعف ) للمبالغ المطلوبة لتسديد الانقسط والرسوم والفوائد التي تستحق في اية

هكذا من المأهول



**المادة الخامسة**  
**تعديل لاتفاقية المشروع لسنة ١٩٧٣**

**الفقرة ٥ (١)**  
تعديل اتفاقية القرض المذكورة سابقا وذلك بحذف الفقرة ٣ (٦) و ٣ (٩) من اتفاقية المشروع لسنة ١٩٧٣ ، وتستبدل الفقرة ٣ (٦) المحذوفة بالفقرة ٤ (٣) من هذه الاتفاقية ، بينما يعمد ترقيم الفقرة ٣ (١٠) كما يتطلب الامر .

**المادة السادسة**

**تاريخ بدء العمل بالاتفاقية**

**وانهاؤها وانقضاءها وتوقيف العمل بها**

**الفقرة ٦ (١)**  
يبدأ العمل بهذه الاتفاقية بتاريخ بدء العمل باتفاقية قرض التنمية .

**الفقرة ٦ (٢)**

( ١ ) تنتهي مدة هذه الاتفاقية والتزامات المؤسسة الناشئة عنها في التاريخ الاسبق من التاريخين التاليين :

( ١ ) تاريخ انتهاء اتفاقية قرض التنمية بموجب شروطها .

( ٢ ) بعد سبعة عشر عاما من تاريخ هذه الاتفاقية .

( ب ) اذا انتهت اتفاقية قرض التنمية بموجب شروطها قبل المدة المحددة في البند الثاني من الفقرة ( ١ ) اعلاه ، يترتب على المؤسسة ابلاغ السلطة بذلك بدون تأخير .

**الفقرة ٦ (٣)**  
تبقى جميع احكام هذه الاتفاقية نافذة المفعول على الرغم من أي إلغاء أو توقيف قد يحدث بمقتضى احكام اتفاقية قرض التنمية .

**المادة السابعة**

**احكام متفرقة**

**الفقرة ٧ (١)**

ينبغي ان يكون أي ائتمان أو طلب يمكن ان يصدر بمقتضى هذه الاتفاقية أو أية اتفاقية تعقد بين الفريقين بناء على هذه الاتفاقية خطيا ، ويعتبر مثل هذا الائتمان أو الطلب بطلاناً تليفاً صحيحاً لدى تسليمه باليد أو إرساله بالبريد أو برفقها أو بواسطة التلكس أو البلاسكي إلى الفريق

الذي يجب أو يجوز توجيهه اليه وذلك الى العنوان المحدد اذناه أو الى أي عنوان آخر يحدده ذلك الفريق بائتمان للفريق المرسل .

العناوين المحددة هي كما يلي :

عنوان المؤسسة :  
مؤسسة التنمية الدولية  
١٨١٨ شارع N.N.H.  
واشنطن دي سي ٢٠٤٣٣  
الولايات المتحدة الأمريكية  
العنوان البرقي  
JTT INDEFAS  
٤٤٠٠٩٨  
٢٤٨٢٢٣ RCA Washington  
٦٤١٤٥ WUT 91 D.C.

عنوان السلطة :  
صندوق البريد ٢٤١٢  
عمان - الأردن  
العنوان البرقي

**سلطة المياه والمجاري بمنطقة امانة العاصمة**

**عمان - الأردن**

**الفقرة ٧ (٢)**  
جميع الاجراءات التي تتم والوثائق التي

تبرم بموجب هذه الاتفاقية يقوم بها نيابة عن السلطة رئيس مجلس ادارة السلطة أو أي شخص آخر يفوضه الرئيس خطيا بذلك .

**الفقرة ٧ (٣)**  
يترتب على السلطة ان تزود المؤسسة بالوثائق اللازمة وب نماذج التوقيع أو التواقيع للشخص أو الأشخاص الموضحين بالتخاذا أي اجراء أو تصديق أية وثائق بمقتضى احكام هذه الاتفاقية .

**الفقرة ٧ (٤)**  
يجوز تنظيم هذه الاتفاقية على عدة نسخ ، وتعتبر كل نسخة منها نسخة أصلية ، وتعتبر جميع هذه النسخ اتفاقية واحدة .

وتنبيها لما تقدم ، وقع الفريقان هذه الاتفاقية باسبئها بواسطة ممثليهما الموضحين حسب الأصول وذلك في عاصمة كولبيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتاريخ المبين في مستهلها .

من مؤسسة التنمية الدولية  
من سلطة المياه والمجاري بمنطقة امانة العاصمة  
الممثل الموض

**الملحق رقم ( ١ )**  
**المشتريات**

**١ . المناقصة الدولية**

( ١ ) باستثناء ما نص عليه في قسم ( ب ) من هذا الملحق ، تتم العقود المتعلقة بالمشتريات أو الاعمال المدنية وفقاً لاجراءات القواعد الأساسية المطبقة على المشتريات بمقتضى قروض البنك الدولي وقروض مؤسسة التنمية الدولية التي نشرها البنك الدولي في شهر اذار ١٩٧٧ ( والمشار إليها فيما بعد بلفظة القواعد الاساسية ) وذلك على اساس المناقصة الدولية الموصوفة في الفقرة ( ١ ) من القواعد الاساسية .

( ٢ ) بالنسبة للبضائع والخدمات التي سيتم الحصول عليها على اساس المناقصة الدولية بمقتضى المشروع . تزود السلطة المؤسسة بالسرعة الممكنة وفي أية حالة خلال مدة لا تقل عن ( ٦٠ ) يوماً قبل توجيه الدعوة للراغبين في الاشتراك بالمناقصة أو انبثات مؤهلانهم - حسب الحالة - بصيغة الدعوة وإية تصاميم أو معلومات أخرى قد تطلبها المؤسسة ضمن المعقول . وستقوم المؤسسة بنشر الاعلان لاعطاء الوقت الكافي للراغبين في الاشتراك في المناقصة من الحائزين على المؤهلات المطلوبة ، وعلى السلطة ان تجدد الاعلان ما دامت هناك حاجة للحصول على بضائع وخدمات وعلى اساس المناقصة الدولية .

**ب . اجراءات أخرى للمشتريات**

على الرغم مما ورد في احكام الفقرة ( ١ ) اعلاه ، يمكن ان تحال عقود الاعمال المدنية والمعدات التي تقدر قيمتها بما يعادل اقل من ( ٢٠٠.٠٠٠ ) دولار ، على اساس الاعلان المحلي لمط ووفقاً لاسس المناقصة الخاصة بالمقترض ، على ان تكون هذه الاسس مقبولة لدى المؤسسة وان لا يتجاوز المبلغ الاجمالي لكافة العقود الحالية بهذه الطريقة ما يعادل ( ١٠٠.٠٠٠ ) مليون دولار .

**ج . تقييم العروض والمقارنة بينها ، افضلية المتجسجين المحليين**

( ١ ) لاغراض تقييم العروض المتعلقة بالبضائع والمقارنة بينها ، باستثناء تلك التي

تزود محلياً: ( ١ ) يترتب على المتنافسين ان يقدموا عروضهم على اساس اسعار س.ي.ف.، C.I.F. وبناء على اسعار الدخول للبضائع المستوردة ( أو على اسعار تسليم المصنع للبضائع المصنوعة محلياً ) .

( ٢ ) تستثنى الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد التي تفرض على البضائع المستوردة وضريبة البيع أو أية ضرائب ماثلة تفرض على البضائع المصنوعة محلياً . ( ٣ ) تؤخذ بعين الاعتبار نفقات النقل الداخلي والنفقات المتعلقة بتوصيل البضائع الى موقع استعمالها أو تركيبها .

( ٢ ) يمكن ان تعطى الافضلية للبضائع المصنوعة في الأردن وفقاً للاحكام التالية :

( ١ ) ينبغي ان تبين مستندات المناقصة الخاصة بالمشتريات بوضوح تفاصيل الافضلية التي ستتمتع لاي منها ، والمعلومات الضرورية التي يجب ان تتوفر في مثل هذا العرض لترجيحه على غيره ، والطرق والراحل التي ستتبع في تقييم العروض والمقارنة بينها .

( ب ) بعد التقييم تصنف العروض المختارة في احدى الفئات الثلاث التالية :

( اولا ) **الفئة ١** : العروض المتضمنة بضائع مصنوعة في الأردن اذا اثبت مقدم العرض بشكل يقنع به المقترض والمؤسسة بان كلمة انتاج تلك البضائع تتضمن قيمة اضيفت اليها في الأردن تعادل ما لا يقل عن ٢٠ ٪ من سعر التسليم في المصنع للبضائع المماثلة .

( ثانيا ) **الفئة ب** : كلمة العروض الاخرى لبضائع مصنوعة في الأردن .

( ثالثا ) **الفئة ج** : أية عروض أخرى .

( ج ) تقارن عروض كل فئة من الفئات الثلاث أولاً فيما بينها ، وتستثنى الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد التي تفرض عادة على البضائع المستوردة ، وضرائب البيع أو أية ضرائب ماثلة تفرض على البضائع التي تورد محلياً ، وذلك لتحديد أدنى سعر من عروض كل فئة . ثم تقارن العروض ذات السعر الأدنى من كلمة الفئات مع بعضها البعض ، واذا ثبت كنتيجة لهذه المقارنة ان عرضاً من الفئة ( ١ ) أو الفئة ( ب ) هو العرض الأدنى سعراً ، يجب ان يتم اختياره ليصار الى الاحالة عليه .

هكذا من المأمور

( د ) إذا ثبت كنتيجة للمقارنة بمقتضى الفقرة ( ج ) الواردة أعلاه ، أن العرض ذو السعر الأدنى هو من الفئة الثالثة ( ج ) ، تعاد مقارنة كل عروض هذه الفئة مع العرض الأدنى سعرا من فئة ( أ ) بعد أن يضاف إلى سعر البضائع المستوردة الواردة في كل عرض من الفئة الثالثة ( ج ) ولاغراض هذه المقارنة الإضافية فقط ، مبلغا يعادل : ( ١ ) مبلغ الرسوم الجبريكية وضرائب الاستيراد التي يدفعها المستورد غير المعفى من هذه الرسوم عن البضائع الواردة في في عرض الفئة ( ج )

أو ( ٢ ) ١٥ ٪ من السعر س. ي. ف C.I.F. المحدد لتلك البضائع في العرض إذا كانت الرسوم والضرائب المذكورة تزيد عن ١٥ ٪ من ذلك السعر .

إذا ثبت بعد هذه المقارنة الإضافية أن الفريق ( أ ) مازال هو صاحب السعر الأدنى ، عندها يتم اختياره ليحل عليه العطاء ، ولا نسيم اختيار عرض الفئة ( ج ) الذي ثبت بالمقارنة أنه العرض الأدنى سعرا .

#### د . مراجعة المؤسسة لقرارات المشتريات

( ١ ) مراجعة وثائق التأهيل :

يترتب على السلطة قبل الدعوة لتقديم المؤهلات أن تعلم المؤسسة بالتفصيل عن الاجراء الذي سيتبع ، كما يترتب عليها أن تجري أي تعديل قد تطلبه المؤسسة ضمن المعقول للاجراء المذكور .

ويترتب على السلطة أن تزود المؤسسة بثلاثة أسماء المتنافسين المؤهلين مع بيان بمؤهلات وأسباب استبعاد أي منهم وذلك لتمكين المؤسسة من ابداء رأيها وقبل أن يبلغ المتنافسون بقرار السلطة . وعلى السلطة اجراء اضماعان او شطب او تعديل في القائمة المذكورة إذا طلبت المؤسسة ذلك ضمن المعقول .

( ٢ ) مراجعة دعوات المناقصة والإحالات المقترحة والمقود النهائية :

بالنسبة لاية عقود خاصة بالأعمال المدنية أو بشراء معدات ومواد أخرى تقدر قيمتها بما يعادل ( ٢٠٠.٠٠٠ ) دولار أو أكثر :

( أ ) يترتب على السلطة قبل الدعوة لتقديم العروض أن تزود المؤسسة بصيغة الدعوة والمواصفات ووثائق المناقصة الأخرى مع بيان عن الاجراءات التي ستطبق للاعلان عن المناقصة وذلك لتمكين المؤسسة من ابداء رأيها . ومن ثم يترتب على السلطة أن تجري التعديلات في الوثائق المذكورة وفي اجراءات الاعلان المشار اليها التي تد تطلبها المؤسسة ضمن المعقول . كما انه يترتب على السلطة أن تحصل على موافقة المؤسسة لاجراء اي تعديل في وثائق المناقصة غنيا بعد قبل نعيمة على الراغبين في الاشتراك بالمناقصة .

( ب ) بعد استلام العروض وتقييمها يترتب على السلطة قبل أن تحيل العطاء نهائيا أن تبلغ المؤسسة باسم صاحب العرض الذي تنوي السلطة احالة العطاء عليه . ويترتب على السلطة أيضا أن تزود المؤسسة بالتقرير المفصل ( الذي اعده المستشارون المشار اليهم في الفقرة ٢ ) من هذه الاتفاقية ( حول تقييم العروض المقدمة والمقارنة بينها ( مع توافي المستشارين المشار اليهم بشأن احالة العطاء ) واية معلومات أخرى قد تطلبها المؤسسة ضمن المعقول . وستقوم المؤسسة ، إذا قررت بأن قرار احالة العطاء المنوي اتخاذه لا يتشئ مع القواعد الأساسية أو مع هذا الملق ، بإبلاغ السلطة فوراً بذلك مع بيان الاسباب التي استندت اليها في اتخاذ مثل هذا القرار .

( ج ) لا يجوز أن تختلف شروط عقد العطاء بصورة جوهرية من الشروط التي تضمنتها الدعوة لتقديم العروض والمؤهلات الا بموافقة المؤسسة .

( د ) تزود السلطة المؤسسة بنسختين مصدقتين من العقد بعد ابرامه ويدون تأخير وذلك قبل تقديم أول طلب للمؤسسة لسحب أي مبلغ من حسابات القرض لاغراض ذلك المقيد .

( ٢ ) بالنسبة لأي عقد سيتم تويله من القرض ولا يخضع لأحكام الفقرة السابقة ،

يترتب على السلطة أن تزود المؤسسة بعد ابرام العقد ويدون تأخير وقبل تقديم أول طلب بسحب أي مبلغ من حساب القرض لاغراض ذلك المقيد بنسختين مصدقتين عن العقد المشار اليه مع بيان يبين تحليل العروض المقدمة وبالتوافي بشأن احالة العطاء ، واية معلومات أخرى قد تطلبها المؤسسة ضمن المعقول . إذا قررت المؤسسة بأن احالة العطاء لا تتشئ مع القواعد الأساسية أو مع هذا الملق فتقوم بإبلاغ السلطة والمقترض بذلك فوراً ، مع بيان الاسباب التي استندت اليها في اتخاذ مثل هذا القرار .

#### المحق رقم ( ٢ ) العقود الخاصة بالانشاءات التي تخضع لإشراف السلطة المباشر

الفقرة ٢ ( ٢ ) ( ب )

— العقد رقم ٢ س N22  
توريد وتوريد خطوط المجاري لمنطقة الشميساني  
والزهوة N3US  
— العقد رقم ٣ وس

توريد خطوط أنابيب للمياه في جبل الحسين ،  
وجبل عمان والمدينة الرياضية .  
توريد وتوريد المجاري في نفس المنطقة

#### دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على القانون والاتفاقية .  
موافقون .

( ٣ )

#### السيد الأمين العام

كتاب دولة رئيس الوزراء الاتمخ رقم ( ٦٧٢٣ ) تاريخ ١٩٧٨/٦/٢٢ حول مشروع قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من الصندوق السعودي للتنمية بقيمة ٩٨ مليون ريال سعودي للمساهمة في تمويل مشروع محطة كهرباء الحسين الحرارية .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري  
عملاً بالمادة ١/٧ من قانون المجلس الوطني  
الاستشاري ١٧ لسنة ١٩٧٨ ، ايمت لدولتكم

طيا ب ١٠٠ نسخة من مشروع قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من الصندوق السعودي للتنمية بقيمة ( ٩٨.٠٠٠.٠٠٠ ) ريال سعودي للمساهمة في تمويل مشروع محطة كهرباء الحسين الحرارية الذي تنوي الحكومة اصداره كقانون مؤقت مع الاسباب الموجبة له وارجو عرضه على مجلسكم المؤقت لاداء الرأي فيه ، واعطائه صفة الاستعجال .

واقبلوا مائق الاحترام .

رئيس الوزراء  
مضر بفران

#### دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على استعجال النظر في القانون والاتفاقية .  
الجميع :

موافقون .

#### دولة رئيس المجلس

ينأى القانون والاتفاقية .

#### مقرر اللجنة القانونية

قانون مؤقت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨

قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع محطة  
كهرباء الحسين الحرارية  
( المرحلة الثالثة )

بين

الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية  
الهاشمية

المادة ١ — يسى هذا القانون ( قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع محطة كهرباء الحسين الحرارية ( المرحلة الثالثة ) بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ — تعتبر الاتفاقية الملحقه بهذا القانون والمعقودة بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية صحيحة ونافذة بالنسبة لجنيح الغايات المتوخاه منها .

المادة ٣ — رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .  
وهذا هو نص الاتفاقية .

هلذا من الأشهل



**اتفاقية قرض  
(مشروع محطة كهرباء الحسين الحارثية)  
(المرحلة الثالثة)**

بين

الصندوق السعودي للتنمية

و

المملكة الأردنية الهاشمية

بسم الله الرحمن الرحيم

القرض رقم: ٧٩/٢

اتفاقية قرض

اتفاقية بتاريخ ٢ رجب ١٣٩٨ هـ الموافق ٧  
يونيه ١٩٧٨ م بين :

١ - الصندوق السعودي للتنمية ، ومقره  
مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، ويشار  
اليه فيما يلي بالصندوق ) ، ويمثله في توقيع هذه  
الاتفاقية معالي الشيخ محمد ابا الخيل وزير  
المالية والاقتصاد الوطني ورئيس مجلس ادارة  
الصندوق ، و

٢ - المملكة الأردنية الهاشمية ، ( ويشار  
اليه فيما يلي بالقرض ) ، ويمثله في توقيع  
هذه الاتفاقية معالي الدكتور حنا فودة رئيس  
الجلس القومي للتخطيط .

**تمهيد**

من حيث ان القرض قد طلب من الصندوق  
ان يمنحه قرضا للمساهمة في تمويل مشروع محطة  
كهرباء الحسين الحارثية - المرحلة الثالثة -  
الواردة وصفه بالجدول رقم ( ٢ ) بهذه الاتفاقية  
( ويشار اليه فيما يلي بالمشروع ) .

ومن حيث انه ستقوم بتنفيذ المشروع سلطة  
الكهرباء الاردنية بمساعدة المقترض ، وكجزء  
من تلك المساعدة سيوفر المقترض حصة القرض  
الى السلطة على النحو المنصوص عليه في هذه  
الاتفاقية .

ومن حيث ان المقترض قد عقد مع الصندوق  
الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ( ويشار اليه  
فيما يلي بالصندوق الكويتي ) اتفاقية قرض  
بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٤ م يبلغ مقداره خمسة  
ملايين وتسعمائة الف ( ٩٠٠.٠٠٠ ر.هـ ) دينار  
كويتي للمساهمة في تمويل جزء من تكلفة المشروع  
وذلك طبقا للاحكام والشروط التي نص عليها في  
اتفاقية القرض بين الصندوق الكويتي والمقترض  
( ويشار اليه فيما يلي باتفاقية قرض الصندوق  
الكويتي ) .

ومن حيث ان هدف الصندوق هو مساعدة  
الدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدها  
بالقروض اللازمة لتنفيذ مشروعاتها وبرامجها  
الاقتصادية .

ومن حيث انه قد ثبت للصندوق اهمية  
وغائدة المشروع المذكور في التنمية الاقتصادية  
والاجتماعية لشعب الاردن الشقيق .

ومن حيث ان مجلس ادارة الصندوق، وبالنظر  
الى ما تقدم قد وافق بقراره رقم ٢٣/١ -  
١٣٩٨/١/٢٥ هـ على منح المقترض قرضا طبقا  
للاحكام والشروط المنصوص عليها في هذه  
الاتفاقية .

لماه بناء على ما تقدم يوافق طرفا هذه  
الاتفاقية على ما يلي :

**( المادة الاولى )**

**الشروط العامة - تعاريف**

البند ١ - ١ : يقبل طرفا هذه الاتفاقية  
كلية نصوص الشروط العامة لاتفاقيات قروض  
الصندوق الصادرة بقرار مجلس ادارة الصندوق  
رقم ١٤/١١ بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٣٩٦ هـ  
الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٦ م بنفس القوة  
والاثر كما لو كانت قد ادرجت كلمة في هذه  
الاتفاقية . ( ويشار الى تلك الشروط العامة  
لاتفاقيات قروض الصندوق فيما يلي بالشروط  
العامة ) .

البند ١ - ٢ : يكون للمصطلحات الواردة  
تعريفها في الشروط العامة وفي التمهيد اسلوارد  
بصدر هذه الاتفاقية - حيثما وردت في هذه  
الاتفاقية ، ونالم يقض سياق النص بغير ذلك -  
المعاني المحددة لكل منها فيها ويكون للمصطلحات  
الاضافية التالية المعنى المبين قرين كل ملها :

( أ ) السلطة تعني سلطة الكهرباء الأردنية  
التي اعيد تنظيمها بموجب قانون الكهرباء العام ،  
قانون رقم ٨ سنة ١٩٧٦ ، م أو اي خلف لها  
يؤلفق عليه السلطوق .

( ب ) اتفاقية القرض تعني اتفاقية  
التي ستقوم المقترض والسلطة بمقدها طبقا  
لنصوص البند ٢ - ١ ( ب ) من هذه الاتفاقية  
كما تشمل ما قد يدخل عليها من تعديلات - من  
وقت لآخر .

( ج ) المقترضان المشتركان يعني الصندوق  
الكويتي والصندوق العربي .

( د ) اتفاقيات الاقتراض المشترك تعني  
كلية العقود والاتفاقيات المبرمة بين المقترض أو  
السلطة واي من المقترضين المشتركين في شأن  
المشروع .

**( المادة الثانية )  
القرض**

البند ٢ - ١ : يوافق الصندوق على اقراض  
المقترض وفقا للاحكام والشروط المنصوص عليها  
أو المشار اليها في هذه الاتفاقية قرضا لينسخ  
ثمانية وتسعون مليوناً ( ٩٨.٠٠٠.٠٠٠ ر.هـ ) دينار  
سعودي .

البند ٢ - ٢ : يحق للمقترض ان يسحب  
مبلغ القرض من حساب القرض طبقا لنصوص  
الجدول رقم ( ١ ) بهذه الاتفاقية ووفقا لما يرد على  
هذا الجدول من وقت لآخر من تعديلات بالاتفاق بين  
الصندوق والمقترض لتغطية المبالغ التي تسم  
صرفها ، أو - اذا وافق الصندوق على ذلك -  
المبالغ التي سيتم صرفها لتمويل التكلفة المعقولة  
للبيانات والخدمات اللازمة لمشروع والتي تمويل  
من حصة القرض .

البند ٢ - ٣ : يتعهد المقترض بان يستخدم  
حصة القرض لتمويل التكلفة المعقولة للبيانات  
اللازمة لتنفيذ المشروع محسب . ويتم تحديد  
البيانات التي تمويل من حصة القرض بالتفصيل  
والطرق والاجراءات التي تتبع للصندوق عليها  
باتفاق بين الصندوق والمقترض ويجوز تعديل  
باتفاق لاحق بينهما . ويتعين على المقترض ان  
يحصل على موافقة الصندوق قبل توقيع العقود  
التي تمويل من حصة القرض أو قبل اجراء اي  
تعديل يدخل على اي منها في المستقبل .

البند ٢ - ٤ : ينتهي حق المقترض في  
السحب من القرض في ١٩٨٢/٦/٣٠ م أو في أي  
تاريخ لاحق يوافق عليه بين الصندوق والمقترض .

البند ٢ - ٥ : يدفع المقترض تكلفة القرض  
بمعدل فائدة في المائة ( ١٠ ٪ ) سنوياً عن المبالغ  
المسحوبة من اصل القرض وغير المسددة .

البند ٢ - ٦ : تدفع تكلفة القرض والتكاليف  
الآخرى كل ستة اشهر في الأول يولييه وأول ديسمبر  
من كل سنة .

البند ٢ - ٧ : مدة القرض عشرون سنة  
هذا لفترة تحتاج لتمويلها خمس سنوات ويسدد  
المقترض اقسام القرض طبقا للجدول السداد  
المرفق في الجدول رقم ( ٣ ) بهذه الاتفاقية :

هكذا من الأصول

( المادة الثالثة )  
تنفيذ المشروع

البند ٣ - ١ : (١) يتعهد المقترض بأن يقوم بتنفيذ المشروع بواسطة السلطة المعنية والكفاءة اللزمتين طبقاً للاسس الهندسية والمالية السليمة المتبعة والاسس المستقرة في مجال المرافق العامة كما يلتزم بأن يوفر أو يلزم السلطة بأن توفر كافة الاموال والامكانيات والخدمات والموارد الاخرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة اليها .

( ب ) يلتزم المقترض بأن يقوم بإعادة اقراض حصيلته القرض الى السلطة بقتضى اتفاقية ترض تبقي يعدها المقترض والسلطة طبقاً للاحكام والشروط التي يقرها الصندوق . ويتعين ان تنص اتفاقية القرض التبعي على الزام السلطة بتنفيذ جميع الالتزامات والشروط التي يتعهد المقترض بموجبها بموجب هذه الاتفاقية بالزام السلطة بالالتزام بها والعمل بموجبها .

( ج ) يلتزم المقترض بأن يمارس كافة حقوقه في ظل اتفاقية القرض التبعي على النحو الذي يكفل مصالح القرض والصندوق وتحقيق الاغراض المتوخاة من القرض وما لم يوافق الصندوق على غير ذلك فانه لا يجوز للمقترض ان يحيل او يعدل او يلغي او يتنازل عن اتفاقية القرض التبعي او عن نص من نصوصها .

( د ) دون تحديد لمعوم الفقرة (١) من هذا البند ، يتعهد المقترض بأن يوفر - بالإضافة الى حصيلته القرض وحصيلته القرضين المقدمين من القرضين المشتركين - جميع الاموال الاخرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة (وتدخل في ذلك اية اموال تكون لازمة لمواجهة أي ارتفاع في تكلفة المشروع يتجاوز التكلفة التقديرية للمشروع وقت توقيع هذه الاتفاقية ) . ويتعين ان يتم توفير تلك الاموال كافة طبقاً لاحكام وشروط يقرها الصندوق .

البند ٣ - ٢ : يتعهد المقترض بأن يلتزم السلطة بأن تستخدم استشاريين هندسيين من ذوي الكفاءة تكون مؤهلاتهم وخبراتهم واجهات

وشروط استخدامهم مقبولة لدى الصندوق، وذلك لمساعدتها في الاشراف على تنفيذ المشروع .

البند ٣ - ٣ : يتعهد المقترض بأن يلتزم السلطة بأن تستخدم لتنفيذ المشروع مقاولين مقبولين لدى الصندوق طبقاً لاحكام وشروط وانق عليها الصندوق .

البند ٣ - ٤ : يتعهد المقترض بأن يلتزم السلطة بأن تؤمن ، او توفر الموارد الكافية للتأمين ، على البضائع المستوردة التي تتحول من حصيلته القرض ضد المخاطر الملائمة لثرائها ونقلها وتسليمها في مكان استعمالها او تركيبها ويشترط ان يكون التأمين واجب الدفع في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بمصلحة يمكن للسلطة استخدامها بدون قيود لاستبدال البضائع او اصلاحها .

البند ٣ - ٥ : يتعهد المقترض بأن تستخدم البضائع والخدمات الممولة من حصيلته القرض في تنفيذ المشروع بحسب .

البند ٣ - ٦ : يتعهد المقترض بأن يلتزم السلطة بأن تقدم الى الصندوق كافة المخططات والواصلات والتقارير والعقود الخاصة بالمشروع والجداول الزمنية الخاصة بتنفيذ المشروع وبمؤمير البضائع والخدمات اللازمة لذلك ، وذلك بمجرد اعدادها ، كما يلتزم بأن يوافي الصندوق اولا بأي تعديل او اضافة تدخل عليها في المستقبل ، كل ذلك بالتفصيل الذي يطلبه الصندوق .

البند ٣ - ٧ : (١) يتعهد المقترض بأن يلتزم السلطة :

١ - بأن تقوم بإمساك سجلات وإمسية يمكن بواسطتها متابعة تقدم المشروع (بما في ذلك تكاليفه) ، والتعرف على البضائع والخدمات الممولة من حصيلته القرض ويعلن استخدامها في تنفيذ المشروع ،

٢ - بأن يمكن بندوبي الصندوق المعتمدين من زيارة الانشاءات ومواقع البناء الداخلية في المشروع ومعالجة البضائع الممولة من حصيلته القرض وجميع السجلات والوثائق ذات الصلة بالمشروع ،

٣ - بأن تقدم الى الصندوق جميع ما يطلبه من المعلومات المتعلقة بالمشروع وباتفاق حصيلته القرض وبالبضائع والخدمات الممولة من حصيلته القرض .

( ب ) يتعهد المقترض بأن يلتزم السلطة بأن تمكن ممثلي الصندوق من معاينة جميع وحداتها ومنشأتها ومواقع اعمالها وكافة اشغالها ومبانيها وممتلكاتها وتجهيزاتها ومن الاطلاع على جميع السجلات والوثائق ذات الصلة بما تقدم .

البند ٣ - ٨ : يتعهد المقترض باتخاذ او بالزام السلطة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لاكتساب الاراضي ، والحقوق العينية المتعلقة بالاراضي اللازمة لتنفيذ المشروع .

( المادة الرابعة )  
اتفاقيات خاصة

البند ٤ - ١ : يتعهد المقترض بالزام السلطة بأن تستخدم على الدوام مدراء وموظفين من ذوي الخبرة والمؤهلات المناسبة .

البند ٤ - ٢ : يلتزم المقترض بالزام السلطة بمراجعة اسعار بيع الطاقة الكهربائية والرسوم الاخرى التي تتقاضاها من حين لآخر وتعديلها بحيث توفر للسلطة عائدا سنوياً مقبولا على صافي موجوداتها الثابتة المستقلة .

البند ٤ - ٣ : يتعهد المقترض بالزام السلطة :

١ - بأن تقوم بإدارة وصيانة وحداتها وتجهيزاتها وممتلكاتها ، وبأن تقوم من وقت لآخر بإجراء كافة التجديدات والاصلاحات الضرورية لها ، كل ذلك طبقاً للاسس الهندسية الملائمة .

٢ - بأن تتخذ جميع الخطوات اللازمة للمحافظة على جميع الحقوق والصلاحيات والامتيازات والرخص الضرورية أو المفيدة لمجرى قبايتها بأعمالها وتجديدها .

٣ - بأن تقوم على الدوام بإفراة شئونها وبالحفاظ على مركزها المالي وفقاً للاسس السليمة المرمية في إدارة الاعمال والمرافق العامة

البند ٤ - ٤ : يتعهد المقترض بالزام السلطة بأن تؤمن وتستمر في التأمين مع مؤمنين مسئولين او توفر وسائل أخرى للتأمين بقبولها الصندوق ، ضد المخاطر وبالمبالغ التي تتطلبها الاصول السليمة المرمية في إدارة الاعمال .

البند ٤ - ٥ : يتعهد المقترض بالزام السلطة بإمساك سجلات وإمسية توضح عملياتها ومركزها المالي وفقاً للاسس المحاسبية السليمة .

البند ٤ - ٦ : يتعهد المقترض بالزام السلطة :

(١) بإجراء مراجعة حساباتها وتقاريرها المالية (الميزانية وبيانات الدخل والمصاريف والبيانات المرتبطة بها) لكل سنة مالية وفقاً للمبادئ المحاسبية السليمة، وبواسطة محاسبين مستقلين عن السلطة مقبولين لدى الصندوق .

(ب) بموافاة الصندوق ، فور الاعداد، وخلال فترة لا تتجاوز بأية حال ستة اشهر بعد انتهاء كل سنة مالية بالاتي :

١ - صور مصدقة عليها من التقارير المالية لتلك السنة بعد مراجعتها ،

٢ - تقرير من المحاسبين المشار اليهم عن المراجعة ، ويتعين ان يكون التقرير من التفصيل والشمول على النحو الذي يطلبه الصندوق .

البند ٤ - ٧ : (١) يؤكد المقترض والصندوق اتفاقهما على الا يتنزع أي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق عن طريق انشاء ضمان ميني على الاصول الحكومية ، وتحقيقاً لذلك يلتزم المقترض بأنه في حالة انشاء ضمان ميني على الاصول الحكومية لضمان سداد أي قرض خارجي يصبح ذلك الضمان العيني تلقائياً وينفس المقدار وبذات درجة الاولوية ضماناً لسداد اصل قرض الصندوق مع تكلفته والتكاليف الاخرى ويقوم المقترض عند انشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى .

(ب) لا يسري التعهد المنصوص عليه في الفقرة (١) ملئاً :

١ - احوال انشاء ضمانات عينية على الاموال وقت شرائها ككفالة سداد ثمن الشراء بحسب ،

هكذا من الأصول



٢ - احوال ترتيب ضمانات مبنية على البيع التجارية لضمان سداد ديون لا يزيد اجل استحقاقها عن سنة واحدة من التاريخ الاصيل لمقدمها بغرض سدادها بن حسيبة يسع تلك السلع التجارية .

٣ - احوال انشاء الضمانات المعينة في المجري المعتاد لمعاملات المصرفية لضمان سداد ديون لا يزيد اجل استحقاقها عن سنة واحدة من تاريخ الدين .

( ج ) يقصد باصطلاح ( الاصول الحكومية ) الوارد في هذا البند اصول المقرض واي من اقسامه السياسية والإدارية واصول اي هيئة يملكها او يسيطر عليها المقرض او اي من اقسامه المشار اليها واي هيئة تعمل لحساب او لصالح المقرض او اقسامه المشار اليها ، ويدخل في تلك الاصول الذهب والنقد الاجنبي الذي تحوزة اي مؤسسة تؤدي لمقرض وظائف البنك المركزي او وظائف صندوق تثبيت اسعار الصرف او وظائف مماثلة .

#### ( المادة السادسة )

##### الجزاءات الجزائية لمقرض

البند ٥ - ١ : لاغراض البند ٦ - ٢ من الشروط العامة ، تضاف الوقائع التالية طبقاً للفقرة ( د ) منه :

( ١ ) أولاً : مع مراعاة الحكم المنصوص عليه في القسم ثانياً من هذه الفقرة :

١ - اذا وقع حق المقرض او البيطية في سجن حسيبة اي قرض مبيع للمقرض او السلطة لتحويل الشروع او الغي او انهي كلياً او جزئياً طبقاً لاحكام الاتفاقية التي مبيع المقرض بمقتضاها .

٢ - اذا أصبح اي قرض تحت اية اتفاقية من اتفاقيات الاقراض المشترك يستحق السداد قبل اجل استحقاقه المتفق عليه .

ثالثاً : لا يبري الاحكام المنصوص عليها في القسم اولاً من هذه الفقرة اذا اتم المقرض او السلطة الوليل على نحو يقبله الصندوق على ان هذا الاصل او الاموال او الاموال او استحقاق الاجل لا يعود الى احوال من المقرض في تلبية

التزامه طبقاً لاحكام اي من اتفاقيات الاقراض المشترك وان احوالاً كافية لتنفيذ المشروع لتوفير المقرض او السلطة من مصادر اخرى طبقاً لاحكام لا تتعارض مع التزامات المقرض طبقاً لاحكام هذه الاتفاقية .

( ب ) اذا عدل القانون الصادر باتشاء السلطة والمؤرخ في ١٩٧٦ على نحو يقبل ان يترتب عليه اثر معاكس على قدرة السلطة على تنفيذ المشروع او تشغيل الانشاءات الواجبة فيه .

البند ٥ - ٢ : لاغراض البند ٧ - ١ من الشروط العامة ، تضاف الوقائع التالية طبقاً للفقرة ( د ) منه :

اذا حدثت اية واقعة من الوقائع المنصوص عليها في الفقرة ( ١ ) اولا ( ٢ ) : او الفقرة ( ب ) من البند ٥ - ١ من هذه الاتفاقية .

#### ( المادة السادسة )

##### تاريخ النفاذ - انتهاء الاتفاقية

البند ٦ - ١ : تحدد الوقائع التالية كيشروط اضافية لنفاذ اتفاقية الغرض طبقاً للبند ١٢ - ١ ( ب ) من الشروط العامة :

( ١ ) ان توقيع اتفاقية الغرض التبعي نيابة عن المقرض والسلطة - على الترتيب قد صرح به او صدق عليه بمقتضى كاتبة الاجراءات الحكومية وغير الحكومية اللازمة .

( ب ) ان كلا من الاتفاقيات الاقراض المشترك قد تم التوقيع عليها وان الشروط المطلوبة لتأجيلها باستثناء تلك الخاصة بنفاذ اي من اتفاقيات الاقراض المشترك الاخرى وينفذ هذه الاتفاقية تد تحققت .

البند ٦ - ٢ : يحدد الامر التالي كمسألة اضافية في تطبيق البند ١٢ - ٢ ( ب ) من الشروط العامة يضمن ادراجها في الرأي او الاراء القانونية التي يضمن تقديمها الى الصندوق :

ان اتفاقية القرض التبعي قد تم التصريح بها او التصديق عليها ، كما تم التوقيع عليها من جانب المقرض والسلطة - على الترتيب ، وانها ملزمة قانوناً للمقرض والسلطة طبقاً لاحكامها .

البند ٦ - ٣ : يحدد تاريخ ١٩٧٨/١/٥ لاغراض البند ١٢ - ٢ من الشروط العامة ،

#### ( المادة السابعة ) ممثل المقرض - العناوين

البند ٧ - ١ : يعين رئيس المجلس القومي للتخطيط كممثل للمقرض لاغراض البند ١٢ - ١ ( ب ) من الشروط العامة .

البند ٧ - ٢ : حددت العناوين التالية لاغراض البند ١١ - ١ من الشروط العامة :

بالنسبة للصندوق :

الصندوق السعودي للتنمية

الرياض

ص.ب ٥٧١١

المملكة العربية السعودية

العنوان البرقي :

الصندوق السعودي للتنمية

الرياض

المملكة العربية السعودية

تلكس : 201145 Soa Doo SJ

عن المملكة الاردنية الهاشمية

جناباً عوده

رئيس المجلس القومي للتخطيط

والممثل الموقر

#### بالنسبة للمقرض :

المجلس القومي للتخطيط

عمان

ص.ب ٩٥٥

المملكة الاردنية الهاشمية

العنوان البرقي :

المجلس القومي للتخطيط

عمان

المملكة الاردنية الهاشمية

تلكس : 1319 NPC JO

وتصديقاً على ما تقدم وقع الطرفان هذه الاتفاقية في الرياض بالمملكة العربية السعودية في التاريخ المذكور بمصدر الاتفاقية ، بواسطة الممثلين الموقرين ياتونا من جانب الطرفين من نسختين باللغة العربية تعتبر كل منهما أصيلاً وسلمت نسخة الى كل من الطرفين .

عن الصندوق السعودي للتنمية

محمد ايا الخليل

وزير المالية والاقتصاد الوطني

ورئيس مجلس ادارة الصندوق

جدول رقم (١)  
سحب حصيلة القرض

١ - توضيح القائمة ادناه فئات البضائع المبولة من حصيلة القرض والاعتبارات المخصصة لكل منها من حصيلة القرض ونسبة التفتحات التي تمول في كل فئة :

الفئة	الاعتبارات المخصصة من القروض مبررا عنها بالريالات السعودية	نسبة التفتحات التي تمول
١ - توريد وتركيب وحدتين بخاريتين لحطة كهرباء الحسین الحرارية - المرحلة الثالثة - وكل معداتها والانشاءات والمباني اللازمة ( القسم ١ ) من المشروع )	٧٣٥٠٠٠٠٠	٣٤٪ من التكلفة الاجمالية
٢ - توريد وتركيب محطات التحويل ومعدات الاتصال والانشاءات والمباني اللازمة ( القسم ٢ ) من المشروع )	٧٥٣٤٠٠٠٠	٢٧٪ من التكلفة الاجمالية
٣ - خدمات استشارية ( القسم ٣ ) من المشروع )	١٤٠٠٠٠٠٠	١٠٪ من التكلفة الاجمالية
٤ - احتياطي المجموع	١٥٥٦٦٠٠٠٠	
	١٨٠٠٠٠٠٠٠	

ب - دون امتداد الفترة (١) اعلاه لا يجوز  
السحب من حصيلة القرض من اجل :

١ - تمويل دفعات تبت لتغطية نفقات  
سابقة على تاريخ هذه الاتفاقية .  
٢ - تمويل الفرائط التي يفرضها المقترض  
او الفرائط السارية في اقلية على البضائع او  
الخدمات او على استيرادها او صناعتها او  
توريدها .

جدول رقم (٢)

وصف المشروع

يهدف المشروع لرفع طاقة محطة الحسین  
الحرارية بالزرقاء في شمال المملكة الاردنية  
الهاسبية لتغطية الطلب المتزايد على الطاقة  
الكهربائية . ويتكون المشروع من الاتسام التالية:  
القسم (١) : اضافة وحدتين بخاريتين  
لتوليد طاقة مقدارها ٦٦ ميجاوات لكل منهما  
وثأمين جميع المعدات الكهربائية والميكانيكية  
والوحدات المساعدة الاخرى والقيام بالاممال

المخنية وتوسيع محطة التحويل الداخلية الخاصة  
بالحطمة .

القسم (ب) : انشاء خط نقل مزدوج جهد  
١٣٢ كيلو فولت بطول حوالي ٢٠ كيلو متر من  
محطة كهرباء الحسین الحرارية الى محطة  
تحويل جديدة جنوب عمان .

القسم (ج) : انشاء محطة تحويل لمرمية  
بطاقة ٢٥٠ ميجاوات / امير في جنوب عمان  
وتوسيع محطتي التحويل في ماركا ومحطة الحسین  
الحرارية .

القسم (د) : خدمات فنية تشمل خدمات  
استشاريين مهندسين لتحضير العطاءات  
ودراستها والاشراف على التنفيذ .

وتقدر التكاليف الاجمالية للمشروع بمبلغ  
٢٩٠ مليون ريال سعودي اي ما يعال حوالي  
٨٤٢ مليون دولار امريكي .  
يتوقع ان يكتمل تنفيذ المشروع في ٣١ ديسمبر  
١٩٨١ م .

جدول رقم (٣)

جدول السداد

رقم القسط	تاريخ استحقاق القسط	القسط بالريالات السعودية
١	١ يونيو ١٩٨٢	٣٢٨٦٠٠٠
٢	١ ديسمبر ١٩٨٢	٣٢٦٦٠٠٠
٣	١ يونيو ١٩٨٤	٣٢٦٦٠٠٠
٤	١ ديسمبر ١٩٨٤	٣٢٦٦٠٠٠
٥	١ يونيو ١٩٨٥	٣٢٦٦٠٠٠
٦	١ ديسمبر ١٩٨٥	٣٢٦٦٠٠٠
٧	١ يونيو ١٩٨٦	٣٢٦٦٠٠٠
٨	١ ديسمبر ١٩٨٦	٣٢٦٦٠٠٠
٩	١ يونيو ١٩٨٧	٣٢٦٦٠٠٠
١٠	١ ديسمبر ١٩٨٧	٣٢٦٦٠٠٠
١١	١ يونيو ١٩٨٨	٣٢٦٦٠٠٠
١٢	١ ديسمبر ١٩٨٨	٣٢٦٦٠٠٠
١٣	١ يونيو ١٩٨٩	٣٢٦٦٠٠٠
١٤	١ ديسمبر ١٩٨٩	٣٢٦٦٠٠٠
١٥	١ يونيو ١٩٩٠	٣٢٦٦٠٠٠
١٦	١ ديسمبر ١٩٩٠	٣٢٦٦٠٠٠
١٧	١ يونيو ١٩٩١	٣٢٦٦٠٠٠
١٨	١ ديسمبر ١٩٩١	٣٢٦٦٠٠٠
١٩	١ يونيو ١٩٩٢	٣٢٦٦٠٠٠
٢٠	١ ديسمبر ١٩٩٢	٣٢٦٦٠٠٠
٢١	١ يونيو ١٩٩٣	٣٢٦٦٠٠٠
٢٢	١ ديسمبر ١٩٩٣	٣٢٦٦٠٠٠
٢٣	١ يونيو ١٩٩٤	٣٢٦٦٠٠٠
٢٤	١ ديسمبر ١٩٩٤	٣٢٦٦٠٠٠
٢٥	١ يونيو ١٩٩٥	٣٢٦٦٠٠٠
٢٦	١ ديسمبر ١٩٩٥	٣٢٦٦٠٠٠
٢٧	١ يونيو ١٩٩٦	٣٢٦٦٠٠٠
٢٨	١ ديسمبر ١٩٩٦	٣٢٦٦٠٠٠
٢٩	١ يونيو ١٩٩٧	٣٢٦٦٠٠٠
٣٠	١ ديسمبر ١٩٩٧	٣٢٦٦٠٠٠
	المجموع	١٨٠٠٠٠٠٠٠

هكذا من المأهول



دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على القانون والاتفاقية؟

الجميع :  
موافقون .

السيد الأمين العام

{ كتاب دولة رئيس الوزراء الامم  
( ٦٧٤٤ ) المؤرخ في ١٧/٦/١٩٧٨ حول مشروع  
قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من الصندوق  
السعودي للتنمية بقيمة ٧٠ مليون ريال سعودي  
للمساهمة في تمويل مشروع مياه ومجاري عمان

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملاً بالمادة ١/٧ من قانون المجلس الوطني  
الاستشاري رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ ، أبحث لدولتكم  
طياً بـ ١٠٠ نسخة من مشروع قانون تصديق  
اتفاقية القرض المقدم من الصندوق السعودي  
للتنمية بقيمة سبعين مليون ريال سعودي لمساهمة  
في تمويل مشروع مياه ومجاري عمان الذي تنوي  
الحكومة اقتداره كقانون مؤتمت مع الاستئذان  
الموجبة له وأرجو عرضه على مجلسكم المؤقت  
لإبداء الرأي فيه ، وأعطائه صفة الاستعجال .

واقبلوا نائق الاحترام .

رئيس الوزراء  
مقر بدوان

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على استعجال النظر  
في القانون والاتفاقية ؟

الجميع :  
موافقون .

دولة رئيس المجلس  
هل يوافق المجلس على القانون والاتفاقية ؟

مقرر اللجنة القانونية  
يقرر القانون والاتفاقية

قانون مؤتمت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨

قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع مياه مجاري  
عمان

بـ  
الصندوق السعودي للتنمية والملكة الأردنية الهاشمية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون  
تصديق اتفاقية قرض مشروع مياه ومجاري عمان  
بين الصندوق السعودي للتنمية والملكة الأردنية  
الهاشمية لسنة ١٩٧٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره  
في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا  
القانون والمعتمدة بين الصندوق السعودي للتنمية  
والملكة الأردنية الهاشمية صحيحة ونافذة  
بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء  
بتنفيذ احكام هذا القانون .

اتفاقية قرض

( مشروع ومجاري عمان )

بـ  
الصندوق السعودي للتنمية

الملكة الأردنية الهاشمية

بسم الله الرحمن الرحيم

قرض رقم : ٨١/٤

اتفاقية قرض

اتفاقية بتاريخ ٢ رجب ١٣٩٨ هـ الموافق  
٧ يونيو ١٩٧٨ م وبين :

طرف ١

قرض رقم : ٨١/٤  
وقعت الاتفاقية بتاريخ ٢ رجب ١٣٩٨ هـ الموافق  
٢ يونيو ١٩٧٨ م .

١ - الصندوق السعودي للتنمية ، ومقره  
مدينة الرياض بالملكة العربية السعودية ، (ويشار  
اليه فيما يلي بالصندوق ) ، ويمثله في توقيع هذه  
الاتفاقية بمحالي الشيخ محمد ابا الخيل وزير المالية  
والاقتصاد الوطني ورئيس مجلس ادارة الصندوق

٢ - المملكة الأردنية الهاشمية ، ( ويشار  
اليها فيما يلي بالمقترض ) ، ويمثلها في توقيع  
هذه الاتفاقية عطوفة المذكور حنا عودة رئيس  
المجلس القومي للتخطيط .

تمهيد

( ١ ) من حيث ان المقترض قد طلب من  
الصندوق ان يمنحه قرضاً للمساهمة في تمويل  
مشروع مياه ومجاري عمان الوارد وصلة  
بالجدول رقم ( ٢ ) بهذه الاتفاقية ( ويشار اليه  
فيما يلي بالمشروع ) .

( ب ) ومن حيث انه ستقوم بتنفيذ المشروع  
سلطة مياه ومجاري عمان ( ويشار اليها فيما يلي  
بالسلطة ) بمساعدة المقترض وكجزء من تلك  
المساعدة سيوفر المقترض حصة القرض الى  
السلطة على النحو المنصوص عليه فيما بعد .

( ج ) ومن حيث ان المقترض يعتمد ان يعقد  
مع وكالة الولايات المتحدة للبناء الدولي ( ويشار  
اليها فيما يلي بالوكالة الأمريكية ) قرضاً - لاعادة  
اقتراضه للسلطة مقدارها تسعة وثلاثين مليون  
( ٣٩.٠٠٠.٠٠٠ ) دولار أمريكي طبقاً للاحكام  
والشروط التي سينص عليها في اتفاقية قرض  
بين الوكالة الأمريكية والمقترض ( ويشار اليها  
فيما يلي باتفاقية قرض الوكالة الأمريكية ) .

( د ) ومن حيث ان المقترض قد وقع اتفاقية  
قرض بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٨ مع هيئة التنمية  
الدولية ( ويشار اليها فيما يلي بالهيئة الدولية )  
لإعادة اقتراضه للسلطة - مقدارها أربعة عشر  
مليون ( ١٤.٠٠٠.٠٠٠ ) دولار أمريكي طبقاً  
للاحكام والشروط التي نص عليها في اتفاقية  
قرض بين الهيئة الدولية والمقترض ( ويشار اليها  
فيما يلي باتفاقية قرض الهيئة الدولية ) .

( هـ ) ومن حيث ان هدف الصندوق هو  
مساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها  
ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ مشروعاتها  
وبرامجها الإنمائية .

( و ) ومن حيث انه ثبت للصندوق أهمية  
ومائدة المشروع المذكور في التنمية الاقتصادية  
والاجتماعية لشعب المملكة الأردنية الهاشمية  
الشقيق .

( ز ) ومن حيث ان مجلس ادارة الصندوق  
بالنظر الى ما تقدم ، قد وافق بقراره رقم  
٢٣/٩ - ١٣٩٨/١/٢٥ هـ على منح المقترض  
قرضاً طبقاً للاحكام والشروط المنصوص عليها  
في هذه الاتفاقية .

لانه بناء على ما تقدم يوافق الطرفان على  
ما يلي :

( المادة الاولى )

الشروط العامة - تعاريف

البند ١ - ١ : يقبل طرفاً هذه الاتفاقية  
كأنه تصف الشروط العامة لاتفاقيات قروض  
الصندوق الصادرة بقرار من مجلس ادارة  
الصندوق رقم ١٤/١١ وتاريخ ٢٩ رجب سنة  
١٣٩٦ هـ الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٦ م . بنفس  
القوة والاثار كما لو كانت قد ادرجت كإحدى  
هذه الاتفاقية ، ( ويشار الى تلك الشروط العامة  
لاتفاقيات قروض الصندوق فيما يلي بالشروط  
العامة ) .

البند ٢ - ٢ : يكون للمصطلحات الواردة  
تعريفها في الشروط العامة وفي التمهيد الوارد  
بصدر هذه الاتفاقية حيثما وردت في هذه الاتفاقية  
وما لم يقض سياق النص بغير ذلك ، المعاني  
المحددة لكل منهما فيها . ويكون للمصطلحات  
الاضائية التالية المعنى المبين قرين كل منها :

( ١ ) السلطة - تعني سلطة مياه ومجاري  
عمان المنشأة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ .

هذا من الأصول

( ب ) اتفاقية القرض التبعي - تعني الاتفاقية التي سيقيم المقترض والسلطة بمقتضاها طبقاً لنصوص البند ٣ - ١ ( ب ) من هذه الاتفاقية كما تشمل ما قد يدخل عليها من تعديلات من وقت لآخر .

( ج ) المقرضان المشاركان - يعني الوكالة الاميركية والهيئة الدولية .

( د ) اتفاقيات الاقتراض المشترك - تعني كافة العقود والاتفاقيات المبرمة بين المقترض وأي من المقرضين المشاركين في شأن المشروع .

#### ( المادة الثانية )

##### القرض

البند ٢ - ١ : يوافق الصندوق على اقتراض المقترض وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها أو المشار إليها في هذه الاتفاقية ترضاً يبلغ سبعة مليون ( ٧.٠٠٠.٠٠٠ ) ريال سعودي .

البند ٢ - ٢ : يحق للمقترض أن يسحب مبلغ القرض من حساب القرض طبقاً لنصوص الجدول رقم ( ١ ) بهذه الاتفاقية وفقاً لما يرد على هذا الجدول من وقت لآخر من تعديلات بالاتفاق بين الصندوق والمقترض لتغطية المبالغ التي تم صرفها ، أو - إذا وافق الصندوق على ذلك - المبالغ التي سيتم صرفها ، لتمويل التكلفة المعقولة للبضائع والخدمات اللازمة للمشروع والتي تول من حصيللة القرض .

البند ٢ - ٣ : يتعهد المقترض بأن يستخدم حصيللة القرض لتمويل التكلفة المعقولة للبضائع اللازمة لتنفيذ المشروع بحسب . ويتم تجديد البضائع التي تول من حصيللة القرض بالتفصيل والطرق والإجراءات التي تتبع للحصول عليها باتفاق بين الصندوق والمقترض يجوز تعديلات باتفاق لاحق بينهما . ويتعين على المقترض أن يحصل على موافقة الصندوق قبل توقيع العقود التي تول من حصيللة القرض أو قبل إجراء أي تعديل يدخل على أي منها في المستقبل .

البند ٢ - ٤ : ينتهي حق المقترض في السحب من القرض في ١٩٨٢/٦/٣٠ أو في أي تاريخ لاحق يتفق عليه بين الصندوق والمقترض .

البند ٢ - ٥ : يدفع المقترض تكلفة القرض بسعر ثلاثة في المئة ( ٣ ٪ ) سنوياً عن المبالغ المحبوبة من أصل القروض وغير المسددة .

البند ٢ - ٦ : تدفع تكلفة القرض والتكاليف الأخرى كل ستة أشهر في أول مارس وأول سبتمبر من كل سنة .

البند ٢ - ٧ : مدة القرض عشرون سنة منها فترة سماح قدرها خمس سنوات ويسدد المقترض طبقاً لجدول السداد الموضح في الجدول رقم ( ٣ ) بهذه الاتفاقية .

#### ( المادة الثالثة )

##### تنفيذ المشروع

البند ٣ - ١ : ( ١ ) يتعهد المقترض بأن يقوم بتنفيذ المشروع بواسطة السلطة الفلسطينية والكفاءة اللازمين وطبقاً للأسس الهندسية والإدارية والمالية السليمة المتبعة كما يلتزم بأن يوفر كافة الأموال والإمكانات والخدمات والموارد الأخرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة إليها .

( ب ) يلتزم المقترض بأن يقوم بإعادة اقتراض حصيللة القرض إلى السلطة بتقضى اتفاقية قرض تبعي يقرها المقترض والسلطة طبقاً للأحكام والشروط التي يقرها الصندوق .

( ج ) يلائم المقترض بأن يارس كافة حقوقه في ظل اتفاقية القرض التبعي على النحو الذي يكفل صالح المقترض والصندوق وتحقيق الأغراض المتوخاة من القرض وما لم يوافق الصندوق على غير ذلك ، فإنه لا يجوز للمقترض أن يحيل أو يعدل أو يلغي أو يتنازل من اتفاقية القرض التبعي أو عن أي نص من نصوصها .

البند ٣ - ٥ : يتعهد المقترض بأن يستخدم البضائع والخدمات الممولة من حصيللة القرض في تنفيذ المشروع بحسب .

البند ٣ - ٣ : يتعهد المقترض بأن يلزم السلطة لتنفيذ المشروع مغاولين مقبولين لدى الصندوق طبقاً لأحكام وشروط يوافق عليها الصندوق .

البند ٣ - ٤ : يتعهد المقترض بأن يلزم السلطة بأن تؤمن ، أو توفر الموارد الكافية للتأمين على البضائع المستوردة التي تسول من حصيللة القرض ضد المخاطر الملائسة لشرائها ونقلها وتسليمها في مكان استعمالها أو تركيبها . ويشترط أن يكون التأمين واجب الدفع في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بعملة يمكن لمقترض استخدامها بدون قيود لاستبدال البضائع أو إصلاحها .

#### ( المادة الرابعة )

##### اتفاقيات خاصة

البند ٤ - ١ : ( ١ ) يؤكد المقترض والصندوق اتفاقهما على ألا يتبع أي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق عن طريق إنشاء ضمان عيني على الأصول الحكومية . وتحققت لذلك يلتزم المقترض ويتعهد بأنه في حالة إنشاء ضمان عيني على أصول المقترض لضمان سداد أي قرض خارجي يصبح ذلك الضمان - ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك تلقائياً ويتنسس المقتضار وبذات درجة الأولوية ضماناً لسداد أصل قرض الصندوق مع تكلفته والتكاليف الأخرى المستحقة على القرض وذلك دون أن يتحمل الصندوق أي تكلفة في سبيل ذلك ويقوم المقترض عند إنشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى .

( ب ) لا يسري العهد المنصوص عليه في الفقرة ( ١ ) على :

١ - احوال إنشاء ضمانات عينية على الأموال وقت شرائها لكافة سداد ثمن شراء تلك الأموال بحسب .

٢ - احوال ترتيب ضمانات عينية على السلع التجارية لضمان سداد ديون لا يزيد أجل استحقاقها عن سنة واحدة من التاريخ الأصلي لمعتمداً بقرض سدادها من بيع تلك السلع التجارية .

البند ٣ - ٦ : يتعهد المقترض بالزام السلطة بأن تقدم إلى الصندوق كافة المخططات والمواصفات والتقارير والعقود الخاصة بالمشروع والجدول الزمنية الخاصة بتنفيذ المشروع وتوفير البضائع والخدمات اللازمة لذلك ، وذلك بمجرد إعدادها ، كما يلتزم بأن يوافي الصندوق أولاً بأول بأي تعديل أو إضافة تدخل عليها في المستقبل ، كل ذلك بالتفصيل الذي يطلبه الصندوق .

البند ٣ - ٧ : يتعهد المقترض بأن يلزم السلطة :

١ - بأن تقوم بامساك سجلات وافية يمكن بواسطتها متابعة تقدم العمل في المشروع ( بما في ذلك تكلفته ) والتعرف على البضائع والخدمات الممولة من حصيللة القرض وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع .

٢ - بأن تمكن مندوبي الصندوق المعتمدين من زيارة المنشآت ومواقع البناء الداخلية في المشروع ومعاينة البضائع الممولة من حصيللة القرض وجميع السجلات والوثائق ذات الصلة بالمشروع .

٣ - بأن تقدم إلى الصندوق جميع ما يطلبه من المعلومات المتعلقة بالمشروع وباتفاق حصيللة القرض وبالبضائع والخدمات الممولة من حصيللة القرض .

( د ) يتعهد المقترض بأن يوفر للسلطة بالإضافة إلى حصيللة القرض وحصيللة القرضين المتدئين من المقرضين المشاركين - جميع الأموال الأخرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة إليها ( وتدخل في ذلك أية أموال تكون لازمة لمواجهة أي ارتفاع في تكلفة المشروع يتجاوز التكلفة التقديرية للمشروع في وقت توقيع هذه الاتفاقية ) ويتعين أن يتم توفير تلك الأموال كاملة طبقاً لأحكام وشروط لا تتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية .

البند ٣ - ٢ : يتعهد المقترض بأن يلزم السلطة بأن تستخدم استشاريين من ذوي الاختصاص تكون مؤهلاتهم وخبراتهم وشروط استخدامهم مقبولة لدى الصندوق وذلك للاعتماد على الأعمال الهندسية المتعلقة بالمشروع .

هكذا من المأهول



٣ - احوال انشاء الضمانات المعينة على المجري المعتاد للمعاملات المصرفية لضمان سداد ديون لا يزيد اجل استحقاقها عن سنة واحدة من تاريخ الدين .

ج - يقصد باصطلاح « الاموال الحكومية » الوارد في هذا البند اصول المقرض واي من اقسامه السياسية والادارية واصول اي هيئة يملكها او يسيطر عليها المقرض او اي من اقسامه المشار اليها ويدخل في تلك الاموال الذهب والنقد الاجنبي الذي تحوزه اي مؤسسة تؤدي لمقرض وظائف البنك المركزي او وظائف تثبيت اسعار الصرف او وظائف مماثلة .

البند ٤ - ٢ : يتعهد المقرض بان يلزم السلطة بان تقوم باسك سجلات وافية توضح وفقا للاسس الحاسبية السليمة جميع العمليات والموارد والصروفات الخاصة بالشروع او اي جزء منه .

البند ٤ - ٣ : يتعهد المقرض بالزام السلطة بادارة وصيانة الانشاءات والتجهيزات الداخلة في الشروع بعد اكتمال تنفيذه طبقا للاسس الهندسية والفنية السليمة المتبعة .

البند ٤ - ٤ : يلتزم المقرض بان يلزم السلطة بان تراجع معرفة المياه من وقت لآخر كلما كان ذلك ضروريا - لضمان تفتح السلطة بموقف مالي سليم .

#### ( المادة الخامسة )

##### الجزاءات المخولة للصندوق

البند ٥ - ١ : لاغراض البند ٦ - ٢ من الشروط العامة تضاف الوثائق التالية طبقا للفقرة ( و ) منته .

( ١ ) اولا : مع مراعاة الحكم المنصوص عليه في الفقرة ( ب ) من هذا البند :

( ١ ) - اذا اوقف حق المقرض او السلطنة في سحب حصيلة اي قرض يتسبب للمقرض او

السلطة لتحويل المشروع ، او الغي او انتهى كليا او جزئيا طبقا لاحكام الاتفاقية التي منح القرض بقتضاها .

٢ - اذا اصبح اي من هذه القروض حالا ومستحق السداد قبل اجل استحقاقه المتفق عليه

ثانيا : لا تسري الاحكام المنصوص عليها في الفقرة ( ١ ) من هذا البند اذا اقام المقرض او السلطة الدليل على نحو يقبله الصندوق - على ان ذلك الايقاف او الالفاء او انتهاء او اسقاط الاجل لا يعود الى اخلال من المقرض في تنفيذ التزاماته طبقا لاحكام الاتفاقية المعنية وان اموالا كافية تتوفر لمقرض من مصادر اخرى طبقا لاحكام وشروط لا تتعارض مع التزامات المقرض طبقا لاحكام هذه الاتفاقية .

( ب ) اذا عدل القانون المنشئ للسلطة قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ على نحو يقترب عليه تأثير معاكس على قدرة السلطة على تنفيذ المشروع او تشغيله .

البند ٥ - ٢ : لاغراض البند ٧ - ١ من الشروط العامة تضاف الواقعة التالية طبقا للفقرة ( د ) منته :

اذا حدثت الواقعة المنصوص عليها في الفقرة ( ١ ) ٢ أو الفقرة ( ب ) من البند ٥ - ١ من هذه الاتفاقية .

#### ( المادة السادسة )

##### تاريخ النفاذ - انتهاء الاتفاقية

البند ٦ - ١ : تحدد الوثائق التالية كشروط اضافية لتنفيذ اتفاقية القرض طبقا للبند ١٢ - ١ ( ب ) من الشروط العامة :

( ١ ) ان توضع اتفاقية القرض التبعي نيابة عن المقرض والسلطة - على الترتيب قد صرح به او صدق عليه بقتضى كاتبة الاجراءات الحكومية وغير الحكومية اللازمة :

( ب ) ان كلا من اتفاقيتي الاقراض المشترك قد تم التوقيع عليها وان الشروط المطلوبة لتنفيذها باستثناء تلك الخاصة بنفاذ اي من اتفاقيتي الاقراض المشترك الاخرى او بنفاذ هذه الاتفاقية قد تحققت .

البند ٦ - ٢ : يحدد الامر التالي كاتبة اضافية تحت البند ١٢ - ٢ ( ب ) من الشروط العامة يتعين ادراجها في الراي او الاراء القانونية التي يتعين تقديمها الى الصندوق :

ان اتفاقية القرض التبعي قد تم التصريح بها او التصديق عليها ، كما تم التوقيع عليها من جانب المقرض والسلطة - على الترتيب وانها ملزمة قانونا للمقرض وللسلطة طبقا لاحكامها .

البند ٦ - ٣ : يحدد تاريخ ١٩٧٨/٩/٥ لاغراض البند ١٢ - ٤ من الشروط العامة .

#### ( المادة السابعة )

##### ممثل المقرض - العناوين

البند ٧ - ١ : يعين رئيس المجلس القومي للتخطيط كممثل للمقرض لاغراض البند ١١ - ٣ من الشروط العامة .

البند ٧ - ٢ : حددت الصناعات التالية لاغراض البند ١١ - ١ من الشروط العامة :

من المملكة الاردنية الهاشمية

هنا حوده

رئيس المجلس القومي للتخطيط

بالنسبة للصندوق :

الصندوق السعودي للتبعية

الرياض

ص.ب ٥٧١١

المملكة العربية السعودية

العنوان البرقي :

الصندوق السعودي للتبعية

الرياض

المملكة العربية السعودية

تلكس : Sandoqst 201145

بالنسبة للمقرض :

المجلس القومي للتخطيط

ص.ب ٥٥٥

عمان

المملكة الاردنية الهاشمية

العنوان البرقي :

وتصديقا على ما تقدم وقع الطرفان هذه الاتفاقية في التاريخ المذكور بضد الاتفاقية بواسطة الممثلين المفوضين قانونا من جانب الطرفين من نسختين باللغة العربية تعتبر كل منها اصلا وسلبت نسخة الى كل من الطرفين .

من الصندوق السعودي للتبعية

محمد ابا الخيل

وزير المالية والاقتصاد الوطني

ورئيس مجلس ادارة الصندوق

جدول رقم (١)

سحب حصة القرض

١ - توضح القائمة ادناه فئات البضائع المملة من حصة القرض ( القسم ١ ) والاعتمادات المخصصة لكل منها من حصة القرض ونسبة النفقات التي تنول في كل فئة :

الفئة	الاعتمادات المخصصة من القرض معبرا عنها بالريالات السعودية	نسبة النفقات التي تنول
١ - تزويد وتركيب انابيب صلب قطرها ٨٠ سم بطول ٢٥ كم تقريبا ( القسم ١ - ١ من المشروع )	٢٨٥٣٦٦٥٠	١٠٠٪ من النفقات الاجمالية
٢ - تشييد وتجهيز محطة ضخ عائمة طاقتها ٦٨٢ لتر/ الثانية وربطها بانابيب مرنة بخزان تجيع على الشاطئ ( القسم ١ - ٢ من المشروع )	١٤٠٠٠٠٠٠	١٠٠٪ من النفقات الاجمالية
٣ - خدمات استشارية ( القسم ١ - ٢ من المشروع )	٤٦٦٣٥٠	٤٠٪ من النفقات الاجمالية
٤ - احتياطي	١٣٠٠٠٠٠٠	
المجموع	٧٠٠٠٠٠٠٠	

ب - دون اعداد بنصوص الفقرة (١) اعلاه لا يجوز السحب من حصة القرض من اجل :

- ١ - تمويل للمعدات ثبت لتغطية نفقات سابقة على تاريخ هذه الاتفاقية .
- ٢ - تمويل للخرائب التي يفرشها المقترض او للخرائب السارية في اقليمه على البضائع او الخدمات او على اسرارها او صناديقها او تواريخها .

الجدول رقم (٢)

وصف المشروع

يتكون المشروع من الاتسام الآتية :

القسم (١) : نقل مياه الشرب من سد الملك طلال

- ١ - تزويد وتركيب خط انابيب صلب قطرها ٨٠ سم بطول حوالي ٢٥ كيلومتر .
- ٢ - تشييد وتجهيز محطة ضخ عائمة طاقتها ٦٨٢ لتر في الثانية وربطها بانابيب مرنة بخزان تجيع على الشاطئ .
- ٣ - تشييد وتجهيز ثلاث محطات ضخ طانة تصريف الاولى ٣٤١ لترا في الثانية لارتفاع ٣١٩ مترا والثانية ٣٢٥ لترا في الثانية لارتفاع ٣٠١ مترا والثالثة ٣٢٥ لترا في الثانية لارتفاع ٢١٠ مترا .
- ٤ - تشييد وتجهيز محطة لمعالجة المياه .
- ٥ - انشاء خزانين سعة كل منهما ١٠ الف متر مكعب .

القسم (ب) : شبكة توزيع المياه

- ١ - تزويد وتركيب انابيب وصمامات وقطع تركيبها وتوصيلات منزلية لمسافة ٢٠٧ كيلومتر .
- ٢ - تشييد محطة تمزيق وتأمين المعدات الكهربائية والميكانيكية اللازمة .
- ٣ - انشاء خزان سعة حوالي ٤٠٠٠ متر مكعب .
- ٤ - تزويد وتركيب ١٥ الف متر مكعب مياه .

القسم (ج) : شبكة المجاري

- ١ - تزويد وتركيب انابيب رئيسية وفرعية وتوصيلات منزلية لمسافة ٢٢٥ كيلومتر .
- ٢ - تشييد محطتين ضخ وتأمين المعدات الكهربائية والميكانيكية اللازمة .

القسم (د) : شراء سيارات ومعدات صيانة .

القسم (هـ) : تدريب موظفي الهيئة .

القسم (و) : خدمات استشارية .

تقدر التكاليف الاجمالية للمشروع بحوالي ٣٧٧٤١ مليون ريال سعودي اي ما يعادل ١٠٩ مليون دولار امريكي .

ويتوقع ان يكتمل تنفيذ المشروع في ٣١ ديسمبر ١٩٨١ .

كل هذا من أجل



جدول رقم ( ٢ )

جدول السداد

رقم القسط	تاريخ استحقاق القسط	القسط بالريالات السعودية
١	١ سبتمبر ١٩٨٢	٢٢٤٢٠٠٠
٢	١ مارس ١٩٨٤	٢٢٢٢٠٠٠
٣	١ سبتمبر ١٩٨٤	٢٢٢٢٠٠٠
٤	١ مارس ١٩٨٥	٢٢٢٢٠٠٠
٥	١ سبتمبر ١٩٨٥	٢٢٢٢٠٠٠
٦	١ مارس ١٩٨٦	٢٢٢٢٠٠٠
٧	١ سبتمبر ١٩٨٦	٢٢٢٢٠٠٠
٨	١ مارس ١٩٨٧	٢٢٢٢٠٠٠
٩	١ سبتمبر ١٩٨٧	٢٢٢٢٠٠٠
١٠	١ مارس ١٩٨٨	٢٢٢٢٠٠٠
١١	١ سبتمبر ١٩٨٨	٢٢٢٢٠٠٠
١٢	١ مارس ١٩٨٩	٢٢٢٢٠٠٠
١٣	١ سبتمبر ١٩٨٩	٢٢٢٢٠٠٠
١٤	١ مارس ١٩٩٠	٢٢٢٢٠٠٠
١٥	١ سبتمبر ١٩٩٠	٢٢٢٢٠٠٠
١٦	١ مارس ١٩٩١	٢٢٢٢٠٠٠
١٧	١ سبتمبر ١٩٩١	٢٢٢٢٠٠٠
١٨	١ مارس ١٩٩٢	٢٢٢٢٠٠٠
١٩	١ سبتمبر ١٩٩٢	٢٢٢٢٠٠٠
٢٠	١ مارس ١٩٩٢	٢٢٢٢٠٠٠
٢١	١ سبتمبر ١٩٩٢	٢٢٢٢٠٠٠
٢٢	١ مارس ١٩٩٢	٢٢٢٢٠٠٠
٢٣	١ سبتمبر ١٩٩٢	٢٢٢٢٠٠٠
٢٤	١ مارس ١٩٩٥	٢٢٢٢٠٠٠
٢٥	١ سبتمبر ١٩٩٥	٢٢٢٢٠٠٠
٢٦	١ مارس ١٩٩٦	٢٢٢٢٠٠٠
٢٧	١ سبتمبر ١٩٩٦	٢٢٢٢٠٠٠
٢٨	١ مارس ١٩٩٧	٢٢٢٢٠٠٠
٢٩	١ سبتمبر ١٩٩٧	٢٢٢٢٠٠٠
٣٠	١ مارس ١٩٩٨	٢٢٢٢٠٠٠
	المجموع	٧٠.٠٠٠.٠٠٠

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على الاتفاقية .

الجيبوع :

موافقون .

— ٥ —

السيد الأمين العام

كتب دولة رئيس الوزراء الاخضر رقم ( ٦٧٤٥ ) المؤرخ في ١٧/٦/١٩٧٨ حول مشروع قانون تصديق الاتفاقية القرض المقدم من الصندوق السعودي للتنمية بقيمة ( ٧٠ ) مليون ريال سعودي للمساهمة في تمويل مشروع مياه العقبية .

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

عملاً بالمادة ١/٧ من قانون المجلس الوطني الاستشاري رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ ، ابعث لدولتكم طياً بـ ١٠٠ نسخة من مشروع قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من الصندوق السعودي للتنمية بقيمة سبعين مليون ريال سعودي للمساهمة في تمويل مشروع مياه العقبية الذي تنوي الحكومة اصداره كقانون مؤقت مع الاسباب الموجبة له وارجو عرضه على مجلسكم الموقر لابداء الرأي فيه ، واعطائه صفة الاستعجال .

واتبلاوا مائق الاحترام .

رئيس الوزراء

مقر بدران

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على استعجال النظر في القانون والاتفاقية .

الجيبوع :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

يطلى القانون والاتفاقية .

مقرر اللجنة القانونية

يطلى القانون والاتفاقية .

قانون مؤقت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨

قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع مياه العقبية

بين

الصندوق السعودي للتنمية والملكة الاردنية الهاشمية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع مياه العقبية بين الصندوق السعودي للتنمية والملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٨ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية بهذا القانون والمعقودة بين الصندوق السعودي للتنمية والملكة الاردنية الهاشمية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

اتفاقية قرض

( مشروع مياه العقبية )

بين

الصندوق السعودي للتنمية

و

الملكة الاردنية الهاشمية

قرض رقم : ٨٢/٥

وقعت الاتفاقية بتاريخ ٢ رجب ١٣٩٨ هـ الموافق ٧ يونيه ١٩٧٨ م .

بسم الله الرحمن الرحيم

القرض رقم : ٨٢/٥

اتفاقية قرض

اتفاقية بتاريخ ٢ رجب ١٣٩٨ هـ الموافق ٧

يونيه ١٩٧٨ م بين :

١ - الصندوق السعودي للتنمية ، ومقره الرياض بالملكة العربية السعودية ، ( ويشار

هكذا من الأشهر

اليه فيما يلي بالصندوق ( ) ، ويمثله في توقيع هذه الاتفاقية معالي الشيخ محمد أبا الخيل وزير المالية والاقتصاد الوطني ورئيس مجلس إدارة الصندوق ،

٢ - الملكة الأردنية الهاشمية ( ويشار إليها فيما يلي بالمقرض ) ، ويمثلها في توقيع هذه الاتفاقية معطوفة الدكتور حنا عوده رئيس المجلس القومي للتخطيط .

#### تمهيد

( أ ) من حيث أن المقرض قد طلب من الصندوق أن يمنحه قرضاً للمساهمة في تمويل مشروع مياه العتية الوارد وصفه بالجدول رقم ( ٢ ) بهذه الاتفاقية ( ويشار إليه فيما يلي بالمشروع ) .

( ب ) ومن حيث أنه بمقتضى اتفاقية قرض بين الصندوق العربي والمقرض وقعت بالاحرف الأولى بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٧٨ ، ( ويشار إليها فيما يلي باتفاقية قرض الصندوق العربي ) وافق الصندوق العربي للاتماء الاقتصادي والاجتماعي ( ويشار إليه فيما يلي بالصندوق العربي ) على منح المقرض قرضاً ( ويشار إليه فيما يلي بقرض الصندوق العربي ) يعادل مقدار أصله أربعة ملايين ومائتي ألف ( ٢.٠٠٠.٠٠٠ ) دينار كويتي للمساهمة في تمويل جزء من تكلفة المشروع وذلك طبقاً للاحكام والشروط المنصوص عليها في الاتفاقية المذكورة .

( ج ) ومن حيث أن المقرض قد طلب إلى وزارة التنمية لما وراء البحار البريطانية المساهمة في تمويل جزء من تكلفة المشروع ووافقت وزارة التنمية البريطانية على منح المقرض قرضاً يبلغ مقداره ثلاثة ملايين وثلاثمائة وخمسين ألف ( ٣.٥٥٠.٠٠٠ ) جنيهاً استرلينياً .

( د ) ومن حيث أن هدف الصندوق هو

... ( هـ ) ومن حيث أنه قد تمّ إنشاء الصندوق العربي وعائدة المشروع المذكور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعب المملكة الأردنية الهاشمية التي تيسر ...

مساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ مشروعاتها وبرامجها الإنمائية .

( و ) ومن حيث أن مجلس إدارة الصندوق بالنظر إلى ما تقدم ، قد وافق بقراره رقم ٢٢/٩ - ١٣٩٨/١/٢٥ هـ إلى منح المقرض قرضاً طبقاً للاحكام والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

فأنة بناء على ما تقدم يوافق الطرفان على ما يلي :

#### ( المادة الأولى )

##### الشروط العامة - تعاريف

البند ١ - ١ : يقبل طرفا هذه الاتفاقية كافة نصوص الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق الصادرة بقرار مجلس إدارة الصندوق رقم ١٤/١١ بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٦ بنفس القوة والاثار كما لو كانت قد ادرجت ككلمة في هذه الاتفاقية ، ( ويشار إلى تلك الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق فيما يلي بالشروط العامة ) .

البند ١ - ٢ : يكون للمصطلحات الواردة تعاريفها في الشروط العامة وفي التهييد الواردة بصدر هذه الاتفاقية - حيثما وردت في هذه الاتفاقية وبالم يقضى بسياق النص - غير ذلك - المعاني المحددة لكل منها فيها ويكون للمصطلحات الإضافية التالية المعنى المبين قرين كل منها :

( أ ) المؤسسة - تعني مؤسسة مياه الغرب المنشأ بقانون المقرض رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٢ م والمعدل بالقانون المؤقت رقم ٣ لسنة ١٩٧٥ م . كما تعني أية مؤسسة تخلفها قبلها الصندوق .

( ب ) اتفاقية القرض التبعي - تعني الاتفاقية التي سيوقع المقرض والمؤسسة بمقتضاها طبقاً لنصوص البند ٣ - ١ من هذه الاتفاقية كما تشمل ما قد يدخل عليها من تعديلات من وقت لآخر .

( ج ) المكونون المشاركون - تعني بعضهم الصندوق العربي للاتماء الاقتصادي والاجتماعي ووزارة التنمية لما وراء البحار البريطانية .

#### ( المادة الثانية )

##### القرض

البند ٢ - ١ : يوافق الصندوق على اقراض المقرض وفقاً للاحكام والشروط المنصوص عليها أو المشار إليها في هذه الاتفاقية قرضاً يبلغ سبعين مليون ( ٧٠.٠٠٠.٠٠٠ ) ريال سعودي .

البند ٢ - ٢ : يحق للمقرض أن يسحب مبلغ القرض من حساب القرض طبقاً لنصوص الجدول رقم ( ١ ) بهذه الاتفاقية وفقاً لما يرد على هذا الجدول من وقت لآخر من تعديلات بالاتفاق بين الصندوق والمقرض لتغطية المبالغ التي تم صرفها ، أو إذا وافق الصندوق على ذلك - المبالغ التي سيتم صرفها ، لتمويل التكلفة المعقولة للبضائع والخدمات اللازمة للمشروع والتي تمول من حصة المقرض .

البند ٢ - ٣ : يتعهد المقرض بأن يستخدم حصة القرض لتمويل التكلفة المعقولة للبضائع اللازمة لتنفيذ المشروع فحسب . ويتم تحديد البضائع التي تمول من حصة المقرض بالتفصيل والطرق والإجراءات التي تتبع للحصول عليها بالتفاق بين الصندوق والمقرض يجوز تعديله بالتفاق لاحق بينهما . ويتمتع على المقرض أن يحصل على موافقة الصندوق قبل توقيع العقود التي تمول من حصة القرض أو قبل اجراء اي تعديل يدخل على اي منها في المستقبل .

البند ٢ - ٤ : ينتهي حق المقرض في سحب من القرض في ٨١/١٢/٢١ م ، أو في اي تاريخ لاحق يتفق عليه بين الصندوق والمقرض .

البند ٢ - ٥ : يدفع المقرض تكلفة القرض بسعر ثلاثة في المائة ( ٣٪ ) سنوياً عن المبالغ المسحوبة من أصل القرض وغير المسددة .

البند ٢ - ٦ : تدفع تكلفة القرض والتكاليف الأخرى كبل ستة اشهر في أول مارس وأول سبتمبر من كل سنة .

البند ٢ - ٧ : مدة القرض عشرين سنة منها فترة سماح خمس سنوات ويسدد المقرض أصل القرض طبقاً لجدول السداد الموضح في الجدول رقم ( ٣ ) بهذه الاتفاقية .

#### ( المادة الثالثة )

##### تنفيذ المشروع

البند ٣ - ١ : ( أ ) يتعهد المقرض بأن يقوم بتنفيذ المشروع بواسطة المؤسسة بالعناية والكفاءة اللازمين وطبقاً للاسس الهندسية والمالية السليمة المتبعة والاسس المستقرة في شأن المرافق العامة ، كما يلتزم بتوفير كافة الأموال والإمكانات والخدمات والموارد اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة إليها .

( ب ) يلتزم المقرض بأن يقوم بإعادة اقراض حصة القرض إلى المؤسسة بمقتضى اتفاقية قرض تبني يعقدها المقرض والمؤسسة طبقاً للاحكام والشروط التي يقرها الصندوق ويتمتع أن تنص اتفاقية القرض التبعي على التزام المؤسسة بتنفيذ جميع الالتزامات والشروط التي يتعهد المقرض بموجب نصوص هذه الاتفاقية بالزام المؤسسة بالالتزام بها والعمل بموجبها .

( ج ) يلتزم المقرض بأن يمارس كافة حقوقه في ظل اتفاقية القرض التبعي على النحو الذي يكفل مصالح المقرض والصندوق وتحقيق الأغراض المتوخاة من القرض . وبالم يوافق المقرض على غير ذلك ، فإنه لا يجوز للمقرض أن يحيل أو يعدل أو يلغي أو يتنازل عن اتفاقية القرض التبعي أو من أي نص من نصوصها .

البند ٣ - ٢ : يتعهد المقرض بأن يلزم المؤسسة بأن تستخدم استشاريين متخصصين تكون مؤهلاتهم وخبراتهم واحكام وشروط استخدامهم مقبولة لدى الصندوق وذلك لمساعدة المؤسسة في اعداد تصميم المشروع وفي أعمال المسح وفي تأمين البضائع والخدمات اللازمة للمشروع وفي الاشراف على تنفيذه .

البند ٣ - ٣ : يتعهد المقرض بأن يلزم المؤسسة بأن تستخدم لتنفيذ المشروع مقاولين مقبولين لدى الصندوق طبقاً لاحكام وشروط يوافق عليها الصندوق .

البند ٣ - ٤ : يتعهد المقرض بأن يلزم المؤسسة بأن تؤمن ، أو توفر الموارد الكافية لتأمين على البضائع المستوردة التي تمول من

ملف من الأهل



حصيلة القرض ضد المخاطر الملائمة لشرائها ونقلها وتسليمها في مكان استعمالها أو تركيبها ويشترط أن يكون التأمين واجب الدفع في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بمصلحة يمكن للمقرض استخدامها بدون قيود لاستبدال البضائع أو إصلاحها .

البند ٣ - ٥ : يتمدد المقرض بأن تستخدم البضائع والخدمات المبولة من حصيلة القرض في تنفيذ المشروع بحسب .

البند ٣ - ٦ : يتمدد المقرض بأن يقدم إلى الصندوق كافة المخططات والمواصفات والتقارير والمعقود الخاصة بالمشروع والجداول الزمنية الخاصة بتنفيذ المشروع ويتوفر البضائع والخدمات اللازمة لذلك ، وذلك بمجرد إعدادها كما يلتزم أو يوافق الصندوق أولاً بأول بأي تعديل أو إضافة تدخل عليها في المستقبل ، كل ذلك بالتفصيل الذي يطلبه الصندوق .

البند ٣ - ٧ : (١) يتمدد المقرض بأن يلتزم المؤسسة :

١ - بأن تقوم بإسكان سجلات وأبواب يمكن بواسطتها متابعة تقدم العمل في المشروع ( بما في ذلك تكاليفه ) والتعرف على البضائع والخدمات المبولة من حصيلة القرض وببيان استخدامها في تنفيذ المشروع .

٢ - بأن تمكن مندوبي الصندوق المعتمدين من زيارة المنشآت ومواقع البناء الداخلية في المشروع ومعاينة البضائع المبولة من حصيلة القرض وجميع السجلات والوثائق ذات الصلة بالمشروع .

٣ - بأن تقدم إلى الصندوق جميع ما يطلبه من المعلومات المتعلقة بالمشروع وباتفاق عضيلة القرض والبضائع والخدمات المبولة من حصيلة القرض .

( ب ) يتمدد المقرض بأن يلزم المؤسسة بأن تمكن ممثلي الصندوق المعتمدين من معاينة جميع وحداتها ومنشآتها ومواقع أعمالها وكيفية

إشغالها ومبانيها وممتلكاتها وتجهيزاتها ، ومن الاطلاع على جميع السجلات والوثائق ذات الصلة بما تقدم .

البند ٣ - ٨ : يتمدد المقرض بالتزامه بالمؤسسة بإخضاع جميع الخطوات اللازمة لاكتساب الأراضي ، والحقوق العينية المتعلقة بالأراضي اللازمة لتشييد وتشغيل المنشآت الداخلة في المشروع .

#### ( المدة الرابعة ) اتفاقيات خاصة

البند ١ - ١ : يتمدد المقرض بالتزام المؤسسة بأن تستخدم على الدوام مهندسين وموظفين من ذوي الخبرة والمؤهلات المناسبة .

البند ٢ - ٢ : يتمدد المقرض بالتزام المؤسسة بأن تقوم على الدوام بإدارة شؤونها وبالحفاظ على مركزها المالي وفقاً للاساليب السليمة المعتبرة في إدارة الأعمال .

البند ٣ - ٣ : يتمدد المقرض بالتزام المؤسسة بأن تؤمن وتعتبر في التأمين مع مؤمنين مسؤولين ، أو توفر وسائل أخرى للتأمين يتحملها الصندوق ، ضد المخاطر وبالمبالغ التي تتطلبها الأصول السليمة المعتبرة في إدارة الأعمال .

البند ٤ - ٤ : يتمدد المقرض بالتزام المؤسسة بأن تقوم بإجراء فحص دوري طبقاً للأصول الهندسية السليمة للمحطات والخزانات والشبكات التي ستشأ ضمن المشروع وذلك لتقرير ما إذا كان هناك خلل ، أو خلل محتمل في حالتها أو في نوعية أو كفاية صيانتها أو في طرق تشغيلها بما قد يهدد سلامتها ، ويتمدد المقرض بالتزام المؤسسة في حالة اكتشاف مثل ذلك للخلل أو الخلل المحتمل أن يتخذ على الفور كافة الإجراءات التصحيحية اللازمة .

البند ٥ - ٥ : يتمدد المقرض بالتزام المؤسسة بإسكان سجلات وأبواب توضح عملياتها ومركزها المالي وفقاً للاساليب السليمة .

البند ٦ - ٦ : يتمدد المقرض بالتزام المؤسسة :

( أ ) بإجراء مراجعة حساباتها وتقاريرها المالية ( الميزانية وبilan ) والمصاريف

والبيانات المرتبطة بها ( لكل سنة مالية وفقاً للبيانات المحاسبية السليمة ، وبواسطة محاسبين مستقلين عن المؤسسة مقبولين لدى الصندوق .

( ب ) بموافقة الصندوق ، فور الإعداد ، وخلال فترة لا تتجاوز باية حال ستة أشهر بعد انتهاء كل سنة مالية بالاتي :

١ - صور محدد عليها من التقارير المالية لتلك السنة بعد مراجعتها .

٢ - تقرير من المحاسبين المشار إليهم عن المراجعة ، ويتعين أن يكون التقرير من التفصيل والشمول على النحو الذي يطلبه الصندوق .

( ج ) بموافقة الصندوق بكافة المعلومات التي يطلبها من وقت لآخر في شأن الحسابات والتقارير المالية للمؤسسة وفي شأن المراجعة .

البند ٤ - ٧ : يلتزم المقرض بما يلي :

( أ ) أن تتحمل الصناعات القائمة أو التي ستقوم في منطقة العقبة اثنان المياه التي تستهلكها من المشروع .

( ب ) تحصيل متأخرات استهلاك المياه التي تكون مستحقة الدفع حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٨ م ، من البلديات والدوائر والمؤسسات والجهات الحكومية . ويلتزم المقرض في المستقبل بأن يدفع للمؤسسة أية متأخرات تزيد بمدة استحقاقها عن أربعة أشهر بعد المطالبة بالسداد وذلك نيابة عن تلك الجهات .

البند ٤ - ٨ : يقوم المقرض بمراجعة القانون المؤقت رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٣ م المنقح للمؤسسة ، والقانون المؤقت رقم ٣ لسنة ١٩٧٥ المعدل له والأنظمة الصادرة بموجبها حتى يكون للمؤسسة من الأغراض والصلاحيات والسلطات الإدارية والمالية والفنية ما يمكنها من القيام بأعمالها بشكل ملائم وفعال وما يمنحها بحدود الاستقلال يتناسب مع المهام الموكلة اليها بما في ذلك حقها في دفع مميزات للموظفين تتناسب مع مميزات الجهات الأخرى المماثلة أو المناهضة . ويتم تعديل القانونين في موعد لا يتجاوز ٣١ مارس ١٩٧٩ وبعد التشاور مع الصندوق .

البند ٤ - ٩ : ( أ ) يؤكد المقرض والصندوق اتفاقهما على ألا يتمتع أي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق عن طريق إنشاء ضمان عيني على الأصول الحكومية . وتخفيضاً لذلك يلتزم المقرض ويتمدد بأنه في حالة إنشاء ضمان عيني على أصول المقرض لضمان سداد أي قرض خارجي يصبح ذلك الضمان العيني ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك - تلقائياً ونفس المقدار وبذات درجة الأولوية ضماناً لسداد أصل قرض الصندوق مع تكلفته والتكاليف الأخرى المستحقة على القرض ، وذلك دون أن يتحمل المقرض أية تكلفة في سبيل ذلك . ويقوم المقرض عند إنشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى .

( ب ) لا يسري التعمد المنصوص عليه في الفقرة ( أ ) على :

١ - أحوال إنشاء ضمانات عينية على الأموال وقت شرائها لكافة سداد ثمن شراء تلك الأموال بحسب .

٢ - أحوال ترتيب ضمانات عينية على السلع التجارية لضمان سداد ديون لا يزيد أجل استحقاقها عن سنة واحدة من التاريخ الأصلي لمعقدها بغرض سدادها من حصيلة بيع تلك السلع التجارية .

٣ - أحوال إنشاء الضمانات العينية في المجري المعتاد للمعاملات المصرفية لضمان سداد ديون لا يزيد أجل استحقاقها عن سنة واحدة من تاريخ الدين .

( ج ) يقصد بالمصطلح « الأصول الحكومية » الوارد في هذا البند أصول المقرض وأي من أعضائه السياسية والإدارية وأصول أي هيئة يملكها أو يسيطر عليها المقرض أو أي من أعضائه المشار إليها وأي هيئة تعمل لحساب أو لصالح المقرض أو أعضائه المشار إليها ، ويدخل في تلك الأصول الذهب والنقد الأجنبي الذي تحوزوه أي مؤسسة تؤدي للمقرض وظائف البنك المركزي أو وظائف صندوق تثبيت أسعار الصرف أو وظائف مماثلة .

كل من الأعمال

( المادة الخامسة )

الجزاءات المخولة للصندوق

البند ٥ - ١ : لأغراض البند ٦ - ٢ من الشروط العامة ، تصاف الواقعة التالية طبقاً للفقرة ( و ) منه :  
إذا عدل نظام المؤسسة الاساسية او اوقف سريانه او ألغى او تقرر التجاوز عن احكامه على نحو يرى الصندوق انه سيترتب عليه تأثير محسوس يماكس على قدرة المؤسسة على تنفيذ وتشغيل المشروع .

( المادة السادسة )

تاريخ النفاذ - انتهاء الاتفاقية

البند ٦ - ١ : تحدد الوثائق التالية ك شروط اضافية لنفاذ اتفاقية القرض طبقاً للبند ١٢ - ١ ( ب ) من الشروط العامة :

( ١ ) ان توقيع اتفاقية القرض التبعي نيابة عن المقترض والمؤسسة - على الترتيب - قد صرح به او صدق عليه بمقتضى كافة الاجراءات الحكومية وغير الحكومية .

( ب ) ان الاتفاقيات مع الممولين المشاركين قد تم التوقيع عليها وان الشروط المطلوبة لنفاذها باستثناء تلك الخاصة بنفاذ اي من الاتفاقيات مع الممولين المشاركين او بنفاذ هذه الاتفاقية قد تحققت .

البند ٦ - ٢ : يحدد الامر التالي كمسألة اضافية في تطبيق البند ١٢ - ٢ ( ب ) من الشروط العامة يضمن ادراجها في الراي او الاراء القانونية التي يضمن تنفيذها الى الصندوق .

ان اتفاقية القرض التبعي قد تم التصريح بها او التصديق عليها ، كما تم التوقيع عليها من جانب المقترض والمؤسسة - على الترتيب - وانها ملزمة قانوناً للمقترض والمؤسسة طبقاً لاحكامها .

البند ٦ - ٣ : يحدد تاريخ ١/٥/١٩٧٨ لأغراض البند ١٢ - ٤ من الشروط العامة .

من الملكة الاردنية الهاشمية

حسب مسودة

رئيس المجلس القومي للتخطيط

( المادة السابعة )

ممثل المقترض العناوين

البند ٧ - ١ : يعين رئيس المجلس القومي للتخطيط للمقترض كممثل للمقترض لأغراض البند ١١ - ٣ من الشروط العامة .

البند ٧ - ٢ : حددت العناوين التالية لأغراض البند ١١ - ١ من الشروط العامة : بالنسبة للصندوق :

الصندوق السعودي للتنمية

ص.ب ٧١١

الرياض

الملكة العربية السعودية

العنوان البرقي :

الصندوق السعودي للتنمية

الرياض

الملكة العربية السعودية

التكس : 20145 Sundog S١

بالنسبة لمقترض :

المجلس القومي للتخطيط

ص.ب ٥٥٥

عمان

الملكة الاردنية الهاشمية

العنوان البرقي :

المجلس القومي للتخطيط - عمان

التكس : 1319 NPC JD

وتصديقاً على ما تقدم وقع الطرفان هذه الاتفاقية في الرياض بالملكة العربية السعودية في التاريخ المذكور بصدر الاتفاقية ، بواسطة الممثلين المفوضين قانوناً من جانب الطرفين ، من نسختين باللغة العربية تعتبر كل منها أصلاً وسلمت نسخة إلى كل من الطرفين .

من الصندوق السعودي للتنمية

مخمد أبو الغيل

وزير المالية والاقتصاد الوطني

ورئيس مجلس إدارة الصندوق

( الجدول رقم ١ )

سحب حصة القرض

١ - توضح القائمة المرفقة انفاذ مشتات البضائع الممولة من حصة القرض والاعتمادات المخصصة لكل منها من حصة القرض ونسبة النفقات التي تحول في كل فئة :

الفئة	القرض مخصصاً من نسبة النفقات	بالريالات	السعودية	التي تحول
١ - توريد جميع الاتباب اللازمة للمشروع باستثناء الاتباب قطر ٧٠٠ مم	٢٠٨٩٧.٠٠٠	٥٧٢٪	من النفقات الاجنبية	
٢ - انشاء الابار اللازمة	٨٠٩٦.٠٠٠	٥٧٢٪	من النفقات الاجنبية	
٣ - اعمال الهندسة المدنية الخاصة بحقل الابار وخط الاتباب الرئيسي	٢٢٨٠٣.٠٠٠	٥٧٢٪	من النفقات الاجنبية	
٤ - انشاء شبكة توزيع المياه بمدينة العقبة	٢٨٥٤.٠٠٠	٥٧٢٪	من النفقات الاجنبية	
٥ - الاشراف على تنفيذ المشروع	١٣٥٠.٠٠٠	٥٧٢٪	من النفقات الاجنبية	
٦ - احتياطي	١٤٠٠.٠٠٠			
المجموع	٧٠.٠٠٠.٠٠٠			

تبلغ ١٠ مليون متر مكعب سنوياً . بالإضافة الى حفر بئرين اختباريين وبئر للملاحظة مشغوب المياه بالمنطقة ويشمل انشاء وتجهيز الاتباب اللازمة لتجميع المياه من الابار ونقلها الى خزان سعة ٣م٢٥٠٠ وتجهيز محطة توليد الكهرباء والمباني اللازمة للإدارة .

٢ - خط الاتباب الرئيسي بطر يترأج بين ٤٥٠ مم الى ٨٠٠ مم وبطول حوالي ٩٢٢ كم لنقل المياه من خزان التجميع بمنطقة الديسي الى مدينة العقبة والمنطقة الصناعية جنوباً وتجهيز وتركيب خزان سعة ٩٠٠٠ م٣ شمال مدينة العقبة وخزانين للتخلص من ضغط المياه العالي على امتداد الخط سعة كل منها ٣م١١٠٠

٣ - شبكة توزيع المياه بمدينة العقبة وهي عبارة عن شبكة انابيب رئيسية وترعية لتوزيع المياه بطول حوالي ٢٠ كم وبقطر يتراوح بين ١٠٠ مم الى ٦٠٠ مم بالإضافة الى انشاء خزانين للخدمة احدهما سعة ٢٥٠ م٣ لمنطقة الضغوط المنخفضة والاخر سعة ٥٠٠ م٣ لمنطقة الضغوط العالية .

ب - يقصد باصطلاح « النفقات الاجنبية » لأغراض هذا الجدول النفقات بعملية اية دولة غير المقترض ، والنفقات الخاصة بالبضائع والخدمات الواردة من اراضي اية دولة غير المقترض .

ج - دون اعتماد بنصوص الفقرة ( ١ ) اعلاه لا يجوز السحب من حصة القرض من اجل :

١ - تمويل دفعات تمت لتغطية نفقات سابقة على تاريخ هذه الاتفاقية .

٢ - تمويل الضرائب التي يفرضها المقترض او الضرائب السارية في اقلية على البضائع او الخدمات او على اسيرادها او صناعاتها او توريداتها .

( الجدول رقم ٢ )

وصف المشروع

يتكون المشروع من الاتسام التالية :

١ - حفر وتجهيز حوالي سبع ابار للمياه الجوفية بمنطقة قاع الديسي بطاقة اجمالية

هذا من الأعمال



- ٤ - الخدمات الفنية وتشمل الاشراف على تنفيذ المشروع .  
٥ - تقدر تكاليف المشروع بمبلغ مائة وثلاثة وسبعين مليون وستة آلاف ( ١٧٣.٠٠٠.٠٠٠ ) ريال سعودي ( ١٥١ مليون دينار اردني ) .  
يتوقع ان يكتمل تنفيذ المشروع في ديسمبر ١٩٨٠ م .

جدول رقم ( ٢ )

جدول السداد

رقم القسط	تاريخ استحقاق القسط	القسط بالريالات السعودية
١	١ سبتمبر ١٩٨٢	٢٣٤٢٠٠٠
٢	١ مارس ١٩٨٤	٢٣٢٢٠٠٠
٣	١ سبتمبر ١٩٨٤	٢٣٢٢٠٠٠
٤	١ مارس ١٩٨٥	٢٣٢٢٠٠٠
٥	١ سبتمبر ١٩٨٥	٢٣٢٢٠٠٠
٦	١ مارس ١٩٨٦	٢٣٢٢٠٠٠
٧	١ سبتمبر ١٩٨٦	٢٣٢٢٠٠٠
٨	١ مارس ١٩٨٧	٢٣٢٢٠٠٠
٩	١ سبتمبر ١٩٨٧	٢٣٢٢٠٠٠
١٠	١ مارس ١٩٨٨	٢٣٢٢٠٠٠
١١	١ سبتمبر ١٩٨٨	٢٣٢٢٠٠٠
١٢	١ مارس ١٩٨٩	٢٣٢٢٠٠٠
١٣	١ سبتمبر ١٩٨٩	٢٣٢٢٠٠٠
١٤	١ مارس ١٩٩٠	٢٣٢٢٠٠٠
١٥	١ سبتمبر ١٩٩٠	٢٣٢٢٠٠٠
١٦	١ مارس ١٩٩١	٢٣٢٢٠٠٠
١٧	١ سبتمبر ١٩٩١	٢٣٢٢٠٠٠
١٨	١ مارس ١٩٩٢	٢٣٢٢٠٠٠
١٩	١ سبتمبر ١٩٩٢	٢٣٢٢٠٠٠
٢٠	١ مارس ١٩٩٣	٢٣٢٢٠٠٠
٢١	١ سبتمبر ١٩٩٣	٢٣٢٢٠٠٠
٢٢	١ مارس ١٩٩٤	٢٣٢٢٠٠٠
٢٣	١ سبتمبر ١٩٩٤	٢٣٢٢٠٠٠
٢٤	١ مارس ١٩٩٥	٢٣٢٢٠٠٠
٢٥	١ سبتمبر ١٩٩٥	٢٣٢٢٠٠٠
٢٦	١ مارس ١٩٩٦	٢٣٢٢٠٠٠
٢٧	١ سبتمبر ١٩٩٦	٢٣٢٢٠٠٠
٢٨	١ مارس ١٩٩٧	٢٣٢٢٠٠٠
٢٩	١ سبتمبر ١٩٩٧	٢٣٢٢٠٠٠
٣٠	١ مارس ١٩٩٨	٢٣٢٢٠٠٠
المجموع		٧.٠٠٠.٠٠٠

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على القانون والاتفاقية ؟

الجيب : .

موافقون .

- ٦ -

السيد الامين العام

كتاب دولة رئيس الوزراء الانم رقم ( ٦٧٤٦ ) تاريخ ١٩٧٨/٦/٢٢ حول مشروع قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من الصندوق السعودي للمساهمة في تمويل مشروع توسعة كهرباء العقبة

دولة رئيس المجلس الوطني الاستشاري

علا بالمادة ١/٧ من قانون المجلس الوطني الاستشاري رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ ، ابعث لدولكم طيا بـ ١٠٠ نسخة من مشروع قانون تصديق اتفاقية القرض المقدم من الصندوق السعودي للمساهمة في تمويل مشروع توسعة كهرباء العقبة الذي تنوي الحكومة اصداره كقانون مؤقت مع الاسباب الموجبة له وارجو عرضه على مجلسكم الموقر لبدء الرأي عليه ، واعطائه صفة الاستعجال .

واقبلوا طائق الاحترام .

رئيس الوزراء

مضر بدران

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على استعجال النظر في القانون والاتفاقية ؟

الجيب :

موافقون .

دولة رئيس المجلس

يتلى القانون الاتفاقية

السيد مقرر اللجنة القانونية

يتلو القانون والاتفاقية

قانون مؤقت رقم ( ) لسنة ١٩٧٨

قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع توسعة

كهرباء العقبة

بـ

الصندوق السعودي للتنمية

والملكة الاردنية الهاشمية

المادة ١ -

يسمى هذا القانون ( قانون تصديق اتفاقية قرض توسعة كهرباء العقبة بين الصندوق السعودي للتنمية والملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٨ ) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ -

تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون والمعقودة بين الصندوق السعودي للتنمية والملكة الاردنية الهاشمية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ -

رئيس الوزراء والوزراء يكلون بتنفيذ احكام هذا القانون .

وهذا نص الاتفاقية .

هكذا من الشاهل

### اتفاقية قرض (مشروع توسعة كهرباء العقبة)

بسم الله الرحمن الرحيم  
المصندوق السعودي للتنمية

### الملكة الأردنية الهاشمية

قرض رقم: ٨٠/٣  
وقعت الاتفاقية بتاريخ ٢ رجب ١٣٩٨ هـ  
الموافق ٧ يونيو ١٩٧٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم  
اتفاقية قرض رقم ٨٠/٣  
اتفاقية بتاريخ ٢ رجب ١٣٩٨ هـ الموافق  
٧ يونيو ١٩٧٨ م بين:

١ - الصندوق السعودي للتنمية ، ومقره  
مدينة الرياض بالملكة العربية السعودية ،  
( ويشار إليه فيما يلي بالصندوق ) ، ويمثله في  
توقيع هذه الاتفاقية معالي الشيخ محمد أبا الخيل  
وزير المالية والاقتصاد الوطني ورئيس مجلس  
إدارة الصندوق ،

٢ - الملكة الأردنية الهاشمية ،  
( ويشار إليها فيما يلي بالمقرض ) ، ويمثلها في  
توقيع هذه الاتفاقية مطولة الدكتور حنا موده  
رئيس المجلس القومي للتخطيط .

### تمهيد

( ١ ) من حيث أن المقرض قد طلب من  
الصندوق أن يمنحه قرضا للمساهمة في تمويل  
مشروع توسعة كهرباء العقبة ( المرحلة الثانية )  
الوارد وصفه بالجدول رقم ( ٢ ) بهذه الاتفاقية ،  
( ويشار إليه فيما يلي بالمشروع ) .

( ب ) ومن حيث أنه ستقوم بتنفيذ المشروع  
سلطة الكهرباء الأردنية ( ويشار إليها فيما يلي  
بالسلطة ) بمساعدة المقرض ، وكجزء من تلك  
المساعدة سيوفر المقرض حصة القرض للسلطة  
على النحو المنصوص عليه في هذه الاتفاقية .

( ج ) ومن حيث أن المقرض قد طلب من  
بنك الإعمار الألماني ( ويشار إليه فيما يلي ببنك  
الإعمار ) المساعدة في تمويل جزء من المشروع ولقد  
وافق بنك الإعمار على منح المقرض قرضا يبلغ  
مقداره ثلاثة عشر مليون وخمسمائة ألف  
( ١٣.٥٠٠.٠٠٠ ) مارك ألماني وذلك طبقا للأحكام  
والشروط التي سينص عليها في اتفاقية القرض  
المنح أبرامها بين المقرض وبنك الإعمار .  
( ويشار إليها فيما يلي باتفاقية قرض بنك الإعمار )

( د ) ومن حيث أن هدف الصندوق هو  
مساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها  
ومدها بالقرض اللازمة لتنفيذ مشروعاتها  
وبرامجها الإنمائية .

( هـ ) ومن حيث أنه قد ثبت للصندوق أهمية  
وغائدة المشروع المذكور في التنمية الاقتصادية  
والاجتماعية لشعب الأردن الشقيق .

( و ) ومن حيث أن مجلس إدارة الصندوق  
بالنظر إلى ما تقدم ، قد وافق في قراره رقم ٢٣/٩  
بتاريخ ١٨/١/٧٥ هـ على منح المقرض قرضا  
طبقا للأحكام والشروط المنصوص عليها في هذه  
الاتفاقية .

لأنه بناء على ما تقدم يوافق الطرفان على  
ما يلي:

### ( المادة الأولى )

#### الشروط العامة - تعاريف

البند ١ - ١ : يقبل طرفا هذه الاتفاقية كافة  
نصوص الشروط العامة لاتفاقيات قروض  
الصندوق الصادرة بقرار مجلس إدارة الصندوق  
رقم ١٤/١١ بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٣٩٦ هـ  
الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٦ م بنفس القوة  
والأثر كما لو كانت قد ادرجت كاملة في هذه  
الاتفاقية ، ( ويشار إلى تلك الشروط العامة  
لاتفاقيات قروض الصندوق فيما يلي بالشروط  
العامة ) .

البند ١ - ٢ : يكون للمصطلحات الواردة  
تفاريها في الشروط العامة وفي التمهيد الواردة  
بصدر هذه الاتفاقية حيزها وردت في هذه الاتفاقية

وما لم يقض سياق النص بغير ذلك ، المعانسي  
المحددة لكل منها فيها ويؤخذ للمصطلحات  
الاضافية التالية المعنى المبين قرين كل منها :

( ١ ) « السلطة » تعني سلطة الكهرباء  
الأردنية التي أعيد تنظيمها بموجب قانون الكهرباء  
العام قانون رقم ٨ سنة ١٩٧٦ م ، أو أي خلف  
لها يوافق عليه الصندوق .

( ب ) « اتفاقية القرض التبعي » تعني  
الاتفاقية التي سيقوم المقرض والسلطة بمقدها  
طبقا لنصوص البند ١-٣ ( ب ) من هذه الاتفاقية  
كما تشمل ما قد يدخل عليها من تعديلات من وقت  
لآخر .

### ( المادة الثانية )

#### القرض

البند ١-٢ : يوافق الصندوق على اقراض  
المقرض وفقا للأحكام والشروط المنصوص عليها  
أو المشار إليها في هذه الاتفاقية قرضا يبلغ مقداره  
سنة وعشرين مليون ومائتين وخمسين ألف  
( ٢٦.٢٥٠.٠٠٠ ) ريال سعودي .

البند ٢-٢ : يحق للمقرض أن يسحب مبلغ  
القرض من حساب القرض طبقا لنصوص الجدول  
رقم ( ١ ) بهذه الاتفاقية وفقا لما يرد على هذا  
الجدول من وقت لآخر من تعديلات بالاتفاق بين  
الصندوق والمقرض لتغطية المبالغ التي تم صرفها  
أو - إذا وافق الصندوق على ذلك - المبالغ التي  
سيتم صرفها ، لتمويل التكلفة المعقولة للبضائع  
والخدمات اللازمة للمشروع والتي تحول من  
حصة القرض .

البند ٢-٣ : يتعهد المقرض بأن يستخدم  
حصة القرض لتمويل التكلفة المعقولة للبضائع  
اللازمة لتنفيذ المشروع بحسب . ويتم تحديد  
البضائع التي تحول من حصة القرض بالتفصيل ،  
والطرق والاجراءات التي تتبع للحصول عليها  
باتفاق بين الصندوق والمقرض يجوز تعديله  
باتفاق لاحق بينهما ، ويتمتع على المقرض أن  
يحصل على مؤلفة الصندوق قبل توقيع العقود

التي تحول من حصة القرض أو قبل إجراء أي  
تعديل يدخل على أي منها في المستقبل .

البند ٢-٤ : ينتهي حق المقرض في السحب  
من القرض في ١٩٨٢/٦/٣٠ م ، أو في أي تاريخ  
لاحق يتفق عليه بين الصندوق والمقرض .

البند ٢-٥ : يدفع المقرض تكلفة القرض  
بمعدل ثلاثة في المائة ( ٣ ٪ ) سنويا عن المبالغ  
المسحوبة من أصل القرض وغير المسددة .

البند ٢-٦ : تدفع تكلفة القرض والتكاليف  
الأخرى كل ستة أشهر في أول إبريل وأول أكتوبر  
من كل سنة .

البند ٢-٧ : مدة القرض عشرين سنة منها  
فترة سماح قدرها خمس سنوات ويسدد المقرض  
أصل القرض طبقا لجدول السداد الموضح في  
الجدول رقم ( ٣ ) بهذه الاتفاقية .

### ( المادة الثالثة )

#### تنفيذ المشروع

البند ٣-١ : يتعهد المقرض بأن يقوم  
 بتنفيذ المشروع بواسطة السلطة بالنعنية والكفاءة  
اللازمين وطبقا للاسس الهندسية والمالية  
السليمة المتبعة والاسس المستقرة في شأن المرافق  
العامة كما يلتزم بأن يوفر أو يلزم السلطة بأن توفر  
كافة الاموال والاكتاتيات والخدمات والموارد  
الأخرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة  
إليها .

( ب ) يلتزم المقرض بأن يقوم بأعادة  
اقراض حصة القرض إلى السلطة بمقتضى  
اتفاقية قرض تبعي يعقدها المقرض والسلطة  
طبقا للأحكام والشروط التي يقرها الصندوق  
ويتمتع أن تنص اتفاقية القرض التبعي على  
الزام السلطة بتنفيذ جميع الالتزامات والشروط  
التي يتفق المقرض بموجب نصوص هذه الاتفاقية  
بالتزام السلطة بالالتزام بها والعمل بموجبها .

( ج ) يتعهد المقرض بأن يوفر للسلطة

هكذا من الأشغال



— بالإضافة الى حصيله القرض وحصيله اتفاقيه قرض بنك الاعمار — كافة الاموال الاخرى التي تكون لازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة اليها ( وتدخل في ذلك اية اموال تكون لازمة لمواجهة أي ارتفاع في تكلفة المشروع يتجاوز التكلفة التقديرية للمشروع في وقت توقيع هذه الاتفاقية ) ، ويتم ان يتم توفير الاموال كافة طبقا لاحكام وشروط يقبلها الصندوق .

البند ٢-٣ : يتعهد المقترض بأن يلزم السلطة بأن تستخدم استشاريين بخصميين تكون مؤهلاتهم وخبراتهم واحكام وشروط استخدامهم مقبولة لدى الصندوق ، وذلك لمساعدة السلطة في اعداد تصمييم المشروع والاشراف على تنفيذه .

البند ٣-٣ : يتعهد المقترض بأن يلزم السلطة بأن تستخدم لتنفيذ المشروع متاولين مقبولين لدى الصندوق طبقا لاحكام وشروط يوافق عليها الصندوق .

البند ٣-٣ : يتعهد المقترض بأن يلزم السلطة بأن تؤمن او توفر الموارد الكافية للتأمين على البضائع المستوردة التي تول من حصيله القرض ضد المخاطر المألوبة لشرائها ونقلها وتسليمها في مكان استعمالها او تركيبها ، ويشترط ان يكون التأمين واجب الدفع في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بملة يمكن للسلطة استخدامها بدون قيود لاستبدال البضائع او اصلاحها .

البند ٣-٥ : يتعهد المقترض بأن تستخدم البضائع والخدمات المولة من حصيله القرض في تنفيذ المشروع بحسب .

البند ٣-٦ : يتعهد المقترض بالزام السلطة بان تقدم الى الصندوق كافة المخططات ، والمواصفات ، والتقاير ، والمقود الخاصة بالمشروع ، والجداول الزمنية الخاصة بتنفيذ المشروع وتوفير البضائع والخدمات اللازمة لذلك وذلك بمجرد امدادها ، كما يلزم بسان يوافي الصندوق اولا باول باي تعديل او اضافة تدخل عليها في المستقبل ، كل ذلك بالتفصيل الذي يطلبه الصندوق .

البند ٣-٧ : ( ١ ) يتعهد المقترض بأن يلزم السلطة :

١ — بان تقوم باسك سجلات واغية يمكن بواسطتها متابعة تقدم العمل في المشروع ( بما في ذلك تكاليفه ) ، والتعرف على البضائع والخدمات المولة من حصيله القرض ويبين استخدامها في تنفيذ المشروع .

٢ — بان تمكن مندوبي الصندوق المعتمدين من زيارة الانشاءات ومواقع البناء الداخلة في المشروع ومعاينة البضائع المولة من حصيله القرض وجميع السجلات والوثائق ذات الصلة بالمشروع .

٣ — بان تقدم الى الصندوق جميع ما يطلبه من المعلومات المتعلقة بالمشروع وباتفاق حصيله القرض وبالبضائع والخدمات المولة من حصيله القرض .

( ب ) يتعهد المقترض بأن يلزم السلطة بان تمكن ممثلي الصندوق المعتمدين من معاينة جميع وحداتها ومنشأتها ومواقع اعمالها وكافة اشغالها ومبانيها وممتلكاتها وتجهيزاتها ، ومن الاطلاع على جميع السجلات والوثائق ذات الصلة بما تقدم .

البند ٣-٨ : يتعهد المقترض باتخاذ او بالزام السلطة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لاكتساب الاراضي ، والحقوق العينية المتعلقة بالاراضي ، اللازمة لتشييد وتشغيل الانشاءات الداخلة في المشروع .

#### ( المادة الرابعة )

##### اتفاقيات خاصة

البند ٤-١ : ( ١ ) يؤكد المقترض والصندوق اتفاقهما على الا يتبع أي قرض خارجي آخر باولوية على قرض الصندوق عن طريق انشاء ضمان ميني على الاصول الحكومية ، وتحققا لذلك يلزم المقترض ويتمتع بانه في حالة انشاء ضمان ميني على الاصول الحكومية لضمان سداد أي قرض خارجي يصبح لك الضمان العيني

ثانيا وبفلس المقدار وبذات درجة الاولوية ضمانا لسداد اصل قرض الصندوق مع تكلفته والتكاليف الاخرى ويقوم المقترض عند انشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى .

( ب ) لا يسري التعهد المنصوص عليه في الفقرة ( ١ ) على :

١ — احوال انشاء ضمانات عينية على الاموال وقت شرائها لكفالة سداد ثمن الشراء بحسب .

٢ — احوال ترتيب ضمانات عينية على السلع التجارية لضمان سداد ديون لا يزيد اجل استحقاقها عن سنة واحدة من التاريخ الاصلي لعقدها بفرض سدادها من حصيله بيع تلك السلع التجارية .

٣ — احوال انشاء الضمانات العينية في الجرى المعتاد للمعاملات المصرفية لضمان سداد ديون لا يزيد اجل استحقاقها عن سنة واحدة من تاريخ الدين .

( ج ) يقصد باصطلاح ( الاصول الحكومية ) الوارد في هذا البند اصول المقترض وأي من اقسامه السياسية والاقتصادية واوصول أي هيئة يملكها او يسيطر عليها المقترض أو أي من اقسامه المشار اليها وأي هيئة تعمل لحساب او لصالح المقترض او اقسامه المشار اليها ، ويدخل في تلك الاصول الذهب والنقد الاجنبي الذي تحوزه أي مؤسسة تؤدي للمقترض وطائف البنك المركزي او وطائف صندوق تثبيت اسعار الصرف او وطائف مماثلة .

البند ٤-٢ : يتعهد المقترض بالزام السلطة باسك سجلات واغية توضح عملياتها ومركزها المالي وفقا للاسس المحاسبية السليمة .

البند ٤-٣ : يتعهد المقترض بالزام السلطة بان تؤمن وتعتبر في التأمين مع مؤمنين مسؤولين ، او توفر وسائل أخرى للتأمين يقبلها الصندوق ضد المخاطر والمبالغ التي تتطلبها الاصول السليمة المرمية في ادارة الاعمال .

البند ٤-٤ : يتعهد المقترض بالزام السلطة : ( ١ ) باجراء مراجعة حساباتها وتقاريرها المالية ( الميزانية وبيانات الدخل والمصاريف والبيانات المرتبطة بها ) لكل سنة مالية وفقا للمبادئ المحاسبية السليمة ، وبواسطة محاسبين مستقلين عن السلطة مقبولين لدى الصندوق . ( ب ) بموافاة الصندوق ، فور الاعداد ، وخلال فترة لا تتجاوز باية حال ستة شهور بعد انتهاء كل سنة مالية بالاتي :

١ — صور مصدق عليها من التقارير المالية لتلك السنة بعد مراجعتها .

٢ — تقرير من المحاسبين المشار اليهم عن المراجعة ، ويتمتع ان يكون التقرير من التفصيل والشمول على النحو الذي يطلبه الصندوق .

( ج ) بموافاة الصندوق بكافة المعلومات التي يطلبها من وقت لآخر في شأن الحسابات والتقارير المالية للسلطة وفي شأن المراجعة .

البند ٤-٥ : يتعهد المقترض بأن يلزم السلطة بان تراجع تعرفة الكهرباء من وقت لآخر — كلما كان ذلك ضروريا — لضمان تمتع السلطة بموقف مالي سليم .

#### ( المادة الخامسة )

##### الجزاءات المخولة للصندوق

البند ٥-١ : لاغراض البند ٢-٦ من الشروط العامة تضاف الوثائق التالية طبقا للفقرة ( و ) :

( ١ ) « اولا » : مع مراعاة الحكم المنصوص عليه في القسم « ثانيا » من هذه الفقرة :

١ — اذا اوقف حق المقترض او السلطة في سحب حصيله قرض بنك الاعمار أو الفني أو انهي كلياً أو جزئياً طبقاً لاحكام اتفاقية قرض بنك الاعمار .

٢ — اذا اصبح قرض بنك الاعمار المشار اليه في اتفاقية قرض بنك الاعمار مستحق السداد قبل اجل استحقاقه المتفق عليه .

« ثانيا » : لا تسري الاحكام المنصوص عليها في القسم « اولا » من هذه الفقرة اذا قام المقترض او السلطة الدليل — على نحو يقبله الصندوق — على ان هذا الإيقاف أو الإلغاء أو الإنهاء أو

استطاع الاجل لا يعود الى اخلال من المقترض في تنفيذ التزاماته طبقاً لاحكام اتفاقية قرض بنسك الامبار وان اموالا كافية لتنفيذ المشروع تنوعر للمقترض او للسلطة من مصادر اخرى طبقاً لاحكام لا تعارض مع التزامات المقترض طبقاً لاحكام هذه الاتفاقية .

( ب ) اذا عدل اي نص من نصوص قانون الكهرباء العام ، القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٦ م او وقف سريانه او الغي مما يؤثر تأثيراً ملموساً معاكساً على قدرة السلطة على تنفيذ وتنشغيل المشروع .

البند ٢-٥ : لاغراض البند ١-٧ من الشروط العامة تضاف الوقائع التالية طبقاً للفقرة ( د ) منه :  
اذا حدثت اية واقعة من الوقائع المنصوص عليها في الفقرة ( ١ ) « اولا » ( ٢ ) « او الفقرة ( ب ) من البند ١-٥ من هذه الاتفاقية .

( المادة السادسة )  
تاريخ النفاذ - انتهاء الاتفاقية  
البند ١-٦ : تحدد الوقائع التالية كشروط اضافية لنفاذ اتفاقية القرض طبقاً للبند ١-١٢ ( ب ) من الشروط العامة :

( ١ ) ان توقيع اتفاقية القرض التبعي نيابة عن المقترض والسلطة - على الترتيب - قد صرح به او صدق عليه ويمقتضى كاتبة الاجراءات الحكومية وغير الحكومية اللازمة .

( ب ) ان اتفاقية قرض بنك الامبار قد تم التوقيع عليها وان الشروط المطلوبة لنفاذها - باستثناء تلك الخاصة بنفاذ هذه الاتفاقية - قد تحققت .

البند ٢-٦ : يحدد الامر التالي كمسألة اضافية في تطبيق البند ١-١٢ ( ب ) من الشروط العامة يتعين ادراجها في الراي او الاراء القانونية التي يتعين تقديمها الى الصندوق :

ان اتفاقية القرض التبعي قد تم التصريح بها او التصديق عليها ، كما تم التوقيع عليها من

عن المملكة الاردنية الهاشمية  
هنا سوده  
رئيس المجلس القومي للتخطيط  
والممثل المستوفى

جانب المقترض والسلطة - على الترتيب -  
وانها ملزمة تاتونا للمقترض والسلطة طبقاً لاحكامها .

البند ٢-٦ : يحدد تاريخ ١٩٧٨/٩/٥ ، لاغراض البند ١-١٢ من الشروط العامة .  
( المادة السابعة )

مثل المقترض - العناوين  
البند ١-٧ : يعين رئيس المجلس القومي للتخطيط كممثل للمقترض لاغراض البند ١-١١ من الشروط العامة .

البند ٢-٧ : حددت العناوين التالية لاغراض البند ١-١١ من الشروط العامة :

بالنسبة للصندوق :  
الصندوق السعودي للتنمية  
ص.ب ٥٧١١  
الرياض  
المملكة العربية السعودية

العنوان البرقي :  
الصندوق السعودي للتنمية  
الرياض  
المملكة العربية السعودية  
تلكس : 20114٠ Sundoq SJ

بالنسبة للمقترض :  
المجلس القومي للتخطيط  
ص.ب ٥٥٥ - عمان  
المملكة الاردنية الهاشمية

العنوان البرقي :  
المجلس القومي للتخطيط  
عمان  
المملكة الاردنية الهاشمية  
تلكس : 1319 NPC JO

وتصديقاً على ما تقدم وقع الطرفان هذه الاتفاقية في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية في التاريخ المذكور بصدر الاتفاقية بواسطة الممثلين المفوضين قانوناً من جانب الطرفين من مستحقين باللغة العربية تعتبر كل منهما اصلاً وسلمت نسخة الى كل من الطرفين .

عن الصندوق السعودي للتنمية  
محمد ابا الخيل  
وزير المالية والاقتصاد الوطني  
ورئيس مجلس ادارة الصندوق

الجدول رقم ( ١ )  
سحب حصة القرض

١ - توضح القائمة المصصلة ادناه فئات البضائع الممولة من حصة القرض ، والاعتبارات المخصصة لكل منها من حصة القرض ونسبة النفقات التي تبذل في كل فئة :

الفئة	الاعتبارات المخصصة من القرض معياراً عنها بالريالات السعودية	نسبة النفقات التي تبذل
١ - وحدتا توليد ديزل ( ٥ ) ميجا واط لكل منهما مع جميع الاعمال الميكانيكية والكهربائية التابعة لهما والاعمال المدنية للمحطة ( القسم ١ ) من المشروع )	٢٥٢٥٠.٠٠٠	٧٢٪ من التكلفة الاجمالية
٢ - احتياطي ( خاص بالوحدتين المذكورتين اعلاه )	١.٠٠٠.٠٠٠	
المجموع	٣٦٢٥٠.٠٠٠	

ب - دون اعتداد بنصوص الفقرة ( ١ ) اعلاه ، لا يجوز السحب من حصة القرض من اجل :

١ - تمويل دفعات تمت لتغطية نفقات سابقة على تاريخ هذه الاتفاقية .  
٢ - تمويل الضرائب التي يفرضها المقترض او الضرائب السارية في اقليمه على البضائع او الخدمات او على استيرادها او صناعتها او توريدها .

الجدول رقم ( ٢ )  
وصف المشروع

يهدف المشروع لتوسيع وتقوية محطة الكهرباء الرئيسية بالمعينة وكذلك لتطوير شبكات النقل والتوزيع ( ٣٣ كيلو فولت - ١١ كيلو فولت ) وذلك لسد الاحتياجات ومواجهة الطلب المتزايد على الطاقة بعد عام ١٩٨٠ م ويتكون المشروع من الاتسام التالية :

القسم ( ١ ) : اضافة ثلاثة وحدات توليد ديزل بطاقة مقدارها ( ٥ ) ميجاوات لكل منها وتأمين جميع المعدات الميكانيكية والكهربائية والوحدات المساعدة الاخرى والقيام بالاممال المدنية وتوسيع وتقوية محطة التحويل الرئيسية الخاصة بالمحطة .

القسم ( ب ) : انشاء خطوط نقل جهد ٣٣ كيلو فولت لربط المحطة المركزية مع شبكات

التوزيع في المعينة وعلى الساحل الجنوبي مع ٨ محطات تحويل جديدة وتقوية محطات التحويل القائمة .

القسم ( ج ) : توسيع وتقوية شبكة التوزيع ١١ كيلو فولت في المعينة .

القسم ( د ) : خدمات فنية تشمل خدمات استشاريين مهندسين لتحضر المعطيات ودراساتها والاشراف على التنفيذ .

تقدر التكلفة الاجمالية للمشروع بمبلغ خمسة وسبعين مليون ( ٧٥.٠٠٠.٠٠٠ ) ريال سعودي اي ما يعادل واحدا وعشرين مليون واستمائة وخمسة وسبعين ألف ( ٢١.٧٥٠.٠٠٠ ) دولار امريكي .

ويتوقع ان يكتمل المشروع في ١٩٨١/١٢/٣١ م .

هكذا من الشاغل



جدول رقم ( ٢ )

جدول السداد

رقم القسط	تاريخ استحقاق القسط	المبلغ المستحق بالريالات السعودية
١	١ أكتوبر ١٩٨٢	٨٧٥٠٠٠
٢	١ أبريل ١٩٨٤	٨٧٥٠٠٠
٣	١ أكتوبر ١٩٨٤	٨٧٥٠٠٠
٤	١ أبريل ١٩٨٥	٨٧٥٠٠٠
٥	١ أكتوبر ١٩٨٥	٨٧٥٠٠٠
٦	١ أبريل ١٩٨٦	٨٧٥٠٠٠
٧	١ أكتوبر ١٩٨٦	٨٧٥٠٠٠
٨	١ أبريل ١٩٨٧	٨٧٥٠٠٠
٩	١ أكتوبر ١٩٨٧	٨٧٥٠٠٠
١٠	١ أبريل ١٩٨٨	٨٧٥٠٠٠
١١	١ أكتوبر ١٩٨٨	٨٧٥٠٠٠
١٢	١ أبريل ١٩٨٩	٨٧٥٠٠٠
١٣	١ أكتوبر ١٩٨٩	٨٧٥٠٠٠
١٤	١ أبريل ١٩٩٠	٨٧٥٠٠٠
١٥	١ أكتوبر ١٩٩٠	٨٧٥٠٠٠
١٦	١ أبريل ١٩٩١	٨٧٥٠٠٠
١٧	١ أكتوبر ١٩٩١	٨٧٥٠٠٠
١٨	١ أبريل ١٩٩٢	٨٧٥٠٠٠
١٩	١ أكتوبر ١٩٩٢	٨٧٥٠٠٠
٢٠	١ أبريل ١٩٩٣	٨٧٥٠٠٠
٢١	١ أكتوبر ١٩٩٣	٨٧٥٠٠٠
٢٢	١ أبريل ١٩٩٤	٨٧٥٠٠٠
٢٣	١ أكتوبر ١٩٩٤	٨٧٥٠٠٠
٢٤	١ أبريل ١٩٩٥	٨٧٥٠٠٠
٢٥	١ أكتوبر ١٩٩٥	٨٧٥٠٠٠
٢٦	١ أبريل ١٩٩٦	٨٧٥٠٠٠
٢٧	١ أكتوبر ١٩٩٦	٨٧٥٠٠٠
٢٨	١ أبريل ١٩٩٧	٨٧٥٠٠٠
٢٩	١ أكتوبر ١٩٩٧	٨٧٥٠٠٠
٣٠	١ أبريل ١٩٩٨	٨٧٥٠٠٠

المجموع ٢٦٢٥٠٠٠٠

دولة رئيس المجلس

هل يوافق المجلس على القانون واللائحة ؟

الجيب :

موافقون .

السيد الأمين العام

٥ ) متابعة الاستماع الى ما تبقى من بيانات الحكومة التي سيقدمها اصحاب المعالي السادة الوزراء حول سياسات وزاراتهم ومنجزاتها وخطتها المستقبلية .

السيد سليمان ارتيمه

بعد ان استمعنا للاخوة الوزراء فريد ان نستمع الى بيانات من وزارة الشؤون البلدية والقروية .

دولة رئيس الوزراء

يا سيدي نحن على استعداد لكل شيء . نعتد احب ان نقول ، انه اذا اراد كل وزير ان يتكلم عشرة دقائق ما في برضه مانع ، الامر متروك للمجلس لكن احب ان انوه انه عندنا يوجد نسختين نسخة للتوزيع على اعضاء المجلس ، ونسخة ليسمعا المجلس ، فالحذي يريد المجلس نحن مستمعين له .

السيد احمد الطراونه

يا سيدي اذا كان بدنا نستمع لكل وزير مرتين مرة نسمعه فيها ومرة نقرا تقرير موزع اعتقد ان هذا فيه ضياع على وقت الوزراء وضياح على وقت المجلس فارجو من دولة الرئيس ان يوزع التقارير فقط لانه هذا اسهل .

دولة رئيس المجلس

الان ناتي لمناقشة بيان دولة الرئيس ، والبيان الذي استقبل على سياسة الحكومة الداخلية ، وان نناقش المضمون ، كما انني واثق ان المجلس قد اصبح لديه العناية الكافية والفكرة الشاملة ، فارجو ان ياخذ المجلس بالاسراع والبدء لانتخاب لجنة من المجلس لتقوم هذه اللجنة باخذ التوصيات وجميع التوصيات لرفعها للمجلس ، ليتقوم المجلس بايلائها والاهتمام بها ليتولى رفعها للحكومة ، وسيكون هذا التقرير او هذه التوصيات تتضمن النصائح لتأخذ بها الحكومة ، ولتولي عناية خاصة بها .

السيد احمد الطراونه

اقتراح ان يتم تشكيل هذه اللجنة وانتخابها من رؤساء اللجان .

السيد وصفي ميرزا

ليس من رؤساء اللجان ، ما في ضروري من رؤساء اللجان ، المجلس ملان بالكفاءات ، وهناك كفاءات اخرى غير اللجان ورؤساء اللجان الدكتور جمال الشاعر

يا سيدي بحب اتقول اولاً انه هناك ممن يعارض اقتراح ابو هشام ، بعمدين نحن لسم نسظم النظام الداخلي بعد ، ونتكلم في الدستور والقانون ، لا يعارض هذا اطلاقاً ، فارجو توزيع النظام الداخلي علينا لنستطيع تسخير اعمالنا . لانه بالجلسة الماضية كان هناك اقتراح باحالة جميع البيانات الى اللجان لدراسة كل بيان واللجان ما زالت بوضعها الحالي ليست في وضع نهائي ، فارجو والاولى ان يترك اولاً للمناقشة

\* قرر المجلس الاكتفاء بتوزيعها على الاعضاء وهي : -

- ١ - وزارة العمل - التقرير السنوي لسنة ١٩٧٧ .
- ٢ - وزارة الاعلام - تقرير عن اهداف ومنجزات ومشاريع وزارة الاعلام وبؤساتها ودوائرها لسنة ١٩٧٨ .
- ٣ - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - تقرير عن وزارة العمل والتقرير السنوي لدائرة الشؤون الاجتماعية لسنة ١٩٧٧ وورقة خاصة من مشروع المركز الاردني للتنمية الاجتماعية والتدريب ومعهد الخدمة الاجتماعية الاردني .
- ٤ - وزارة الداخلية - تقرير من السلسلة العامة للوزارة ومن مديرية الامن العام والجوازات العامة والاحوال المدنية والدفاع المدني .

كل من اسهل

ثم الرد على هذه البيانات ، وتكليف مجموعة من الاخوان في المجلس ليتولوا بالرد على هذه التقارير خفية الوقوع بالروتين .

#### السيد امين شقير

نثني على الاقتراح الذي تنفض به الاخ الزميل .

#### دولة رئيس المجلس

ارجو توضيح نقطه ، من اجل دراسة هذه التقارير .

#### السيد احمد الطراونه

الذي يحدث الان ان تجري المناقشة من كل عضو مع الاخوة الوزراء ، واللجنة تقوم بتفخيص هذا النقاش ، هذا اقتراح ، فارجو التصويت عليه .

#### دولة رئيس المجلس

اقتراح ابو هشام مطروح للتصويت وهو تشكيل لجنة لدراسة هذه التقارير .

#### الدكتور جمال الشاعر

اقتراحي معدل ، وهو ان يكون هناك اعضاء من غير رؤوساء اللجان .

#### السيد احمد الطراونه

اقتريحت يا سيدي ان تكون اللجنة من رؤوساء اللجان ، فارجو التصويت عليه .

#### السيد امين شقير

اقتراح بتعديل اقتراح طرح وهو اقتراح من الدكتور جمال الشاعر ، وهو عدم التنفيذ بان تكون اللجنة متصورة على رؤوساء اللجان .

#### الدكتور جمال الشاعر

انا اقترح ان لا ننتخب اللجنة الان حتى نسمع ما يقوله الاخوان واستطيع ان اصفير الاستسب .

#### السيد محمد علي بدير

ارجو من دولة السيد الرئيس ، انا الان لا اريد ان اعقب على الموضوع ، انا لا اذهب بتجديد هذا الانتخاب لان ما سمعناه الان من تقارير يحتاج لوقت طويل لدراسته ، وارجو ان نعهد بهذه المهمة الى اللجنة من اجل دراسة هذه التقارير .

#### دولة رئيس المجلس

الان من يوافق على انتخاب هذه اللجنة

#### الدكتور جمال الشاعر

الاقتراح هو انتخاب لجنة الان ، ام غيبا بمس .

#### السيد احمد الطراونه

اي اقتراح اطرحه في التصويت .

#### الدكتور خليل السالم

يا سيدي الذي يحدث دائما وعادة وفي جميع الاجتماعات وعلى أي مستوى من المستويات ، التي تحدث دائما ، هو ان تؤلف دائما لجنة لاتخاذ توصيات والخروج بنتائج أي اجتماع سواء كان مؤتمرا او اجتماعا عاديا ، نحن هنا لا نتخذ قرارات بل تقدم توصيات اشياء ، ومنفذ يمكن ان يصار الى انتخاب لجنة ، اما ان يقتل باب النقاش ، واما ان يؤجل انتخاب لجنة ، فهذا الذي اريد ان اقلوه ، انا ارى ان يكون بل يصار الى تأليف لجنة ، وليس بالضرورة ان يكونوا من رؤوساء اللجان ، فاللجنة هذه مفتوحة لمن شاء من الاخوان ، اعتقد ان الواجب يقتضي منا ان تكون هناك لجنة ، فمن يريد التسجيل او المشاركة في الموضوع ، موضوع مشاركة عمل ، واوصي مرة ثانية واؤيد تشكيل لجنة ، ولا يبتعد من تصورنا ان كل الامور نتمتع الى المجلس ان اجلا او عاجلا .

#### دولة رئيس المجلس

بعد ان استمعنا الى الاساليب التي طرحها الاخوان معالي الاخ السالم وبيدر ، يستدعي منا اهمية تشكيل لجنة ، فمن جديد نعود لموضوع تشكيل اللجنة .

#### السيد طاهر حكمت

الاصل يا سيدي الرئيس ، ان المجلس قد قرر قرارا مميئا ، وهذا القرار هو عدم تشكيل لجنة ، فان ما ادلى به الدكتور خليل السالم لا يغير من حقيقة الامر شيئا ، ولذا ارى ان نلتزم بقرار المجلس السابق ، وهذا هو من الكلام السليم ، فكل من اللاتقاي مجلس في العالم ان يأخذ قرارا ثم يعود بعد دقيقتين ليغير رايه .

#### دولة رئيس المجلس

السيد انعام تفضلي .

#### السيدة انعام المفتي

يا سيدي ان الفترة من اجل تشكيل لجنة لتقوم بالصياغة ليست ما اريد ، بل اود ان اعلق على ما قاله الدكتور خليل السالم ، فالاعمال التي تنفض بها السالم في انتخاب لجنة لتسجيل ما يدور من النقاش ، هذه الاعمال تقوم بها السكرتارية ، واذا لم يكن هناك من يسجل ، تأخذ ملاحظات ، والتسجيل الذي يريده وارد ، وانا بطوري ارى ان تاخير انتخاب لجنة لا يؤثر ولا يغير من الامر شيئا .

#### دولة رئيس المجلس

الان سجل يا عدنان بك ، من يود ان يتكلم يرجع يده .

( السيد الامين العام يسجل اسماء الذين يودون الكلام ) . . .

- ١ - معالي السيد وصفي مبرزا
- ٢ - سعادة السيد جمال ابو بكر
- ٣ - معالي الدكتور محمد مضوب الزين
- ٤ - سعادة السيد علي البشير
- ٥ - سعادة السيد حماد المعايطة
- ٦ - سعادة الدكتور محمد ابو ربيع
- ٧ - سعادة السيد طاهر حكمت
- ٨ - السيدة وداد بولص
- ٩ - سعادة السيد سلمان الغضاه
- ١٠ - سعادة السيد جودت السبول
- ١١ - سعادة السيد عطا الله الكباريتي
- ١٢ - سعادة السيد سالم بن نجاد
- ١٣ - سعادة السيد بركات الزهر
- ١٤ - سعادة السيد اميل ابو بريد

- ١٥ - سعادة السيد خلف ابو نوير
- ١٦ - معالي السيد عبد المجيد الشريده
- ١٧ - سعادة السيد شمس الدين طاش
- ١٨ - سعادة السيد امين شقير
- ١٩ - السيدة نائلة الرشيدان
- ٢٠ - سعادة الدكتور موفق الفواز
- ٢١ - سعادة السيد شفيق الزوايده
- ٢٢ - سعادة الدكتور كارلوس دعيس
- ٢٣ - سعادة السيد سليمان ارنييه
- ٢٤ - سعادة الدكتور عيسى القسوس
- ٢٥ - سعادة السيد محمود الشريف
- ٢٦ - سعادة السيد سلطان المدوان
- ٢٧ - سعادة الدكتور جمال الشاعر
- ٢٨ - سعادة الدكتور زهير ملحس
- ٢٩ - معالي السيد عبد الوهاب المجالي
- ٣٠ - معالي السيد عبد المجيد حجازي
- ٣١ - معالي السيد كمال الدجاني
- ٣٢ - معالي السيد محمد الفرخان العبيدات
- ٣٣ - سعادة السيد خالد الفياض
- ٣٤ - سعادة السيد نعيم النسل
- ٣٥ - سعادة السيد عبد الله اخو ارشيد

#### دولة رئيس المجلس

الكلمة الاولى الى معالي السيد وصلي مبرزا فليتنفض

#### السيد وصفي مبرزا :

دولة الرئيس، حضرات الاعضاء .

استمعت الى بيان دولة الرئيس والس ايضاحات اصحاب المعالي الوزراء عن المشاريع التي تمت وانجزت والمشاريع التي هي في دور التنفيذ والتخطيط وتعرفنا من خلال هذه البيانات ما كان ضروريا ان نعرفه عن هذه المنجزات التي تسوجب منا التقدير لكل من ساهم فيها فمير ان هناك امورا ومشاكل تواجه مجتمعنا لا بد من طرحها ومناقشتها لتكون على بينة منها ولايجاد الحلول للتغلب عليها .

ومن ابرز تلك المشاكل الغلاء وما لا شك فيه ان مشكلة الغلاء مشكلة عالمية وفي هذه منطقة ايضا ولكن لا يعني هذا مطلقا باننا لا نستطيع من ايجاد الوسائل لمعالجته والتخفيف



منها نحن في الاذن نؤمن بالتجارة الحرة ولكن عندما يتعارض هذا المبدأ مع المصلحة العامة فلا بد لنا من اختيار المصلحة العامة وتفضيلها على المبدأ الاول .

الأردن بلد منتج لمواد الاستهلاك الغذائية ومن حق أي مواطن أردني أن يحصل ما تنتجه بلده من المواد الغذائية بسعر يتفق وقدرته على الشراء لا أن يدفع ضعفي السعر الذي يدفعه أي مواطن في الخليج لهذه المنتجات . ان السبب في التفاوت الكبير في السعر بين الأردن المصدر والبلد المستورد هو خطأ سياسة التصدير التي تتبعها وزارة التوطين منذ مدة طويلة . اننا ننصح بضرورة الحد من التصدير لتلك المواد الغذائية بل أن لا يسمح بالتصدير الا بعد تأمين المستهلك المحلي من هذه المواد . ان حرية التصدير القائمة الآن دون النظر إلى احتياجات المستهلك والاسواق المحلية تسبب إلى فقدان هذه المواد من الاسواق المحلية وارتفاع اسعارها . بينما تسبب للاسواق المستوردة في الخليج هبوط اسعار تلك المواد لكثرتها ولم يقتصر موضوع الغلاء على المواد التوطينية فقط بل تعدى ذلك إلى أجور المستشفيات والمعالجة . وهذه الاجور باهظة التكاليف على المواطنين في الوقت الحاضر وتحتاج إلى معالجة من وزارة الصحة .

وذلك بوضع اسعار تتناسب ايضا مع قدرة المواطن على الدفع وبشكل خاص في المستشفيات الحكومية .

وهناك موضوع الأراضي الديرية التي ورد ذكرها في خطاب معالي وزير الزراعة . ان الأراضي الديرية واسعة جدا وبحاجة إلى وضع القوانين والأنظمة للحفاظ على هذه الثروة من الضياع ويجب أن تراعى عند وضع القوانين الحقوق القوارفة لدى السكان العاملين عليها مع الاحتفاظ بحق الدولة لتنظيم تلك الأراضي بشكل يؤمن الانتاج في المناطق التي تتواجد فيها الأبلار الزراعية والتي اكتشفت من قبل الحكومة بحيث يمكن الاستفادة منها أيضاً لتكون مناطق سكن جديدة ومنظمة تساعد على تخفيف الهجرة إلى المدن المزدحمة .

اننا نقدر جهود وزارة الاشغال العامة لشاريعها التي تمت والمشاريع الجاهزة للتنفيذ في حالة توفر الاموال . ان افضل خدمة تقدمها وزارة الاشغال والوزارة الاخرى كالمحطة والبرق والبريد والتربية ان توجه اهتمامها إلى خدمة الارياف والقرى بانشاء الطرق لتأمين المواصلات على مدار السنة وانشاء مؤسسات للوزارات الاخرى التي ذكرناها وعلى نطاق محدود كعيادة ومركز بريد ومدرسة بحيث يشجع المواطن على التمسك بالأرض والبناء في قريته وعدم النزوح عنها إلى المدن المزدحمة بالسكان وبذلك يتم اعمار الريف ويخفف من الضغط السكاني في المدن .

وكذلك أزمة الاسمنت من المعروف أن الأردن متجه نحو البناء والاعمار في جميع أنحاء البلاد وهذه النهضة العمرانية القائمة والتي تستوعب نصف الأيدي العاملة في الأردن لقد اصابتها الفتور بسبب فقدان الاسمنت وهي المادة الرئيسية في البناء . ولهذا فاننا ننصح وزارة الاقتصاد أن تضع الخطط لمضاعفة الانتاج المحلي من الاسمنت بالإضافة إلى فتح باب الاستيراد وبدون استثناء إلى جميع تجار مواد البناء إذا أريد استمرار النهضة العمرانية الحالية .

اما أزمة السير التي تعيش معها من الصباح إلى المساء فهي أزمة مزعجة ومزعجة للمواطنين وللدولة فان هذه الأزمة لا تعالج بتغير اتجاه السير ولا بإصدار القوانين بسبب أن عدد السيارات من جميع الأنواع قد فاقت طاقاة استيعاب الطرق الحالية في داخل العاصمة وخارجها ولهذا لا بد من حد استيراد السيارات لمدة غير قليلة ويغير ذلك فان هذه الأزمة ستستمر وتزداد خطورتها في المستقبل .

— ٢ —

#### دولة رئيس المجلس :

ليفضل السيد جمال أبو بكر

#### السيد جمال أبو بكر

دولة الرئيس

حضرات الاعضاء المحترمين

اتمم مزيد الاحترام وبعد ،

لقد كانت لي فرصة الاطلاع الشامل على بيان دولة السيد رئيس الوزراء والسادة الوزراء حول السياسة الداخلية للحكومة الرشيدة . وازاء ذلك ارى من واجبي أن اسجل خالص الشكر والتقدير لدولة الرئيس وزملاؤه الكرام على ما بذلوه من جهود صادقة ومخلصة لخدمة الوطن والمواطن وتأمين اسمى درجات الرخاء والازدهار في ظل توجيهات قائد وباني هذا البلد جلالة الحسين الممدى حفظه الله .

دولة الرئيس

حضرات الاعضاء المحترمين .

انني لا ارجو في اطالة الحديث لكي المسح المجال لغيري من الزملاء من يريدون مناقشة البيان الحكومي .

لذا ارجو أن تسمحوا لي أن اناقش بعض المتطلبات الأساسية التي تقتدر اليها محافظة البلقاء كجزء من مملكتنا العزيزة وأمل هنا أن أكون موضوعياً في نقاشي ، لأن من نافذة القول أن دولة الرئيس وزملاء الكرام هم أكثر الناس حرصاً على تلبية المطالب وتأمين اسمى مظاهر الانجاز الحضاري ، ولكني وبدافع الإيمان بعمدا الشورى والعمل بروح الفريق رأيت أن أذكر الحكومة الرشيدة بالأمور التالية : —

اولاً : على صعيد الخدمات والمرافق العامة فقد حظيت محافظة البلقاء كثيراً من سائر محافظات المملكة ، بنصيب جيد من هذه الخدمات لكن جلاء الصورة ، واكتمال المسيرة ، يتطلب منا تنمية هذه المرافق وتطويرها بشكل يتناسب مع التطور الحضاري ، الإنسان ومادة هذا البلد ، واننا نأمل من الحكومة الموقرة أن يكون اهتمامها بالقرية والريف موازياً لاهتمامها بالمدن والعاصمة

على مجال الطرق ، هناك العديد من هذه الطرق التي هي بامس الحاية إلى التعبيد والتوسيع والصيانة المستمرة ، خاصة بعد ازدياد حركة النقل عليها أمام تزايد اعداد السكان وارتفاع مستوى متطلباتهم المعيشية المختلفة ، ومن هذه الطرق التي هي بحاجة إلى التعبيد

- ١ — طريق الحدادة وطولها ( ٥٠٠ ) متر .
- ٢ — طريق بيوضة/سيل الزرقاء .
- ٣ — طريق ميسر الشرقية وطولها كم واحد
- ٤ — طريق الخارجة وطولها كم واحد .
- ٥ — طريق ابو الفتول وطولها كم واحد .
- ٦ — طريق ملحس المدرسة وطولها كم واحد
- ٧ — طريق مرج يرقا وطولها ٢ كم .
- ٨ — طريق جريش/حوض العزب وطولها ( ٤٠٠ ) متر فقط .

- ٩ — طريق ظيرة الصبيحي ( ١٠ ) طريق بيوضة الشرقية ( ٢٠٠٠ ) الدخيتات .

لما الطريق التي هي باجة ماسة إلى الفتح ١٠٩ — طريق حجرة السلط — عيرا ويرقا الغور ، حيث تم فتح جزء من هذه الطريق وتبقى منها حوالي خمسة عشر كيلومتراً فقط ، ولهذا الطريق أهمية خاصة باعتبارها طريق رئيسية تربط أراضي الشفا الزراعية بالغور وتعمل على اختصار المسافة إلى حد كبير مما يسهل عملية نقل الحاصلات الزراعية ويفتح إمكانية استغلال مساحات واسعة من الأراضي الزراعية المعطلة لصعوبة الوصول إليها واستخدام الآلات الزراعية فيها كما أن هنالك العديد من الطرق الفرعية الأخرى والتي مضى على فتحها أكثر من خمسة وعشرين عاماً ولا زالت حالها كما هي ، بالرغم من حاجتها الماسة إلى التوسيع بعد تزايد اعداد السكان وتزايد الخدمات اليومية للمواطنين ومثال ذلك تلك الطرق ، طريق المارضة ، الصبيحي ، بيوضة ، سيحان ، سوميا ، علان أم جوزة ، وكذلك طريق السلط — بطنا ، يرقا ميرا ، وادي شميب .

هكذا من الأشغال

ثانياً : أما فيما يخص مياه الشرب فأتى ان اذكر بالخير الجهود الطبية التي تبذل لتأمين الماء لبعض قرى المحافظة ، وارى في الوقت ذاته ان مؤسسة مياه الشرب تصنع خيراً ان هي ركزت اهتمامها على تقوية مصادر المياه الحالية والبحث عن مصادر بديلة عن طريق حفر الابار الارتوازية ، وتقوية مياه الينابيع .

وبودي هنا ان اؤكد ان ماء الشرب هو المطلب الاساسي الاول لكل مواطن ، خاصة اذا ما عادت بنا الذاكرة الى ما عانته محافظة البلقاء ككل ومدينة السلط بالذات من نقص واضح في مياه الشرب خلال السنوات الاخيرة .

#### اما في مجال التربية

ارى ضرورة فتح صف ثانوي للثلاث بمدرسة برقما ، وفتح صف ثانوي للذكور في مدرسة الصبيحي ومدرسة الصبيحي وهي منطقة الوسط الى ثلاثة مدارس اعدادية اذن أصبحت بحاجة الى مدرسة ثانوية .

ثالثاً : أما في مجال الإنارة ، فمن المعروف ان محافظة البلقاء عاشت طوال السنين الماضية ولا تزال محرومة من الإنارة بالكهرباء عدا بعض المدن الرئيسية فيها .

هذا وقد طالعنا خطة التنمية الخمسية بمشروع انارة مناطق الاغوار وهذا انجاز رائع يعتز به كل مواطن ، لكن هناك العديد من القرى الاخرى والتي لا زال مواطنوها يتبرسون مساكنهم باللوانيس لئلا هي الاخرى ان يشعلها مشروع النور .

#### رابعاً : في مجال الصحة

ارى ضرورة فتح عيادة واحدة الى القرى الثلاثة التالية :

- ١ - قرية نصيب
- ٢ - قرية جريش
- ٣ - قرية حليتون

أما في مجال الخدمات البريدية ، فقد قامت وزارة المواصلات عملاً بتقديم قدر من هذه الخدمات للعديد من قرى المحافظة ، لكن هنالك بعض القرى الاخرى والتي نحتاجها ماسة

الى الخدمات البريدية بشكل يتمشى مع احتياجات ومتطلبات مواطنيها ، ومثال تلك القرى . قرية ابو حديد ، وقرية الدخيل، قرية شعنتا ، قرية ميسر الغربية وقرية وادي شعيب قرية مجدلا .

كما ان هنالك بعض القرى التي تتطلب حاجة سلكيةا ورفع مستوى الشعب البريدية فيها الى مكاتب بريدية ومثال ذلك قرية عيرا .

خامساً : أما على صعيد الخدمات الزراعية فهناك بعض من قرى المحافظة تتطلب حاجتها افتتاح مكاتب ارشادية زراعية فيها تعمل على نشر الوعي الزراعي بين مزارعيها ومثال تلك القرى .

بلده ماحس . قرية عيرا . قرية بعلنا ، قرية يرتقا .

أما على المستوى العام فأتى اريد ان اذكر دولة الرئيس بإيجابية دعم اتحاد المزارعين في وادي الأردن ، نظراً للدور الكبير الذي يكن ان يلعبه الاتحاد اذا ما توفرت له كل اسباب الدعم والمساعدة تمكنها له من تادية الاهداف التي من اجلها قام الاتحاد .

وباعتبار مشكلة تسويق الحاصلات الزراعية، هي المشكلة الاولى التي تواجه مزارعنا الاردني بشكل عام ، مما يعرضه للخسارة في اغلب المواسم نظراً لارتفاع نسبة الانتاج وعدم توفر الاسواق الكافية لامتصاص مزارعنا المحصول

لأني ارى ربح الطاقة لمصنع تعليب البندورة وانتاج سياسة مدروسة على صعيد المصنع المذكور ، سوف يكون هاملاً هاملاً في تخفيف حدة الازمة التي يواجهها مزارعنا الاردني ، كل عام نظراً لما يلاقه من صعوبات في تسويق حاصلاته وانها مهمة انسانية ان يساهم المصنع في استهلاك نصيب معين من الانتاج .

#### دولة الرئيس

السيدات والسادة الاعضاء المحترمين . اكرر شكري وتقديري لدولة الرئيس وحكومته الرشيدة راجياً ان يظل مبدأ الشورى شعارنا على مر الزمان لما فيه خير ابلنا وصالحها

العام ، في ظل توجيهات باني نهضة هذا البلد ورائد امجاده الحسين العظيم . كما نأمل من دولة الرئيس ان تفسر هذه الاحلام الى حقيقة على راي معالي ضيف الله الصمود .

والسلام

— ٣ —

#### دولة رئيس المجلس :

كلمة معالي الدكتور محمد عضوب الزين

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس . . زميلاتي وزملائي اعضاء المجلس .

من مفهوم القسم الذي اقسبه كل مناسا ولكي نعطي الوطن . . والمواطن حقه بما اراده ويريده جلالة الحسين فأتني اقول :

ان كل ما قيل من قبل دولة رئيس الوزراء واعضاء الحكومة شيء جميل لما بين ايديهم من المال وقليل بالنسبة للمواطن كما هو يامل وتدل ان ابدى بعض الملاحظات اود ان اؤكد على فتاعات ثابتة لا تتغير في ذهني الا اذا ثبت عدم جدواها .

اولاً : لان كل قرش ينتج من خيرات هذا البلد من حقل أو منجم أو مصنع انه افضل من مئات الالوف من نظيره مونا أو هبة أو حتى قرشاً فيه منته .

ثانياً : ان الخدمات الضرورية للمواطن هي التي تزيد عن مرى الثقة بين المواطن والمسؤول وتحول طاقاته الفكرية والجسدية الى انتاج وابداع وهذا ما نصبو اليه دوماً .

ثالثاً : ان المشاريع الانتاجية والخدمات الضرورية شيان متلازمان يكملان بعضهما فأن وجدا ستجد حصيلتهما عند المواطن الايبان والانتفاء لهذا الوطن .

#### دولة رئيس الوزراء :

لأني لست بمن يتخندق وراء مشكلة عابرة هنا أو هناك لأنني اعتبر كل قصور في خدمة المواطن في كل قرية من قرى اربنا الحبيب هي مسؤولية تقع على كاهل الحكومة كما هي امانة في عنق كل عضو من اعضاء المجلس .

لذلك ارى في القطار الصحي بان كسل العيادات المنقرقة في القرى لا تفني ولا تسمن من جوع . جهد ومال ضائع للدولة وعدم مردود بالرعاية الصحية للمواطن . شيء اعز به كموطن بالريف وكطبيب ونكرة المراكز الصحية التي انبثقت في الخطة الثلاثية والتي تحتوي على الطب الوقائي والعلاجي شيء جميل جدا ولكن لا بد من عدالة التوزيع وسرعة في التنفيذ .

وانني ارى ان المدارس الابتدائية في القرى لا تزيد عن نحو الاربعة وهذه حقيقة يعرفها كل من يعيش في الريف . او يتعايش معه ليس قصور بالمعلم او الطالب ولكنها صفوف مجهزة بمعنى يدرس المعلم ستة صفوف في غرفة واحدة بالإضافة لعدم وجود السكن لهذا المعلم .

اقول هذا لاننا نود من طالب الاردن في السبعينات كما كان في الخمسينات والسينات من حيث المستوى العلمي الجيد والخلق القويم .

وفي قطاع التكوين : اود ان اقصرها على نقطة واحدة فقط .

انه لا يهمني من يملك بالاب المشاية لانه يحصل على ما يريد ولكن اهتمامي لمن يملك ستون او سبعون راساً من المشاية لانه لا مهنة له غيرها ويربها ليطعم اولاده خبزاً .

واود ان اقول بان في الاردن سوق سوداء تسمى سوق حلف الحلال يشترى الطن من الملاحين بـ ( ٣٠ ) ديناراً ويبيع بخمسون ديناراً .

والنقطة الثالثة : نعقب على اهل ريفنا لهجرتهم قراهم والذهاب الى المدن ولكني ارى ان تلوم وزارة الصناعة والتجارة لعدم توزيع رقعتهما الصناعية لتشمل الريف . ولعمري بان مواطن الريف اذا وجد كسب الميش والخدمات الضرورية فانه من اكثر شعوب ابلنا العربي يتسكك بارضه وحبا لوطنه والنظام حول قيادته .

#### دولة رئيس الوزراء :

هنا تقاطع دولة رئيس المجلس قاتلا الخطاب دائما للمجلس او لرئيسه .

هكذا من المأهول



كنت صاحب الاقتراح بالطلب من دولتكم  
بالغاء بيان حول السياسة الداخلية ولمعرفتي  
الشخصية عن دولة رئيس الوزراء من علة  
النفس ونداء اللسان وكلم الغيظ ما يجعلني  
أقدم بالشكر والتقدير له ولاعضاء حكومته لفتح  
الباب على مصراعيه لتجعل فتوات تفكيرنا واحدة  
تنصب لمصلحة الوطن والمواطن .

ولتظهر كما ارد جلالة الحسين ان تكون  
دائما .  
وشكرا .

— { —

دولة رئيس المجلس :

الكلية الى سعادة السيد علي البشير ليتفضل  
سماعة السيد علي البشير

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

مرة ثانية تعرب عن شكرنا لدولة رئيس  
الوزراء وزملائه الكرام لاحاطة هذا المجلس  
بالسياسة الداخلية للحكومة . هذا النهج بن  
التعاون بين الحكومة والمجلس ان دل على شيء  
فانها يدل على المشاركة الفعالة بروح الديمقراطية  
السليمة والحوار الهادف البناء الذي يمكن ان  
تتباين معه الابتكار والجهودات فيما لخصائص  
الواقع الذي نعيش فيه لكنه سيبي محكوما  
بمستوى ونواميس المصلحة العامة بعيدا عن  
الانفعال والادعاء بالقدرة والميزة ، لا شك ان  
وبعد ان استمعنا لبيان دولته وتقارير السيادة  
الوزراء فاننا نشعر ان سياسة الحكومة في هذا  
المجال كانت سعيها جادا وجهدا متواصلا لرفع  
المستوى وخدمة المواطن ذلك هو الواقع الذي  
يراه اي انسان عاقل رؤية المواطن والمسؤول  
على حد سواء المواطن الذي له حق التقييم  
والطموح بعيدا من السلبية والاحكام القاسية  
والمسؤول الذي شارك هذا المواطن طموحه  
لكنه من خلال النظرة الكلية لحاضر المجتمع  
وأمناد استناب نهضته بالقدرة المؤثر والنمى  
المالى المتيسر ونحن اذ نجد ان العالم الذي نعيش

احدائه اليوم هو عالمان عالم معاصر مزدهر وعالم  
في طريق التقدم والبناء والازدهار الاخذ في النمو  
كدولة من الدول النامية بحاجة الى التطور فسي  
جميع الميادين ليلحق بالمجتمعات المتقدمة وهو  
اذ يواجه بين الفترة والاخرى بعض التحديات  
والمعوقات فانه ومع ذلك على امكانيات جيدة  
يمكن ان تبشر بنفع عمليات التنمية الى الامام  
والمأمول ان تتحقق الامنية الغالية التي ما زالت  
تراود كل مواطن منذ زمن بعيد بان يصبح الاردن  
مجتمعا انتاجيا ذات اكتفاء ذاتي يقلل من الاعتماد  
على المساعدات الخارجية وهي الامنية التي سعت  
اليها الخلقتان الثلاثية والخمسية واراها ان  
ان تجعلنا منه بناء قويا في صرح الوطن العربي  
الكبير ولن يحول دون ذلك ما هو تدره الان ملكا  
وحكومة وشعبا بان يتحمل التبعات الكثيرة بما  
فيها من ردود على مسيرته التنموية وبنيتها  
الاقتصادية لكنه اذ يشعر بواجب وقديسة هذه  
التضحيات فانه يؤكد على اداء نصيبه في النضال  
العربي على مر العصور لا يفرغ اذا وقتت العجلة  
او سارت ببطء ولا يياس اذا اصابته هزيمة او  
نكسة فالمعروف ان الامال لا تتحقق جزائا ويقتدر  
ما يتسع الامل يرتفع الثمن ويقتدر ما تبصر  
الجواهر وضوح العلاقة الحتمية بين ما تدفعه  
من تضحية وما تحققة من ابل ترتفع الامة فوق  
ظرونها وتعود تعمل وتبني من جديد .

دولة رئيس الوزراء ، لا ينكر عليكم احد  
وكما ورد في بيانكم انكم انبرتم لمعالجة المشكلات  
الاقتصادية والاجتماعية والانسانية التي واجهتها  
حكومتكم وحققتم خلال السنتين الماضيتين  
مشكوريين منجزات ومغا للوارد المالية المتاحة  
سواء على صعيد المشاريع القومية الكبيرة  
او الخدمات الاجتماعية في مجال التعليم والصحة  
والمواصلات والاشغال وغير ذلك من المنجزات  
الواردة في التقارير وعلى صعيد رعاية طلائع  
هذه الامة واجيال المستقبل بصورة تنعكس على  
سلوكهم في هذا المجتمع وتحببهم من كل ضياع  
وانحراف واعداد وزارة التغذية والشباب والوسائل  
الكفيلة بذلك حيث أكد جلالة الحسين ان راسل  
بلدنا اللتين ومادة التنمية فيه وهدنها هو  
الانسان وبالطبع فان الشباب الصاعد هم النشة

الاداري يمارس صلاحياته في بعض القضايا  
البعيدة عن الولاية العامة للقضاء بموجب قانون  
يمن لهذه الغاية ويكل له صفة القاضي الاداري  
الذي يطبق اصول القانونية الكلية بتحقيق  
العدالة . اما بالنسبة للخدمات الاجتماعية فاننا  
نرى :

اولا : تنفيذ هذه الخدمات بشكل يتلائم  
مع اهداف الخطة الخمسية اذ ان بعض الخدمات  
الاجتماعية ضرورية للمشاريع القومية الكبيرة  
المذكورة في الخطة الخمسية .

ثانيا : تطبيق اللامركزية بشأن اعداد  
خطط التنمية المحلية ومما قاله سمو الامير حسن  
مرة في طذا الصند ما يلي « ان الحكومة المركزية  
تقوم باتفاق مبالغ ضخمة على مشاريع مختلفة  
دون وجود دراسة لتقييم البعد المالى لهذا الاتفاق  
في مجال الخدمات الاجتماعية فلو كانت هناك  
وحدات تخطيط في المحافظات تقوم بتلمس  
احتياجات المواطنين ومتطلباتهم وقامت بوضع  
صيغة خطة تنمية محلية ونافستها مع المسؤولين  
في الحكومة المركزية وخاصة المشرمين على وضع  
خطة التنمية القومية لامكن توفير مبالغ كبيرة  
واستطرد سموه قائلا : اهم ما سنواجهه من  
تساؤلات عند اجتماعاتنا مع الممولون الاجانب  
عندما يسألون هل تعكس خططكم الواثمة  
الاجتماعي » يضاف الى ذلك ان المادة ( ٣١ ) من  
نظام التشكيلات الادارية والتي تنص على انه  
لكل محافظة ميزانية خاصة يعدها المحافظ مع  
المجلس التنفيذي والاستشاري لم تطبيق وعلى  
ما اذكر الا مرة واحدة . ودولة رئيس الوزراء  
وباعتقادي انه تولت لديه القناعات الكلية  
بعد اجتماع جلالة الملك المعظم ودلته بالحكام  
الاداريين .

ثالثا : اعادة النظر في التسييمات الادارية  
وحدات الحكم المحلي كالمجالس القروية  
مكترا ما يكون بعضهم نتيجة لطبيات فردية  
وشخصية فالاصل ان تكون هذه التسييمات  
وحدات الحكم المحلي نتيجة لدراسة علمية  
مستفيضة تتأثر بحركة السكان والنمو الاجتماعي  
والاقتصادي الذي يؤدي الى خلق وحدات ادارية  
بشكل منسق ومنظم بحيث لا يضعف هذا التسييم

الريادية لهذا الانسان وروحه الوثابة وشملت  
الضئنة وهم بالتالي ابل امة ، وفي الوقت الذي  
نجل فيه ونقدر هذه الجهود الخيرة فاننا مع ما  
قاله دولته في بيانه باننا يتطلع الى ظروف احسن  
والى قيام مناخ اكثر ملائمة لوضع القناعات  
الاصولية المنظمة باستكمال الخطوات التي نرجوها  
لبلدنا موضع التنفيذ سيما وان التغير الذاتي  
التمثل بالوعي الاجتماعي اخذ يتسع اتساعا  
لا يتواءم مع التغير الموضوعي المتمثل بالانتاج  
والخدمات والا هم من ذلك ان هذه المشكلة  
اصبحت تأخذ بعدا جديدا بحيث اصبح المواطن  
معنيا بلومور التنمية وتوفير حياة معاشية افضل  
اكثر من عنايته باي شيء اخر ، ازاء هذا المفهوم  
فاننا نرى ان نعرض بعض الاقتراحات والاراء  
التواضعة مقتصرنا ذلك على جانب من الحريات  
الامة والخدمات العامة . فبالنسبة للحريات  
العامة نلاحظ ومنذ سنين ان بعض القوانين  
والانظمة اخذت تنص صراحة على عدم الطعن  
في اي قرار يصدر استنادا لنص في هذا القانون  
او النظام امام القضاء الاداري وعلى سبيل المثال  
شؤون الموظفين المتعلقة بكيفية انتهاء خدماتهم  
وكذلك القرارات المتعلقة بامور الصحة علما  
بان القضاء الاداري المتمثل بمجلس الدولة او  
محكمة العدل العليا هو اعلى مراتب تطبيق  
الديمقراطية والكر وقيل سنوات على اثر زيارة  
وزير العدل التونسي للاردن وبعد اطلاعه على  
قرار محكمة العدل بشأن وكيل وزارة اهيل على  
التقاعد ان قال : حقا ان الاردن يتميز عن غيره  
من الدول العربية حيث تتجلى به معاني  
الديمقراطية والعدالة .

ولا اعتد ان الظروف السائدة الان هي  
غيرها في السابق استندتم لمثل هذه النصوص  
في القوانين والانظمة ، جانب اخر ان الحكام  
الاداريين يمارسون صلاحية الحبس استنادا  
للقوانين الاستثنائية والتعليمات العرفية سواء  
في القضايا الفردية او ذات الصيغة العامة التي  
تستدعي استخدام مثل هذه القوانين ولما كانت  
هذه القوانين قد جاءت في حالات وظروف خاصة  
فغلا عن ان محكمة العدل العليا قد التفت  
القرارات الضائرة استنادا لهذه القوانين  
والتعليمات لذا مآتي ارى ولكي يبقى الحاكم

هكذا من الشاغل

الاساسية فيها ومجموعة من الخرائط التوضيحية يبين فيها وبإشارة مميزة كل نوع من انواع الخدمات .

خامسا : العمل على انشاء مراكز خدمات مشتركة بين المجالس البلدية والتروية في المنطقة الواحدة ذات الحاجات والمشاكل المتقاربة ودعم هذه المجالس سواء عن طريق صندوق تولى الخدمات الضرورية للمواطنين واخراج مشروع قانون البلديات الجديد الى حيز الوجود والسعي بنص على تعيين نصف الاعضاء من قبل الدولة لتطعيم بعض المجالس بكفاءات علمية وفنية يمكن ان تنقل اليها بسبب الظروف المحيطة بها حيث ثبت على الطبيعة الحاجة لتنفيذ مثل هذا القانون ولكي تصبح هذه المجالس بما تقدمه من خدمات عوناً للدولة لا عبئاً عليها وهذا ما جاء بتوصيات مؤتمر البلديات الذي ترأسه سمو الامير حسن .

سادسا : اعتماد خطة علمية مدروسة لنشر بعض المصانع من نوع خاص وما يمكن في مختلف انحاء المملكة فيما اذا توفرت الجدوى الاقتصادية للصناعة بشكل عام وللمصنع بشكل خاص وباعتقادي ان حشد المصانع على طريق الزرقاء عمان كان له بعض السبلبيات يجب ان لا تتكرر .

سابعا : حل مشكلة املاك الدولة خاصة ما يقع منها داخل المدن الكبيرة كالزرقاء وانشاء الكثير من المواطنين الابنية عليها وذلك بدمم دائرة الاراضي بالفرق المساحية التي تسرع بهذا الحل وبالشكل الذي تراه الدولة مناسباً سواء بتقويض هذه الاراضي لمواطنين ومن اسس قانونية عادلة او بقاها كلية او بعضها للدولة مع العمل بشدة على حمايتها .

ثامنا : تالافيا للمحاذير التي وردت على لسان بعض الخبراء في ندوة السياسة المثالية مانه يجب العمل على تأمين مصادر جديدة لمياه الشرب في انحاء المملكة وذلك بالشكل الذي دما اليه سمو الامير حسن بالاهتمام بالايار والغابسة السوداء الصغيرة واعداد دراسات لحفر ابصار ارتوازية على اعناق ابعدهم بحثاً عن المياه الجوفية وكذلك دمم القرى لتجديد الشبكات المثالية داخلها خاصة قرى بني حبيدة في ناحية ذيبينان .

من الامكانيات والموارد ويشتت من الجهود بدلا من ان يحقق تظافرها ، فكل تقسيم للوحدات الادارية يجب ان يخلق تكاملاً اقتصادياً وتكاملاً اجتماعياً بين هذه الوحدات ويتصل اتصالاً وثيقاً بالتقسيمات الاخرى التي تسير عليها بتيمة الوزارات كالصحة والزراعة واغراض الابن عند تقديم هذه الوزارات والدوائر خدماتها للمواطنين بمعنى ان يكون هذا التقسيم قد جاء لاغراض الصحة والزراعة والامن وجب مع مراعاة الدولة التي تقدم خدمات للمواطنين وليس لاغراض الادارة فقط وعلاقتها بالوزارة المعنية بها يشاف الى ذلك ان هناك مبادئ عامة يجب الاسترشاد بها عند دراسة التقسيمات الادارية منها : تحديد عدد الوحدات الادارية في المملكة وهي تؤخذ على اسس ثابتة كعدد السكان والاعتبارات الجغرافية والاقتصادية بحيث تتساوى هذه الاسس في جميع المحافظات ام تؤخذ كل محافظة على حدة وتراعى ظروفها من جهة الكثافة السكانية والاتساع في المساحة والتفاوت في الإيرادات ووجه النشاط الاقتصادي والزراعي والصناعي كذلك الامر بالنسبة الى تحديد انسب وضع للعلاقات بين هذه الوحدات لئلا يكون مركزها هرباً تخفص معه الوحدة الادارية الصغرى للوحدة الادارية الاعلى ام لا مركزية انقية تتبع به كل وحدة ادارية بكيانها الخاص وصلحياتها مع خلق التوازن بين هذه الوحدات مروراً بالصغر وحدة الى الوحدة الادارية الاعلى الى الحكومة المركزية

رابعا : اعتماد الدراسة الموجودة في وزارة الداخلية من الخدمات الاجتماعية والتي كانت بتوجيه من سمو الامير حسن شاركت فيها الحكومة ومحافظ البلقاء المركزي ورئيس المجلس القومي للتخطيط ومدير دائرة الميزانية ومدير دائرة الاراضي والمساحة والحكام الاداريين اسفرت عن تحديد القاييس والمعايير لادنى مستوى من الخدمات الاساسية الواجب توفرها في كل مدينة وقرية وتوزيعها متكافئاً عادلاً وقد بنى ذلك واستخلص من الامور التالية وهي اجراء مسح شامل للخدمات الاجتماعية في جميع انحاء المملكة ومسح شامل أيضاً لهذه الخدمات في كل محافظة على حدة حسب وحداتها الادارية وجداول تقسيم توزيع المدن والقرى حسب دوائر الخدمات

جميع الخدمات ضمن الامكانيات المتوفرة التي جاء ذكرها بتقرير المحافظ والحكام الاداريين فيها والتي رفعت الى الجهات المسؤولة والتي جاءت ترجمة عن رغبات الناس في تلك المحافظة بالاضافة انني كلفت ان استوضح من معالي وزير البلديات عن تنفيذ مشروع المجاري في مدينة السلط وبعض الشكاوي الفنية في التنفيذ ولماذا لم يشمل كافة الاحياء عليها بان جلالة الملك المعظم قد امر بان يشمل هذا المشروع جميع احياء المدينة والسؤال الثاني والذي استطيع به الكل عفراً لكنه وبدافع ما سلك وان قلت الاصل بان توزيع الخدمات والمشاريع توزيعاً متكافئاً على جميع انحاء المملكة فان اهل محافظة البلقاء يشعرون بان كل محافظة قد اقتصت بشروع حيوي كبير الجامعة في محافظة العاصمة ومثلها في محافظة اربد وكلية الشهيد فيصل في محافظة الكرك وكلية للشرطة على ما اعتقد مستشفاً في محافظة معان والسلط تامل ايضاً ان تختص بشروع حيوي مثل هذه المشاريع ، وخاتماً اذ نكرر شكرنا لدولة رئيس الوزراء والسادة الوزراء غاننا ننطق من مفهوم المواطن الاردني الذي غطر بطبيعته على الوفاء ويقر دائماً بالتقدير والعرفان لكل مسؤول وضع ولو لبنة واحدة في عملية الاممار والتقدم ومن يأتي ليضع اللبنة الثانية وهكذا الى ان نرى اردننا يعمه الرخاء والازدهار والحياة الكريمة حيث يتطلع الجميع باستقامة واخلال لدوره الوطني في تكوين الضمير الاجتماعي لهذا الشعب واثراء ارضه الطهور بالبذل والعطاء المبنيين على الولاء والانتهاء في ظل هدى المبادئ السامية والقواعد الخالدة التي رسبها وارسى جذورها جلالة الراشد الباني الحصين المعظم .

والسلام .

— ه —

دولة رئيس المجلس :

الكلية الى سماعة السيد حماد المعايطة ليتفضل

تاسعا : اعطاء اولوية عاجلة وتنفيذ سريع لشبكات المجاري في بعض المدن خاصة المدن التي اصبحت مياه الشرب فيها مهددة بالتلوث .

عاشرا : صيانة بعض الطرق القروية التي اصبحت كثير منها غير صالح واعتماد اسلوب اخر في تعبيد مثل هذه الطرق يجعل استمرارية صلاحها اطول مدة .

الحادي عشر : التقليل ما يمكن من انشاء المعادات الصحية الا اذا اقتضت ظروف وحاجة قرية معينة والميل الى انشاء مراكز طبية بدلا عنها

الثاني عشر : قيام وزارة السياحة بوضع خطة تكل فيها دراسة الوسائل التي تؤدي الى تشجيع القطاع الخاص لان يشارك القطاع العام بانشاء الاباكن السياحية في مختلف انحاء المملكة المعدة لهذه الغاية كالفنادق والمنتزهات والممبل على تنفيذ ما سمعناه من تنسيق بين الاردن وبعض الدول العربية المجاورة كسوريا لدفع عجلة السياحة الداخلية والعربية والاجنبية في الدولتين من خلال توصيات مؤتمر وزراء السياحة العرب الذي كان للاردن دوراً بارزاً فيه وكذلك الامر بالنسبة لزيادة اسعار الخدمات والحاجيات التي تقدمها المنتزهات والاستراحات للسائح وعدم التقييد بالاسعار المقتنة بشكل تزد على اسعار مظهرها في السوق المحلي الموجودة فيه هذه المنتزهات والاستراحات وتخفيض مدخول الوزارة منها .

الثالث عشر : احكام الرقابة الفعالة التي ينجم عنها تحديد المسؤولية بالنسبة لتنفيذ مشاريع الدولة وانشاء ابنياتها وما يمكن ان يحدث من اخطاء اثناء سير العمل بها الامر الذي سيضع معه حد لتساؤلات المواطن وشبهاته .

الرابع عشر : اخراج الاقتراح بتقسيم مدينة عمان الى بلديات بدلا من الدوائر الحالية الى حيز التنفيذ بحيث تمنح المخصصات والصلاحيات الكافية لمعرفة بشكل كل حي من احيائها والعنرة على تادية الخدمات له بشكل يتساوى ومعرض خاصة الاحياء الشرقية والجنوبية اما بالنسبة لمحافظة البلقاء فتبني اطالب بتقليد



السيد حماد المعايطة

بسم الله الرحمن الرحيم  
دولة الرئيس ، حضرات الأخوان الكرام

— أن صورة الغد الشرق التي يتطلع اليها المواطن الاردني في هذا البلد العزيز هي صورة مشرقة وزاهية وبناءة يعون الله ويفضل قيادة جلالة قائدنا العظيم وسهر حكومته الرشيدة وبعد ان سمعنا بيان دولة الرئيس عن السياسة الداخلية وخاصة في مجال البناء والاعمار . ومع تقديرنا وشكرنا لجهود الحكومة الرشيدة في كافة مجالات العمل وتقديرنا لامكانياتها المالية فانه ومن خلال رؤيتنا للخدمات العامة في محافظة الكرك فانني اطرح بعض الاقتراحات على الحكومة للمشايير الهامة والضرورية في عدد من المجالات املا ان تجد العناية والرعاية من الحكومة الرشيدة مع دعائنا لله ان يحفظ هذا البلد العزيز وان يصون قائدنا العظيم وان يوفق الحكومة

( ١ ) ففي مجال الحكم الاداري اقترح منح الحاكم الاداري صلاحيات اوسع وتخصيص موازنة مستقلة للشاريع في المحافظة يجري الصرف منها حسب الاولويات وبرأي المجلس التنفيذي والاستشاري والاخذ بتقارير الحكام الاداريين من المشاريع والخدمات لانهم يعيشونها على طبيعتها .

( ٢ ) اقترح ان تتطلع الحكومة الرشيدة بعين العناية والرعاية لحفاظة الكرك وخاصة في هذا العام حيث اصابها الجفاف من كافة جوانبه .

( ٣ ) انطلع الى المشاريع الصحية فارجو ان تتكرم الحكومة للاستعجال بفتح مستشفى ابو حور ليخفف الضغط على مستشفى الكرك الحكومي الضيق الذي لا يتسع للاعداد الهائلة من المراجعين .

( ٤ ) واقترح على وزارة التربية والتعليم ان تناسب عدد البعثات مع عدد الخريجين من ابناء المحافظة والاخذ بالمدلات .

( ٥ ) تنفيذ مشروع مجازي مدينة الكرك الذي اصبحت يهدد مبيد المياه ويهدد المساكن في المدينة .

( ٦ ) هناك خمس قرى تقع على خط الغور تعاني الامرين من قلة الماء علما بان مصادر المياه متوفرة وقريبة من هذه القرى ولا تبعد بعضها عن بعض اكثر من ثلاث كيلو مترات وهي سكا ، سمرا ، البقيع ، بوما والمبطلية .

( ٧ ) دعم الجمعيات الخيرية في المحافظة وخاصة اتحاد الجمعيات .

( ٨ ) توزيع الاراضي الاميرية في المحافظة وابعاد صيغة لتمليكها على المواطنين .

وهناك مشكلة اراضي الغور في موضوع البيع والنراغ حيث لا يجوز حاليا البيع او الفراغ بالطرق الرسمية .

توزيع اراضي منطقة ابو حور الاميرية على المعلمين والضباط المتقاعدين والموظفين بأسعار رمزية ليقيموا بالبناء فيها لتخفيف أزمة السكن الحاصلة في المحافظة .

تحديث قانون البلديات بحيث يسير التطور الذي يعيشه بلدنا ودعم صندوق قروض البلديات الذي يمول مشاريع البلديات والمجالس القروية .

وبالختام اسأل الله ان يوفق الحكومة الرشيدة بتنفيذ المشاريع الحيوية في الاردن العزيز وشكرا .

— ٦ —

دولة رئيس المجلس

الكلية الدكتور ربيع مليتنضل

سعادة الدكتور محمد احمد ربيع

دولة الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قبل مناقشة بيان دولة رئيس الوزراء ، واصحاب معالي الوزراء بشأن السياسة الداخلية للحكومة ، اجد لزاما علي ان اتقدم بالشكر العميق لما قدمته هذه الحكومة من انجازات في كافة المجالات الداخلية ، والخدمات البريدية والتعليمية والصحية .

ايها السادة :

في معرض مناقشة السياسة الداخلية لا بد من التركيز على ابرز المشكلات التالية التي تحكم تسيير كافة المرافق وتوجيهها في مسارها الصحيح لتحقيق الاهداف المتوخاة من كافة الخدمات بما يعود على المواطنين بالنفع والطمانينة .

١ - الانتقال من مجتمع الخدمات الى مجتمع الانتاج

يلاحظ ان هذا الشعور لم يجر العمل لتطبيقه بشكل فعال ولا زالت البلديات والمجالس القروية عالة على صندوق قروض البلديات ولا زالت الطرق الرئيسية والطرق الفرعية ، ومشايير مياه الشرب والابنية المدرسية في القرى عينا على موازنة الدولة والذي اقترحه ايجاد مشاريع صناعية على مستوى القرى لتكفي ذاتيا ما يمكن ولتقوم بتغطية نفقاتها العامة .

٢ - الانتقال من الادارة المركزية الى اللامركزية

ان التخصصات التي ترصدها الدولة لتسيير الخدمات في كافة المرافق ، يعطل انجازها الروتين وتترك الصلاحيات . واذا اردنا المزيد من سرعة الانجازات لا بد من تطوير قانون الادارة المحلية بحيث تعطى الصلاحيات الواسعة للحكام الاداريين ليتمكنوا من تنفيذ المشاريع اللازمة لتطوير الخدمات في كافة مناطق المملكة .

٣ - محاربة الانحرافات الاجتماعية والجرائم

انني اذ اؤكد قول دولة السيد رئيس الوزراء في هذا المجال ورغم ان عدد الجرائم في الاردن ما زالت بعيدا عن المعدل اذا ما قيست نسبها بغيرها من الدول الاخرى .

فانني اعزو هذه النسبة الى ضعف التبسك في العقيدة الاسلامية في كافة جوانب الحياة مما سبب انتشار مظاهر الجريمة والانحرافات الاجتماعية مجرّات السرقة والقتل والمخدرات والاختلاس ، انما يمكن كبحها والتقليل من اثرها ومظاهرها ، بتعميق القيم الروحية والخلقية وتغيير القوانين والانظمة التي تسهل الجريمة ،

وتساعد على عدم الاستقرار الاجتماعي . وبهذه المناسبة لا بد من التركيز على محاربة العوامل التي تساعد على نمو الاتجاهات الاجرامية واخطر تلك العوامل تفكك الاسرة ، والمؤثرات الاجتماعية المنبثقة بالفقر والفساد الخلقي والمؤثرات الاعلامية المنبثقة بما يعرض في السبيل والظفار ، وما ينشر في الصحف والمجلات الخبيثة .

وعليه فانني اناشد الحكومة بتشكيل مجلس اعلى للتوجيه ليضع سياسة عامة للوسائل المؤثرة على نمو وسلوك الفرد في البيت والمدرسة والمجتمع وتلتزم به اجيزة التوجيه والاملام في المسجد والاذاعة والظفار والصحة والتربية والتعليم .

كما اناشد الحكومة العمل على تقوية روح الصبود لدى اخواننا في الارض المحطة وربط تلك الروح بمقيدة الامة ، وان الاحتلال مهما طال لا يجوز ان يفقد ثقة هذه الامة بنفسها ولناسا في مجابهة اعدائنا الاوائل للصليبيين بعد مرور مائتي عام مظلة وعبرة .

حضرات الزملاء :

ارجو ان يسمح لي دولة الرئيس بتوجيه الاستفسارات التالية للسادة الوزراء

١ - في حقل التربية والتعليم

ارجو من معالي وزير التربية والتعليم ان يتفضل بايفساح اثر تخفيض الحصص في الخطة الدراسية الجديدة على العملية التعليمية ويسدى نجاح تجربة الدراسات الصيفية وحصص التنوية والتعمق في معالجة المشاكل التربوية كما ارجو من معاليه تقديم تفسير للاسباب التي حالت بين وزارة التربية والتعليم وبين نجاح خطة التوسيع في التعليم المهني لتلبية الحاجات القائمة والمتنطرة للمجتمع الاردني كما هي مقرر في الخطتين الثلاثية والخمسية .

وحيدا لو تكرم معاليه بتزويد المجلس بتقرير مفصل عن الابنية المدرسية في كافة المحافظات والاولوية وبيان مدى صحة ما يشاع من الابنية المدرسية المصنعة من حيث سرعة تطلها وعدم جدواها .

هكذا من أهل



٢ - في حق الخدمات والمرافق العامة

ولخص بذلك وزارة السياحة والآثار، وزارة الأشغال العامة، وزارة الشؤون البلدية والقروية

لقد حيا الله الأردن بشكل عام ومنطقتي جرش وعجلون بشكل خاص بمنظر طبيعي خلابة مما يجعل مثل هذه المرتفعات مناطق سياحية تنامي بها لبنان الأشم، وسويسرا الغرب، غفلا أعطياها مزيدا من الرعاية والعناية في خططنا التنموية. ان وزارة السياحة قامت بمشاريع كثيرة وركزت بشكل خاص على السياحة في المراكز السياحية الاثرية نظرا لوجع جعلت من هذه المرتفعات أماكن مريحة يرتادها المصطافون وبشكل خاص القادمون من دول الخليج العربي الذين يغادرون بلادهم في موسم الصيف اللاهب للترويح عن انفسهم في المناطق الاثرية في البتراء وجرش وانما في مرتفعاتنا ذات الهواء العليل والظل الظليل وهذا يتطلب التعاون مع وزارة الأشغال ووزارات الخدمات الاخرى لتذليل العقبات وتحسين شبكة الطرق والمواصلات كطريقي رأس الأفرع نجده وطريق جرش سوف عيين.

٣ - في حق الصناعة

حيذا لو تكرم وزير الصناعة والتجارة مشكورا وأوضح لنا ما هي الإجراءات التي تبتتها الوزارة لتشجيع اقامة الصناعات في ربنا الأردني حتى تحقق الشمار الذي طرح في الانتقال بهذا المجتمع الريفي من مجتمع الخدمات الى مجتمع انتاج.

دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

استحو لي ان ابين بلجة بوجزة بمسن الخدمات في لواء جرش.

١ - المياه

ان عبد سكان لواء جرش يريد علي تسعين ألف نسمة، وعند قراءه تزيد على خمسين قرية ويشتد هذا اللواء بكثرة مياهه ومع ذلك لا توجد

شبكة مياه الا في بلديتي جرش وسوف وقرية سلكب وبقية القرى لا يزال سكانها يشربون بطريقة شاقة، اما ينقله على رؤوس النساء او بواسطة تنكات الماء هذا وقد بدء بتنفيذ بعض المشاريع التي لا تزال تتعثر مثل مشروع مياه ريمون الكنة نقطة سلكب الموحد، وكان من المفروض ان يتم تنفيذه في بداية هذا العام.

ومما يجدر ذكره الان انه قد تبين مؤخرا بأن سكان بلديتي جرش وسوف محرومون من حق الشرب من مياه عيني الفسيروان والمغاسل الموجودتين في البلديتين ولا يمكن علاج ذلك الا بقرار استهلاك جزئي للمياه ويضمن حق المواطنين في مياه الشرب وينفس الوقت يضمن حق المزارعين.

٢ - الكهرباء

ان كهرباء لواء جرش حق من حقوق امتياز شركة كهرباء اريد والى الان لا يضاء الا قرية واحدة بالاضافة الى بلديتي جرش وسوف، وبقية القرى لا تزال تنتظر مثل هذه الانتارة، اللهم الا بعض المشاريع الفرعية التي تمت في عدد من القرى، اما عن ضعف الكهرباء في المناطق المضادة محدث ولا حرج حيث عشرات الاجهزة الكهربائية تلف سنويا.

٣ - الطرق

ان معظم قري اللواء ترتبط بشبكة من الطرق المعبدة، الا ان معظمها ضيق وكثيرة الحفر والطبات، والبعض الاخر لم يتم تعبيده بعد.

٤ - الابنية المدرسية

يلاحظ في الابنية المدرسية في هذا اللواء بأن المباء الاكبر منها يقع على مائق سكان القرى انفسهم ولا يتم اسلوب المشاركة بنسبة ال ٥٠% المعمول به، مما سبب ارهاق ميزانيات المجالس القروية سداد ديونها لحساب هذه الابنية.

هذا، ومما يجدر ذكره انه قررت مصلحة رياضية معلقة احدى جرش، ولكن نقلت مخصصاتها الى مكان اخر دون معرفة الاسباب، علما بأنه قد سبق وتم استهلاك حوالي اربعين توننا ونساء ملاعب رياضية عليها.

٥ - العيادات الصحية

لقد اولت وزارة الصحة مستشفى جرش عالية تستحق الشكر والثناء ولكن ما زال بحاجة الى انشاء مراكز طبية حيث لا يوجد الا مركز طبي واحد وبعض العيادات الصحية في عدد من القرى التي يتردد عليها الاطباء في بعض ايام الاسبوع.

وفي الختام اسمحوا لي ان اطرح التساؤل التالي على مسامح وزير الداخلية والشؤون البلدية والقروية عن اسباب تعثر انشاء مجلس الخدمات المقترح قبل عامين لقرى سلكب ريمون - الكنة نقطة.

حضرات الزملاء

ان ثقتنا الكبيرة بحكومتنا الخيرة ان تعمل جاهدة كما هو دأبها دوما على تقوية الاواصر بين افراد هذه الامة ليكونوا بنية واحدة متمسكين بعقيدة الاسلام السحبة، التي بها وبها وحدها يمكن لهذه الامة ان تنهض ويشار اليها بالبنان ملقوي توي بعقيدته واخلقته وان المجتمع الذي يسلك طرقا غير شريفة لبلوغ اية غاية في هذه الدنيا انا تكون نهايته الانحلال والتفسخ والزوال.

ولا يفوتني مرة اخرى ان انوه مرة اخرى بجهود الحكومة الخيرة الموصلة لرعاية شعبنا ورفعته في ظل صاحب الجلالة الحسين القائد وتوجيهاته السديدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس

ست انعام

السيدة انعام المفتي

دولة الرئيس، است ادري ان كانت كلمتي نظائية. اننا اود ان اقدم اقتراح حول التاء الكلمات لان كلمات الاخوان ثاني متنوعة وبشكل واسع وتتناول مواضيع عديدة لم تمكن من اخذ كل نقطة حتى نناقشها. اود ان اقترح انه اذا اخذنا القضايا الاساسية التي نريد ان

نرفعها للحكومة الموقرة لمناقشتها ويبيدي كل عضو رايه حول نقطة محددة حتى تنهي القضايا الاساسية والمشاريع تقدم كتابة لتادري اذا كان هذا الاقتراح في مكانه.

دولة رئيس المجلس

شكرا - ست انعام، الحقيقة المجلس بت في هذه القضية وكان الاساس ان يصبح شيء من التفرغ والتخصص في نقاط عامة. لكن يبدو ان المجلس ما دام يظل بيانات لمناقشة الحكومة ويغطي جميع النواحي لا يمتنع على اللجنة المقترحة فيها بعد ان تاخذ كل البيانات وتضع احصائية لكل موضوع وتخرج بالنقاط الاساسية. من الصعب ان تاخذ بهذا الاقتراح.

- ٧ -

دولة رئيس المجلس

الكلية للسيدة وداد بولص.

السيدة وداد بولص

دولة رئيس المجلس، دولة رئيس الوزراء،

معالي الوزراء، ايها الزملاء،

قبل ان اتول كلمتي اريد ان امقب بكلمة اقصر وهي انني فقط اليوم ساتناول الحديث من بيان رئيس الوزراء وليس من البيانات التي تليت من قبل معالي الوزراء لأنها لم تكتمل ولم تسلمها كتابيا حتى هذا الصباح لهذا السبب فقط كلمة قصيرة من بيان دولة رئيس الوزراء وأحب ان تتاح لي فرصة اخرى ان اتول كلمة اصغر تتعلق بوزارة التربية والتعليم والصحة.

لقد تفضل دولة رئيس الوزراء وقدم لنا بيانا من سياسة الحكومة الداخلية فتحدث بكل صراحة وشجول من جميع جوانب اعمال الحكومة وعن معالجتها للصعوبات التي واجهتها منذ استلام الحكم ومن تصريحاتها لمهايتها الابنية اليومية وعن تطلعاتها للمستقبل وما تصبو الى تحقيقه ان شاء الله.

وان نمو بلدنا المذهل وتطوره السريع في جميع مناحي الحياة ، بالرغم من الصعوبات وكثرة التحديات التي تحيطنا وبالرغم من المدو الطابع الذي يترتب لنا جمل بلدنا الحبيب القليلة ، فتواننا البشرية المدربة تتسابق عليها جميع البلاد العربية وغيرها والمواطنون الذين جربوا الحياة في شتى الانعالم المجاورة يفضلون العودة والاقامة في الاردن لما نتمتع به من استقرار وتقدم وتطور في جميع مجالات العمل .

لقد تمهنا من بيان دولة رئيس الوزراء ان بلدنا قد تمنا وخطا خطوات واسعة في طريق التقدم والازدهار بفضل جهود كل وزارة ومن وزاراتها . ان القيادة السليمة والرؤيا الواضحة والعمل الدائب لا بد ان تأتي ثمارها وتدفع بالبلد الى الامام ، ولكن لو نظرنا الى الجهة الثانية من الصورة لرأينا انها ليست مشرقة بما يساوي مقدار الجهد والعمل الذي بذلته حكومتنا الرشيدة ، تأمين احتياجات الشعب ورعايته .

لماذا نخطط ونعمل ونكد ونثني ، لكي نؤمن الحياة الكريمة للمواطن كلنا من كان .

ارجو من حكومتنا ان تنق من وقت لآخر وتخصص بعينها النافذة وعطها المحل وتقيم ما انجزته وقد انجزت الكثير في رأيي ، هل حققت هدفها وهو تأمين الحياة الكريمة والهئية للمواطن وان وجدت بعض التناقض فما هو سببها يا ترى .

ان أبرز سبب هو نقص الاتصال والتفاهم بين القادة والمقادون ، بين الخادم والمخدوم . ان اكبر مهمة لاية حكومية او هيئة قيادية هي ان تكسب ثقة من تعمل لاجلهم وان تفهمهم اهدافها وبرامج عملها وتشرهم في حمل المسؤولية ، يذ وحدها لا تصلي كما يقول المثل الدارج ، لعملى سبيل المثال اننا لا نجد من الغلاء بواسطة والفسعيرات والقوانين والانظمة فقط . يجب ان نضع يدنا بما على سياسيات الغلاء ونعالجها بالتعاون . حيث يقيم المستهلك الصعوبات ويعبر عنها بمرى ضرورة سياسيتها بالمصلحة ويرى ان عليه ان يعمل مع قيادته لاصلاح الأوضاع هذا امر مهم جدا وحيوي من المفيد جدا ان نخصص

في كل وزارة ودائرة قسم اعلام — قسم اتصال برجل الشارع لانهاهله باهمية الاجراءات التي تتخذها وما تنوي تحقيقه من حلول وضوابط لما يعاني منه .

من الضروري ان يفهم رجل الشارع الحقيقة فيما يتعلق بكثير من الخدمات التي تقدم ويشترك في المعرفة لا ان يعيش على القصص الوهمية التي يسميها من هنا وهناك ويتدبها من نسج خياله ومن المستحسن ان يشارك في اقتراح الحلول ان امكن ذلك .

لقد جريت حكومتنا الموقرة توضيح كثير من المشاكل التي وضعت عليها علامات استهلام ولكن التوضيح في تلك الحالات جاء كعلاج لمواقف ، او لاضرار في الماضي . ليست العملية عملية عملاء من السلطة واستلام من المواطن هناك هوة كبيرة بين راسم الخطة ومنفذ العمل وبين المستفيد في العمل علينا ان نبادل العمل والاستفادة حيثنذ نقدر جميعنا الصعوبات التي تترض سبيل تأني الخدمات والحاجات لنا ونقدر ونحاول ان نجد حولا بدلا من كبل الانهلات والهوس والهوام وتوسيع الهوة التي تفصل بين القادة والمخططين وبين غثات الشعب . لا بأس بقيادتنا ان تجدوا عن الصعوبات التي تترضهم كما تبثون عن الانجازات ان الفرد في بلادنا العربية بحاجة الى تدريب في المواطن وفي الالتزام وفي المشاركة وفي التحليل .

حيثنذ نأمل ان يتم التعامل والتعامل الذي تنشده حكومتنا الرشيدة ويتلائم شبح الخوف والشك المستحكم منذ القطاعات التي تستفيد من الخدمات وتصبح واهية ومحركة لواجباتها في عملية المشاركة هذه . فترك الامور يعمل ملتوح ومتر رحب وتقوم بقسطها في عملية البناء والتطوير في بلدنا الغالي . . . . . وفكسرا

— ٨ —

دولة رئيس المجلس

سلمان بك القضاء . تفضل

سعادة السيد سلمان القضاء

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، الزميلات والزملاء الكرام ،

انه لن نعم الله على هذا البلد ان تفيض الله لها قيادة رائدة شجاعة حكيمة قيادة الحسنيين المعظم .

اننا نتمتع بنعمة الاستقرار والحمد لله . وهذا الاستقرار الذي نعيشه ما كان ليتم لولا حكمة القائد والتفاف ابناء الشعب حوله ووعيهم فني ظل الامن والاستقرار ينعم المواطن بالحرية والطمأنينة وينتعش الاقتصاد وتسير البلاد قدما في كافة مجالات الحياة نحمدا لله والى حمد .

لقد احسنت الحكومة في عرض سياسيتها الداخلية وضعت الصورة الكاملة امام هذا المجلس وامام الراي العام مثلما وضعت التطور للمستقبل ايضا وكانها هي في ذلك ترحب بكل توجيه او نقد بناء وكل توجيه ونصيحة هادفة يستدعي هذا والحق يقال ان ما سمعناه من خطط مستقبلية يدعو للتفاؤل غخلا عن انجازات هامة قد تمت في كافة المجالات في البلاد .

وفي مجال استعراض ما يمكن استعاضه في هذا المجال ثنائي سائير الى بعض ما يتسع به المقام ، لقد عاش هذا البلد الشورى والحياة الديمقراطية منذ نشأته الا انه وكما هو معلوم عرضت الظروف العربية التي لا تخفى على احد توقف الحياة البرلمانية فيه وظل المواطن يتطلع الى ايجاد صيغة لمشاركة الشعب الحكومة في تحمل المسؤولية فكان احداث هذا المجلس الكريم بتوجيه من جلالة الملك المعظم كاسلوب لهذه المشاركة الى ان تعود الحياة النيابية الى سابق عهدها

وانني لعلى ثقة تامة بنجاح هذه التجربة من خلال الحوار الحر البناء الهادف والتعاون الصادق بين المجلس والحكومة وتقبل لراي الحكومة والنصيحة الهادفة للمصلحة العامة .

ولذا ولما كتبت من الاهداف الاساسية

للدولة توفير رخاء المواطن وعنايته ولحاطته بكل عناية ليعطي ويبنى غلا بد ان يقوم ذلك على اساليب وخطط مدروسة .

الاقتصاد الاردني

تطور الاردن الاقتصادي الذي تشهده يدعو للارتياح والتفاؤل ويشر بمستقبل اقتصادي زاهر ما دام ان القائمين عليه يعتمدون العلم والتخطيط المدروس والخطة الخسية التي يرفعها سمو ولي العهد المعظم والتي تهدف الى ضرورة تحقق النمو في الانتاج المحلي وتحصيل المجتمع الاردني من مجتمع الخدمات الى مجتمع انتاج لهي مثال على الاسلوب العلمي المدروس وعلى كل منا الالتفات حول هذه الخطة لاتجاعها .

السياسة التنوينية

ان اكثر ما يشغل بال المواطن في هذا البلد هو ارتفاع الاسعار الفاحش بحيث اصبح الاردن في طليعة البلدان التي تمناني من هذه الظاهرة الامر الذي يدعو ان تتدخل الدولة ويحزم للحد من ذلك بوضع سياسة تنوينية صارمة . وفي هذا الصدد غاني مع القائمين بضرورة تدخل الدولة في توفير المواد الغذائية فمخول وزارة التنوين السوق هو اسلوب صحيح ومقبول ينبغي ان نشجعه ونؤيده .

وان ايجاد مؤسسات لتوفير المواد الغذائية وبعض السلع للموظفين والعسكريين عمل صائب سيحد من غلاء الاسعار وجشع بعض التجار ، وان صرخات بعضهم يجب ان لا تسبع لان كل منا يذكر ما عناه هذا البلد من جشع البعض واحتكارهم للسلع واغنائها طمعا بالربح الفاحش .

هذا وبالرغم من الاساليب الجادة التي تقوم بها الوزارة غاني ادعوها لان تشدد من تيفتها اكثر فاكتر وان الاجراءات القائمة حتى الان للحد من الجشع لا تكفي ، غاري انه لا بد من وضع قانون خاص لمحاربة جرائم التنوين واسل ان تسارع وزارة التنوين لتبني مثل هذا المشروع .

رفع مستوى الرئيس

لا شك ان أولى واجبات الحكومة اي حكومة

الطفلة عطشى ، ونزل ابنها خارج اسوار جامعة بلاده وخاصة الكليات العلمية منها بسبب الاخذ بمنطق المجهود الجامد ويعيدا عن كل منطق علمي ووطني آخر .

ادري ان الحالة بالنسبة لبناء البوادي وكل البعيدين عن اجواء وفرص التعليم الناجح ليس بانفضل من حال ابناء الطفلة ، فالك عند سوار هذا المنطق المحاصر لهم سواء ، ما خلق مشكلة مع الايام لم تكن موجودة او معروفة من قبل ، اخذ اسم طيبة التعليم . فلماذا ابقى على هذا كله ؟ ذلك هو السؤال . ولماذا نذل البلديات محل اهمال ؟ رقابة ودعما ؟ وذلك رغم صلتها اليومية والمباشرة بحياة المواطن وشؤونهم ؟ .

اعترف ان جهدا ايجابيا باموسا برز في هذا المجال منذ اشهر ، اي ان كل نعل الايجابي يلاحظ ولا يغيب ، لكن الناس يقولون : سوف يصاب هذا المجلس بالفتور ، ثم تعود الامور الى انصبتها وسدقني انهم معذرون في ذلك ، فلقد تعودوه من قبل مرارا .

وثاني ( لماذا ) هذه ، الا ان تحلني الى سؤال آخر : الى متى يمكن احتمال ظاهرة الفساد والتسيب الاداري ، وانحسار الروح المسؤولية في العديد من دوائر الدولة ومؤسساتها ؟ وهل سينزل المال العام محل جشع المختلسين والراشيين والمرتشين ؟ ولم لا تضاعف العقوبات الزاجرة بالنسبة لمن يسرق ويختلس المال العام ؟ لكن قيل : للتصويب ، فان امر تعديلها ليس عميرا ولا بعيدا ، ولقد كان اولي من غيره .

سيدي الرئيس

لقد طرحت مثلا قبل ايام ، وذلك من خلال سؤال وجهته الى معالي وزير الاشغال العامة بحضور دولة الرئيس حول القاعة المدرسية التي انهار سقفها قبل بضعة اشهر وقبل ايام من مباشرة استبدالها في حديقة الزرراء واريد دولته ان يتصور معي كيف كان الحال سيكون لو ان الطلاب كانوا بداخلها مندبا انهار سقفها او ليس ذلك امرا مفعما ومفعما معا ، اؤكد لدولته ان تلك الواقعة اسهبت في المزيد من

بدلا من ارض او دار الا بعد سلسلة معقدة من الاجراءات وعلى انقضاء تستغرق سنوات ؟ ما ذنب صاحبها ان كان صندوق الخزينة عاجزا وما نفع الثمن يقسط عليه ، ولم لا تقوم الدولة بالافتراض الا قدر على ذلك لكي تعطيه ثمن ما اخذت ، فيتدبر الجديد من حاله ، لا سيما وهي تدفع الفائدة في الحالين ؟ .

اولا يوافقني دولة الرئيس ، ان مثل ذلك مخالف لروح الدستور الذي نص على انه لا يستملك ملك احد الا للخدمة العامة وفي مقابل تعويض عادل حسب ما يعين في القانون وانته لا يجوز تعطيل المحفل ولا الغاء امتيازها الا وفق احكام القانون ، ولئن قيل : ان ذلك تم ويتم بقانون ووفق احكام القانون فاني ارد : بانته يتوجب علينا ان نستبدل روح الدستور ومطلع النص ، لا ان ننشئ بظاهر عجز النص ، لان قصد المشرع واضح الدلالة من خلال التهدي الصارخ عن الفعل ، وتوخيا منه لتحقيق الضمان وكل فرص العدالة اشترط الا لا يتم ذلك الا بقانون

سيدي الرئيس :

كم فيمكن لابن الطفلة الذي يعاني العطش ونقص كبير في شتى الخدمات قبول اي كلام من التنمية والازدهار ؟ وكيف نطالبه بالادعاء دون تذر او شكوى ، لمنطق مساواة ابناءه بمن اتبع لهم الفوز بالاكفاء من المعلمين وكل مرسوم التعليم الفاجح عند القبول في جامعات بلاده ؟ .

اصدقكم القول وانا اقول : بانته يريد في كل المرات مسرورا محزونا ، فلا يعود يسمح الا العبارة التي اضحت شائعة واجزم بانها مدسوسة لان حقيقة الامر ليست كذلك وهي عبارة ( ما نيتي فائدة ، خربانه ) ، الامر الذي يجعل التعامل مع مرارته ومشاعر الخيبة والاحباط منه ومنذ المعنيين بلمره امرا بالغ الدقة والصعوبة بالاضافة الى النتائج والاداميات ، فهل كان يستحيل علاج اسباب مرارته ويصغره بالظلم والاجحاف ؟ بالطبع لم يكن ذلك بالامر المستحيل ، بل ان الحلول اخلت طريقها الى التنفيذ في وقت مبكر الاوقات ؟ لم ولا ؟ ما ؟ ترفل كل شيء ؟ بقيت

- ٩ -

#### دولة رئيس المجلس

الكلية الى سعادة السيد جودت السبول

سعادة السيد جودت السبول

سيدي الرئيس ، ايها المجلس الكريم

مصدقنا ومقدرا استجتمت الى بيان دولة الرئيس قبل ايام ، وبيانات الذين تحدثوا من بعده السادة الوزراء ، ولئن قلت ( مصدقا ) فاني اعني ذلك ، فلقد جاء البيان متسما بملاصيح الصدق ، وان خلا من بعض ما كان المواطن يطمح الى سماعه من دولته ، لكي تكتمل صورته كيان سرد وعهد واعمد .

ولان الايجابيات محل تسليم كل منصف ، فاني سوف الج الى باب الحديث عن الجانب الآخر ، ذلك الجانب الذي يلخص بعض اسباب معاناة المواطن وشكواه وسؤاله ، فليست كل الظروف حياة المواطن معاناة ( وتلك حقيقة ) ، مثلما انها ليست بمجملها ظروف يسهل واشراق ، ( وتلك حقيقة ايضا ) .

لقد مر مواطن هذا القطر بالعديد من المحن والهزائم ، شأنه شأن اي قطر تآثر بالفجوة الصهيونية واثارها تائرا مباشرا ، مما جعله مسكونا بعيال الشك والاحباط ، وبصورة او اخرى ، انعكس ذلك على جسور علاقته بمؤسسات السلطة في بلاده ، فاصيبت تلك الجسور احيانا ، ولا اتول كما لا اشعر بانها نسفت .

ويعمل ذلك ، رغب الواقع الجديد ومسؤوليات جديدة على مؤسسات الرسمية في البلاد ، مسؤوليات تلخص في واجب وضرورة الالتفات على نحو اعمق واعرض ، الى كل ما من شأنه معالجة ما اصيب ، واعادة بناء جسور الثقة بينها وبين المواطن على واقع اتمن والفضل .

دولة الرئيس : لانتك طلبت التعرف على

مواطن الزلل . . لتجنبها ، ولانك اسهبت في اختيارنا لنشر بصديق وامانة ، ولاننا لا نقوى على الانطلاق الا من منطلق الصدق والامانة . اقول : ان الممارسات والاجراءات التي مارسها مؤسسات الشرعية لاعادة ترتيب جسور صلتها بالمواطن جانبها التوفيق احيانا ، مثلما اتسم بعضها بالقصور وشيء من الاهمال احيانا اخرى فظلت بعض الاصابات مصدر نزف يعبر عنه بالتذمر والشكوى والتظلم مصدر نزف غير مبرر ، واتقول ( غير مبرر ) لان العلاج لم يكن صعبا ، ان قيل انه لم يكن سهلا . ؟

ومثال ذلك : صدور بعض التشريعات التي الحقث شيئا من الغبن بل والتظلم ايضا بشرائح عريضة من المواطنين ، وبكل المواطنين احيانا ، لتأثرهم بانثارها على نحو او آخر . فكيف يمكن تبرير قانون كقانون المطبوعات الناقد مثلا ذلك القانون الذي يخول مجلس الوزراء وحده صلاحية الغاء اي صحيفة دون بيان الاسباب ، ويحصن قراره في هذا ضد كل الطعون ؟ مع ما ينطوي عليه ذلك من اثار مباشرة على مبدأ الحريات العامة ؟

انني مدرك تمام الادراك لمخاطر المخاطر التي ينطوي عليها ترك الحبل على الغارب في هذا الحقل الهام والمؤثر من حقول حياتنا ، ولذا فاني لا اطلب بمثل هذا الترك ، بل اطلب بتوفير كل الضمانات اللازمة لابن القطر وكل مقتضيات وحدة ابناءه الوطنية ، وتحصين ذلك كله ضد الممارسات اللاشرعية عبر حقل الصحافة لكني ، وفي نفس المستوى من الحرص لا استطيع مهم المبدأ الذي يتيح فرصة الحكم بالاعدام على شخص بقرار اداري ، والغاء امتياز الصحافة يمثل حكما بالاعدام على شخص اعتباري هو الصحيفة .

ثم كيف يعقل ان تتبع الدولة الى المواطن رقم سيارة من اجل استنباره مقابل ثمن يدفعه بالكامل ، وتعود - ن بعد لسترد منه وعلى انقضاء مبرها شبع سنوات ؟ . واكثر من ذلك ، كيف يحق للدولة ان تستملك ارضا او دارا للفتح العام ثم لا تدفع لصاحبها

هكذا من الأشهر



العمل على رفع مستوى الريف الأردني بتوفير كافة الخدمات لهم وفي هذا المجال لا ينكر ما بذلته هذه الحكومة وما سبقها من حكومات في السعي الى تحقيق هذا الهدف اذ لا بد من الحد من الهجرة الى المدينة لاعمار الريف ، وعليه فاني اقترح ايضا في هذا الصدد بالاضافة الى ما يجب توفيره وما ينبغي توفيره من تأهيل المواصلات والماء والكهرباء والطريق للقرية ان تسمى الحكومة الى ما يلي كحوافز اخرى لاعمار الريف والعيش فيه

١ - ايجاد مشاريع صناعية كبيرة كانت او صغيرة في المقاطعات وتوزيعها بما يؤمن العمل لعدد من المواطنين هناك ولئن كان قانون يشجع الاستثمار ينطوي على نص لتشجيع اقامة مثل هذه الصناعات خارج منطقة عمان الا انني ارى ان هذا النص غير كاف فلا بد من ايجاد نص يعطي مميزات اكثر لتأسيس صناعات في المقاطعات كالاعفاء من الضرائب والرسوم بددا الفلوس وان تقوم الجبات المختصة باتخاذ ما يلزم لتوزيع هذه الصناعات وفق امكانيات نجاحها .

٢ - اقامة مشاريع اسكان - تقوم مؤسسة الاسكان لذوي الدخل المحدود لان المسكن الصالح في القرية هو اكبر مشجع على العيش فيها .

٣ - العمل اكثر فاعلى على تحسين الوضع الزراعي في المناطق الزراعية ورغم الجهود التي بذلت وتبذلها وزارة الزراعة فان الامر يحتاج الى اهتمام اكبر وانا لتطلع الى ذلك اليوم الذي يؤمن فيه هذا البلد لقمة العيش لابنائهم من الانتاج الوطني .

القضاء

لا شك ان ما يفرح به هذا البلد حرصه على استقلال القضاء وما ينتج به القضاء من سمعة طيبة ورغم ان القضاء في السنوات الاخيرة لاقى بعض العناية الا انني ارى انها ما زالت غير كافية فمن واجب الدولة ان تخفف عن كواهل المراد هذه الفئة تسوة الحياة لكي ينصرف هؤلاء القضاة الى تحقيق العدالة ولكي تخلق الحوافز لكسي تفرط الكفاءات القانونية في سلك القضاء وفي هذا الصدد فاني ارجو من الحكومة ان تعمل على

اخراج مشروع اسكان القضاء الى حيز الوجود وذلك بتفويض جميعتهم قطعة ارض من اراضي الدولة .

الحريات العامة

١ - الصحافة

ما لا شك فيه ان الصحافة عندنا اصبحت في مستوى جيد تعالج قضايا الوطنية والداخلية بشكل ممتاز وبروح مخلصه صادقة والصحافة عندنا كما هو معروف تراقب نفسها ذاتيا بعد ان اصبحت في هذا المستوى الرفيع الا انه لا بد من اعادة النظر في قانون المطبوعات وبخاصة الغاء المادة ( ٢٣ ) من ذلك القانون التي تمنع الصحيفة من اللجوء الى القضاء للعلن فيما قد يصدر ضدها من قرارات ادارية .

٢ - مصادرة حق القضاء

هناك بعض القوانين ترد فيها نصوص تمنع الملن في القرارات الادارية مثل قانون المطبوعات وقانون التقاعد وغيرها وفي هذا مصادرة لحق القضاء وبراوي فان حق اللجوء الى القضاء يدرج تحت باب الحريات العامة لهذا نهيب بالحكومة الرشيدة ان تحرص عليه في كافة المشاريع والقوانين ورفع ما هو موجود منه حاليا في القوانين القائمة لانه يجب ان يظل باب القضاء مفتوحا امام كل مواطن وكل مؤسسة مثلبا هو للادارة لتأمين سيادة القانون واحقاق الحق .

واخيرا ليعذرني المجلس الكريم ان اشير لبعض الخدمات الخاصة في لواء عجلون ساترك مجالها لاتصالات شخصية مع اصحاب المعالي والوزراء الذين لا شك في حرصهم على توفير كل خدمة لابناء هذا الوطن في كل مكان فالامل من معالي وزير الصحة ان لا يغفل من ادراج لواء عجلون في المناطق التي خصصت لها وحدات صحية بدمسية ومن معالي وزير المواصلات ان يجعل لمجلون نصيب في الملتزم الالية .

وفي الختام فاني اناشد الحكومة بهزيد من العناية في لواء عجلون في مجالات الحياة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اعتزاز ابنائه ، بالاضافة الى انه يوفر ضمانا لا يجوز حرمان الموظف منها ، فالتعسف يظل جزءا من طبيعة البشر ، لا سيما في لحظة الغضب وظل الغرض ، ولذا فان مضلة القضاء تهتل ضرورة لا ينبغي حرمان احد منها الا في الاستثنائي من الاحوال .

الثالثة : ان فئة الموظفين العاملين برواتب مقطوعة تكفيهم معاناة الحياة الوظيفية في حياتهم ولذا فانهم جديرون بمعالجة تضمن لابنائهم في شيوخوتهم او من بعد مماتهم بعض الكفاف .

سيدي الرئيس :

لست من المشائين بمستقبل هذا القطر من الوطن العربي ، ولا من الكافرين بحاضره . ولذا فان الامانة تقتضي كما اعتقد ، ان يشار بحرص واستمرار ، الى السلبات وجوانب الشكوى في حياة المواطن ، وذلك بروح بناءة غير ساعية للهمم .

واني لاسجل علمي ويقيني ، بان دولته مع زملاء الكرام ، يبذلون من الجهد المخلص والدؤوب ما لا يجوز ، كما لا ينبغي ان يكون الا محل تقدير وعرفان ، ولعله يكفي دولته انه في عقل المواطن وتلبه صادق ونظيف .

والله يهدينا جميعا سواء السبيل والسلام عليكم .

- ١٠ -

دولة رئيس المجلس :

الكلية لسعادة السيد عطا الله الكباريتي

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ،

حضرات الزميلات والزملاء اعضاء المجلس الكرام .

المملكة الاردنية الهاشمية موطن شعب يعلم من تجاربه المتنوعة وحصيله ابداعاته

شيوخ التعبير الهادم : خرياته . فابن كانت الرقبة خلال التنفيذ ، وماذا اتخذ من الاجراءات بعد الكارثة ؟ واني لاعنى تسميتها بالكارثة نظرا لما تحمله من دلالات ، او لم تكن مستسى كذلك لو ان الستف انبار على الطلاب ؟ وهل محض الصدفة ينبغي عنها ذلك الوصف ؟ فلم يسكت عن ذلك ومظه ؟ تلك هي المسألة وذلك هو السؤال حتى الصحافة التي تطلب لها بالزيد من الضمانات لحياتها ، شحتها اخبار النجوم عن مثل هذه الامور .

وقبل ان اختم تعليقي على بيان دولة الرئيس ، ارجو ان اشير وباختصار الى نقاط ثلاث .

الاولى : يتامى سؤال ملخصه كيف يمكن ان نوقف الزحف المتبادي لمعد الروتين والبيروقراطية ؟ حتى اتفاقاتنا الدولية لم ينجح البعض منها من اثار تلك العقد وسلباتها ومثل تلك مشكلة اتيج لي ان اعيش ظروفها فيالخطر لعدم توفر الفتيين والاداريين اللذين لتشغيل مطر الملكة علياء الدولي ، تم ( بتسيق مع المجلس القومي للتخطيط ) توقيع اتفاق مع الممثل القيم لهيئة الامم المتحدة لشؤون التنمية وينص الاتفاق على تقديم مساعدة فنية وتقنية مقدارها ثلاثة ملايين دولار لتنفيذ برنامج تدريب ل ( ٤٦٠ ) منضرا ، يمثلون مجموع حاجة التشغيل للمطارات المدنية الاردنية ، بقي ان اقول بان الاتفاق المشار اليه مهدد بالتعليق مالافاء ، لان ايا من شروط نفاذه المتفق عليها لم ينجز بعد ، وذلك رغم الجهود المكثفة لمعالي وزير النقل وسيادة مدير الطيران المدني ، ولئن حدث ذلك ( والموعود المبرور للمراجعة هو يوم ١٩٧٨/٦/١ ) فان النتيجة الحتمية له تتمثل في العجز عن تشغيل المطار ، الامر الذي سيفرض ضرورة الاستعانة بالخبرة الاجنبية واتفاق الملايين من النفائير بالتالي كتن لهذه الخبرة .

الثانية : ان التعديلات التشريعية الاخيرة التي جرمت الموظف من فرصة النظام لسدى التقضاء الاداري تبثل تراجعا عن تقليد كان مفار الامعجاب في خارج هذا القطر ، مثلبا كان محبل

ان مغزى الحكم هو رخاء وسعادة الانسان - المواطن ، ولهذا يرتبط مواطنو هذا البلد الصابر باوثق العرى مع العرش المقدس ومؤسسات الدولة الدستورية .

ولقد اتخذت الحكومات الاردنية المتعاقبة موقفا اتسم على الدوام بالخبرة والادراك فسي انجاز مهام البناء في مختلف المجالات .

وتجدر الاشارة هنا الى ما تم تحقيقه في عهد حكومة السيد مفر بدران والتي بالرغم من كل الصعوبات والموعات استطاعت ان تنطلق الشوط الطويل في مسيرة الاسهام في الازدهار المتكامل لمملكتنا العتبية .

وفي ذات الوقت فان رؤية كل هذه النجاحات يجب الا تحجب رؤيتنا لبعض الثوابت التي لا زالت تلازم هذه الانجازات .

واود هنا ان اركز على نقاط الضعف التي ينبغي التغلب عليها وسأقتصر على ما يتعلق بسي مدينة العقبة واتقا تمام الثقة ان زميلاتي وزملائي الكرام سيقومون بدورهم لسدى تقيهم لانجازات الحكومة بتنظيم كافة النقاط لكافة مناطق المملكة .

دولة الرئيس ،

لسنا في حاجة الى تأكيد اهمية مدينة العقبة من حيث كونها البناء الوحيد وباب المملكة البحري على العالم ان تلك الاهمية اوجدت الشعور الملح لدى الحكومات الاردنية المتعاقبة بالحاجة الى تطوير مدينة العقبة وجعلها على مستوى العصر الحديث . ولما كان واقع مدينة العقبة شديد الخلف على جميع المستويات لذلك لم يكن من اليسر ان يساهم أهل العقبة بشكل جدي وفامل في عملية ارساء الاساس النظري الاولى للتنظيم ولذلك انفردت الحكومات الاردنية في قيادة عملية التغيير الشاملة المرجوة .

وفي عام ١٩٦٠ صدر قانون لجنة تنظيم مدينة العقبة لتتولى بدورها الادارة التخطيطية للمدينة الجديدة ومنذ انشاء هذه اللجنة بدأت تغيرات اساسية تطرا على البيئة الاجتماعية

فبعد تشكيل لجنة التنظيم اجتمعت اللجنة بولد يمثل اهالي العقبة واملاهم على القاتون والسير بمراحل التنظيم بما يكفل حقوق اهالي البلدة من اراضي ومنشآت مع مراعاة التوازي متدبا تقوم بتقويض اراضي وذلك بتقويض جزء مماثل للاراضي التي اوصت بها دائرة الاراضي . وقد اقرت اللجنة هذا بموجب القرار المتخذ يوم ٦٢/٢/١٥ .

ومنذ ذلك الحين ولجنة تنظيم العقبة والتي تشكل اعضاؤها بغالبية خمسة اعضاء من اصل ستة من موظفي الدولة المقيمين في عمان تقوم بالتخطيط لتنظيم مدينة العقبة .

ايها الزميلات والزملاء ان البيوت وقطع الاراضي التي استولت وتسولي عليها لجنة التنظيم هذه في مدينة العقبة يملكها اصحابها منذ عشرات السنين ميثا بذلك فيها ( حجة مشاركة ) بين الاهالي بعضهم يبيعون ومصدقة من قائم مقام العقبة في العهد العثماني انذاك ويرجع تاريخها الى عام ١٣٢١ هـ .

ثم قامت وزارة المالية / الاراضي سنة ١٩٥١ بتشكيل لجنة للتفتيش على الاملاك وتخمينها اثبتت ملكية الاهالي لها . وبالفعل قامت دائرة الاراضي والمساحة عام ١٩٥٢ بارسال ورقة مساحيتها لتثبيت احواس مدينة العقبة وفرض البيوت القائمة ضمن هذه الاحواض وتسجيلها باسماء اصحابها ، واصبح هناك نوعين من الاراضي المملوكة بسندات تسجيل والمملوكة بموجب وصاية ثنائيا شأنها شأن القرى الاخرى في المملكة ، وكما تم الاتفاق بين لجنة تنظيم مدينة العقبة ووفد الاهالي سنة ١٩٦١ قامت اللجنة بالاستيلاء على اراضي تم تخصيصها لفندق العقبة وبعض منشآت الدولة بموجب قرار بتاريخ ٦١/١١/٥ وتم التعويض على اصحابها من جميع الاراضي والمنشآت القائمة عليها بنوعيتها مملوكة وموصى به بنسبة ١٠٪ بموجب قرار تاريخ ٦٢/٢/١٥ .

واستمرت اللجنة بهذا الاجراء تستهلك الاراضي في مناطق مختلفة لاقامة شارع الكورنيش والمنطقة السكنية الاولى يبين التقديرات الحالية

والمنشآت بنوعيتها مملوكة وموصى بها حتى يوم ٦٥/١٢/١٦ .

واما من الاهالي بعدالة التقديرات للاراضي المستملكة فساتين ان الاستهلاكات على الاراضي والمنشآت التي ستلزم لاقامة المرافق والسوارع اسوة بما يحدث في كل بلدية من بلديات المملكة الا ان ما اعتقده الاهالي في حينه لم يتفق ومخططات لجنة التنظيم والتي باتت بنشاء المنطقة السكنية الاولى والتي لم يراع في تصميمها لاجو العقبة الفاض و لاطبيعة عوائل العقبة التي يبلغ معدل عدد افرادها بشائية اشخاص . وطلبت من الاهالي ان يتقدموا بشراء هذه المسكن مع التهديد بان اللجنة ستقوم باستهلاك كافة المناطق السكنية القديمة وهدمها .

وبالفعل قامت لجنة تنظيم مدينة العقبة بمنع الاهالي من القيام باية انشاءات جديدة في المناطق القديمة وبدأت تدريجيا باستهلاك مناطق العقبة بكافة احواسها دون الاخذ بعين الاعتبار بما قد اتفق عليه بين اللجنة والاهالي في خصوص التعويضات واقتصرت اللجنة في تمويلاتها على الاراضي التي يملك اصحابها سندات تسجيل طلبو ولم تعوض على الاراضي الموصى بها بالنسبة للمساكن التي تهدم كانت التعويضات زهيدة بحيث لا تكفي لا لبناء ولا لشراء مسكن بديل في المناطق المنظلة وبدأت المشاكل تتراكم وانحسرت العوائل باعدادها المتزايدة سنويا داخل البيوت والغرف القديمة وقام الاهالي برفع شكاوهم الى صاحب الجلالة الذي امر حفظه الله بان تعاد الاراضي الموصى بها والمملوكة الى اصحابها بعد الانراغ من تنظيمها وكذلك بتلويح مسكن بديل لكل من يهدم مسكنه او متجره ومنعها حاولت الطمانينة للنفوس وراودها للشمور بالامن .

وقامت لجنة التنظيم بعد ذلك بالتركيز على ثلثة الشوارع ووقفت عمليات الاستهلاك الا انها لم تسمح بمعاودة البناء في المناطق القديمة وكثت اعدادا كبيرة تعد الى العقبة للعمل في البناء الذي توسعت اعماله واشتدت وطأة السكان والخدمات لمعاومت اللجنة مسيرتها وقامت باستهلاك الاراضي والبيوت بتقديرات غير

عادلة بل تكاد تكون مجففة واعدة بتأهين مساكن بديلة ومتاجر جديدة لمن هدم مسكنه او متجره ولم توف بوعدها فالمساكن الجديدة طرحت للبيع لمن يشاء بأسعار عالية لا تتناسب والتعويضات التي اقرت لاصحاب البيوت والمتاجر المهدومة علما بان اعداد العوائل في العقبة من الاهالي كانت اخذة في الازدياد والبيوت الجديدة اختصر بيعها وتوزيعها على رب الاسرة الكبيرة والسذي تضاعف عدد أسرته خلال الفترة التي مضت منذ بداية التنظيم الى ثلاث اسر في المعدل وعدد افرادها جاوز الخمسة عشر فردا كان لزاما عليهم ان ينتقلوا من بيوتهم الكبير كما درجنا على تسميته الى بيت منظم لا يزيد عدد غرفه على غرفتي نوم .

وبدأت الاعالي تنفذ ملكية بلدهم واصبحوا يملكون جزءا يزيد على الخمسة بالمائة بعد ان كانوا يملكون ٩١٪ قبل بداية التنظيم .

دولة الرئيس ، ايها المجلس الكريم ،

ان الاراضي التي استبكت بمبلغ ٣٠٠ دينار للدونم الواحد بيعت لاصحابها بقيمة اربعة آلاف دينار والمناطق التجارية التي وعد باعادتها الى اصحابها بسعر كلفة تنظيمها اعيد بيعها لمن يرغب بأسعار كفيفة يحددها رئيس لجنة تنظيم مدينة العقبة . ويجدر الاشارة انه كان قد اتخذ قرار بتحديد سعر الدونم الواحد في المنطقة التجارية الثانية بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ الا ان دينار الا ان لجنة التنظيم ذاتها بعد ان تم يرئيسها السابق قامت برفع سعرها الى ثمانية دنانير للشوارع الداخلية واثنا عشر الفا لمناطق الخارجية دون التقيد بقراراتها السابقة مما دعا الاهالي بتقديم شكوى الى الجهات المختصة .

كما ان اللجنة الحالية قامت ببيع اراضي الى بعض موظفي الدولة في العقبة مخالفة بذلك ما قد جرت العادة عليه وهو طرحها على الاهالي قبل التصرف بها وقد ثبت شكوى الى معالي وزير الداخلية ، ونحن بانتظار قرار الحكومة في هذا الشأن وقد كانت الصجالة قد اشارت الى هذا

هكذا سنأهمل



الموضوع الذي يشكل مخالفة صريحة وجبذا لو ان الصحافة تعطي المزيد من الحرية لتستمر في تحقيقاتها واستعلاماتها لتوضيح التظلمات التي تد لا تكون واضحة للحكومة ولكن السكان يحسون بها احساسا عميقا والمخافة مدعومة لان تستقطب الكليات من المتخصصين والدارسين والمهنيين ليناقشوا في الصحف دراسة الوسائل العملية لتحقيق حلول مثلى للمشاكل المطروحة

ان مدينة العقبة تنقسم اليوم الى قسمين القسم الجديد ويقطنه ١٥٪ من سكان العقبة وهو الجزء الذي يؤخذ الداخل الى العقبة بروعة تنظيمه ، والقسم الآخر الشعبي القديم ويقطنه ٨٥٪ من سكان العقبة باعدادها الحالية والتي تزيد على الثلاثين الفا هذا القسم لا يعرف الحد الأدنى من متطلبات المدن والاحياء الشعبية.

ان الجزء الجديد من العقبة والذي نأمل ان يكون النواة للمدينة الكاملة النموذجية ينتقد الى كثير من الخدمات فلا ساحات للأطفال او حدائق مما يضطرهم الى اللعب في الشوارع . ولا خطوط مواصلات تامة بين المناطق السكنية والمناطق التجارية التي انشأت بعيدا عنها او عن المناطق القديمة .

ان مدينة العقبة تلك المدينة الساحلية ليس فيها مسبح ولا منتزه عام على الشواطئ وكل ما نسمعه عن تطوير الشاطئ الجنوبي لم يتعد كونه مشروعا قيد الدرس ، علما ان معظم الشاطئ الجنوبي الصالح لمعلا لاقامة منشآت سياحية ترفيهية عليه قد استهلكها كل من سلطة الميناء ومنامات السوبر فوسفات والبوتاس والاختشاب والموانئ المائية وبعض المؤسسات الاخرى ولم يبق الا الجزء الذي لا يصلح ولا ينفع واود ان اشر الى ان التنظيم قد استولى على الملعب البلدي الوحيد في البلدة ، منذ سنوات عديدة وانحنت المدينة بدون ملعب او ساحات رياضية . كما وان مدينة العقبة وبالرغم من تزايد عدد سكانها وارتفاع عدد طلابها الى ما يزيد من ثمانية الاف طالب في حاجة الى مديرية للتربية والتعليم لرعاية هذه الاعداد كما وان المدينة تحتاج الى ان يكون للحكم المختص

وجود حيث ان اقرب محكمة مختصة او مديرية تربية تبعد بها يقارب مئة وخمسون كيلومتر . ناهيك عن حاجتها الى محكمة مبنية مختصة اسوة بموانئ العالم والدول العربية الشقيقة .

وبالنسبة للبلدية فقد استلقت اختصاصاتها لكل من لجنة تنظيم مدينة العقبة ومؤسستي الكهرباء والمياه والشرب ولم تعد مواردها تكفي للقيام بدورها المرجو .

دولة الرئيس ،

انطلاقا من هذه الملامح العامة لواقع ازمة تطوير مدينة العقبة وهي ازمة معقدة تشابك فيها العديد من العوامل يبقى السؤال المطروح وهو كيف يمكن تعزيز دور ان حكومتكم في تعديل وتصحيح مسيرة التطور هذا الدور الذي كان وسيظل وربما الى امد طويل اساسيا في عملية التنمية والتطوير والتكامل وعليه فاني اقدم على المجلس الكريم النقاط التالية .

( ١ ) تشكيل لجنة من اعضاء المجلس الاستشاري لتقصي الحقائق ودراسة مطالب اهل العقبة الذين لحق بهم الحيف من جراء التنظيم وما يتصل باستهلاك البيوت والاراضي والمخاض والتوزيع الجديد للمنشاءات السكنية والتجارية الجديدة المنظمة على ان يختار اعضاء اللجنة من لجنتي الخدمات والمرافق واللجنة القانونية .

( ٢ ) فصل مسؤوليات لجنة تنظيم مدينة العقبة عن باقي المسؤوليات في كل من ميناء العقبة والمؤسسة البحرية وتعيين رئيس مفرغ لرعاية شئون التنظيم وشئون الاعمار بشقيه الانساني والعمرائي وكذلك اعادة تشكيل لجنة تنظيم مدينة العقبة بحيث يتحقق التوازن بين الرسمين وبين اهل العقبة المقيمين في اللجنة .

( ٣ ) توسيع المشاركة الشعبية في الادارة المحلية واعادة السلطات لبلدية العقبة التي استلقت منها لصالح لجنة التنظيم ودعم بلدياتها ثانيا وماديا وتخصيص رسم بسيط على البضائع

الواردة لميناء العقبة لصالح البلدية حتى تتمكن من اداء دورها على اكمل وجه .

( ٤ ) العمل على تخصيص جزء من الاراضي الاميرية وتوزيعها على اهالي البلدة اصحاب الحقوق القديمة المعروفة اسوة بما حدث في مدينة معان في عهد حكومة السيد بدران الرشيدة .

( ٥ ) الطلب الى الحكومة باعادة النظر في اسعار الماء والكهرباء في مدينة العقبة مراعاة للظروف الخاصة المناخية المتميزة بصيفها الطويل وحرها القاتل وما يتطلبه ذلك من زيادة كبيرة في مصروفي الكهرباء والماء .

( ٦ ) اخذ بتوصيات لجنة تقصي الحقائق المقترحة تشكيلها في البند الاول فور انتهائها من رفع تقريرها الى رئاسة المجلس . هذا مع التأكيد من قناعة بان حكومة السيد مضر بدران قادرة على حل هذه المشكلة بالذات اذا ما اولتها العناية الكافية فتضع بذلك حلا نهائيا لشكوى اهل العقبة .

والتالي معهم بمجالات متعددة لخدمة مدينتهم وابلاغها المستوى الذي يريه لها كل مواطن ومسؤول .

ولا يغوتني قبل ان اختم كلمتي ان اتوجه باصدق آيات الشكر والولاء لجلالة قائد مسيرتنا على الجهود الخيرة التي رماها ووجهها من اجل خلق مدينة العقبة الحديثة وابلاغها الى ما وصلت اليه من مستوى مؤكدا اني فيها اقول رائدي اصلاح وهدفي قوله الحق ابتغاء خدمة العقبة والاردن الذي ننتمي اليه جميعا ونسعى الى رفع شأنه في كل ميدان ومجال .

شاكرا لكم استماعكم ابلا في تجاوزكم حفظكم الله ، ، ،

- ١١ -

دولة رئيس المجلس :

الكلمة للسيد سالم بن نجاد

السيد سالم بن نجاد

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس ، الاخوة والاخوات الكرام ،

في مستهل كلمتي هذه ، اود اولا ، ان اشكر دولة الرئيس والاخوة الوزراء على المعلومات القيمة والشرح الكامل المفصل والذي قدموه لنا مؤخرا من الاوضاع الداخلية للبلد ، والحقيقة انني انتهر هذه المناسبة لكي اطلع الاخوة الكرام على بعض المتطلبات الضرورية لمشائر المنطقة الجنوبية ، والقاطنين حاليا كما يعلم الجميع ، بتلك المنطقة الواسعة والمترامية الاطراف من اردننا العزيز ، والتي تبدأ شمالا اعتبارا من منطقة القطرانة وتنتهي جنوبا بمناطق رم - والحبيسة ووادي عربة .

والحقيقة يا اخوان ان معظم هذه المشائر لا تزال متخلفة ، ويواجه قسم كبير منهم ظروف معيشية قاسية ، كما ان القسم الآخر يقتصر لمعظم الخدمات العامة لذلك فاني ارى انهم لا يزالون بحاجة للمساعدة في مجال الخدمات العامة الضرورية والتي اوجزها لكم حسب الاولويات التالية :

مياه الشرب : في الواقع يا اخوان ان موضوع المياه بالمنطقة الجنوبية معقد للغاية ، ولكن برأيي يمكن التغلب عليها على مرحلتين ، الاولى بواسطة الصهاريج لنقل الماء لمناطق مواقع سكن المشائر والقرى النائية ، والمرحلة الثانية تلخص في ايجاد ( شبكات المياه ) من مصادر المياه القريبة للقرى مثل قرى الحبيسة والهاشمية ورحمة السخ ... وبهذه الطريقة يمكن التغلب على هذه المشكلة الحساسة .

الرعاية الصحية : ان مستوى الرعاية الصحية بين مشائر المنطقة الجنوبية لا تزال ضعيفة حيث ان المريض في معظم الحالات مضطرب ان يذهب الى معان او العقبة وذلك لطغي العلاج المناسب ، كما ان العيادات المنتشرة في معظم القرى غير فعالة وبعضها بدون ممرضين او



أدوية لذلك للتعلم على هذه المشكلة الإنسانية غانني اقترح ضرورة إنشاء مراكز طبية في المواقع التالية لتوسط سكن العشائر

الحسنية	للبنطقة الشمالية
الجلندر	للبنطقة الشرقية
قريش	للبنطقة الشراة
القويصره	للبنطقة الجنوبية

مع تزويد هذه المراكز بطبيب مقيم وتوفر اللوازم الطبية الكافية

**المدارس :** ان اوضاع المدارس الابتدائية والاعدادية لا بأس بها ، ولكن المنطقة بشكل عام تفتقر لمدرسة صناعية وذلك من اجل تأهيل الاجيال الصاعدة من هذه العشائر ، على امتياز الحرف المختلفة وممارسة الاعمال الفنية ، وبالتالي تمكينهم من مواجهة متطلبات الحياة الجديدة التي تواجههم ، كما ان البلد ايضا بحاجة ماسة للعمال المؤهلين فنيا وذلك من اجل المساهمة في انجاز المؤهلين فنيا وذلك من اجل المساهمة في انجاز مشاريعها المختلفة في الحاضر والمستقبل .

**الزراعة :** بما ان معظم العشائر الان قد استقروا وانتجوا لممارسة اعمال الزراعة ، غانني اقترح بمساعدتهم في موضوع المشاريع الزراعية كما انني ارجو من معالي وزير الزراعة ان يوضح لنا مشكورا عن مسير ومستقبل المشاريع الزراعية التالية :

#### اولا :

**مشروع القيسة الزراعي :** وهل هناك ابل في تقسيم هذا المشروع مستقبلا على المواطنين القاطنين هناك من عشائر ( الزوايدة ) وما مستقبله ؟

#### ثانيا :

**مشروع القوية الزراعي :** الرجاء توضيح لنا سبب ابتداء العمل بهذا المشروع وبالتالي تصفية اماله .

**البيت التلفزيوني :** كما يعلم الجميع ان معظم أجهزة المملكة مملوكة بالبيت التلفزيوني منذ ما يقرب

على العشر سنوات ، ولكننا بالمنطقة الجنوبية لا تزال محرومين من مشاهدة البث التلفزيوني ، لذلك غانني ارجو من معالي وزير الاعلام ان يوضح لنا مشكورا عن امكانية حل هذه المشكلة ، والتكرم بانصافنا كبقية المواطنين بالمملكة .

#### دولة الرئيس ، ايها الاخوة والاخوات الكرام ،

في ختام كلمتي ، اود ان الفت النظر بان معظم العشائر في المنطقة الجنوبية قد استقروا الان وبالفعل ان متطلباتهم في حقل الخدمات العامة كثيرة ، ولا مجال للخوض في تفاصيلها ، انها الشيء الضروري والذي يهمني ان اركز عليه هو مساعدتهم في التغلب على بعض الامور الضرورية ومن اهمها توفير المياه ، والرعاية الصحية ، والتعليمية الزراعية - كما انه لا يغوتني بهذه المناسبة ان اذكر للدولة مجهوداتها القيمة والتي قامت بها مشكورة في هذا المجال وضمن الايكانيات - كما اننا نأمل بان تستمر ايضا في مساعدتها الخيرة من اجل تحقيق وتذليل معظم هذه المشاكل الإنسانية والتربوية والتي ورد ذكرها سابقا ،

والسلام وادعو الله ان يوفقنا جميعا لما فيه الخير تحت ظل رائدنا وقائدنا جلالة الحسين المعظم .

- ١٢ -

#### دولة رئيس المجلس

كلمة سعادة السيد بركات الزهير غليظفضل

#### السيد بركات الزهير

#### دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء الكرام ،

أود في بداية كلمتي ان اشكر دولة رئيس الوزراء واعضاء حكومته الرشيدة على البيان الذي استمعنا اليه في الجلسات السابقة والموزع منها لمي البداية احبب مسود شعينا في فلسطين المحطة وهنا اود ان اقدم ببعض الاحتياجات الضرورية التي ارى من المناسب ذكرها على مسامح دولتكم .

#### ١ - المياه :

هي ازمة مستعصية وقائية في جميع انحاء المملكة والحكومة تبذل قصارى جهدها لحلها ولكن لا تزال اصوات المواطنين تشكو لماقترح تقسيم مناطق التجمع السكاني لكل مجموعة قري وحفر بعض الابار الارتوازية فيها مثل منطقة عمان الشرقية والتي تمثل سحب ، المنطقة الصناعية ، النقرة وقراها ، الموقر وقراها والبالغة ( ١٥ ) قرية مع عمل خزان بدلا من الابار القديمة في الصحراء ، غالماء للحياه .

#### ٢ - الاراضي الاميرية :

هي اسباب النزاعات بين المواطنين . لذا اطلب مسحها بما امكن من السرعة واعادة اراضي عشائر الجبور والخرشات التي قسمت باهر من المغفور له الملك عبد الله بلجنة وبرئاسة الشريف محمد هاشم عام ١٩٤٥ وهي اراضي الغطفنة المحاذية الى طابو الموقر .

#### ٣ - اراضي الآزق :

لقد خسرت عشائر الجبور مبالغ كبيرة باستغلال وبنيت وزرعت وحفرت الابار الارتوازية ولكن لم تعترف المساحة الموجودة هناك بحقهم . ودمرت كل شيء . اطلب مساواتنا بالزارعين الموجودين هناك او تعويضا عن خسائرنا .

#### ٤ - التربية والتعليم :

خدماتها ضرورية لكل فرد في الامة وتهيئته لاستلام المسؤولية وخدمة الوطن . لذلك اطلب ان تجمع مدارس منطقة النقرة لتصبح مدرسة ثانوية تخدم المواطن بحق .

#### ٥ - الصحة :

ان فتح العيادة في القرية لا يخدم المواطن صحيا بمعنى الخدمة المطلوبة . لذلك اقترح فتح مستشفى لمنطقة شرقي عمان . يخدم ابو ملندا - سحب وقراها - النقرة وقراها - الموقر وقراها - مع الاسراع بفتح مركز صحي وامومة وطولوة لقرى انقرة الثمانية ومركز تغذية للاطفال .

٦ - تم اعادة الهاتف من سحب السي الموقر بقرى النقرة - البويضة - الزميلات - ام بطمه - المطلة - ذهبية الوهام - المرقوب - غزالة وبها مجلس بلدي وثلاثة مجالس قروية ولا يوجد بها هاتف واحد . لذا اطلب فتح مكتب بريد متصل بالعاصمة مباشرة وربط هذه القرى به .

٧ - فتح مركز لتوزيع الاعلاف في المنطقة الشرقية من عمان وبيعها للمواطن بسعر الكلفة تجنبيا للاستغلال من قبل بعض الاشخاص وحفاظا على الثروة الحيوانية .

٨ - السماح للسيارات الشاحنة والبك اب التي يستعملها اصحاب المواشي بالتنجول داخل حدود المملكة لنقل مواشهم .

٩ - مرت اربعة سنوات جفاف على المناطق الشرقية واصبح الزارع عاجزا عن توفير البذار للسنة الزراعية القادمة فاطلب توزيع مادة البذار بالطريقة التي تراها الحكومة .

١٠ - الطرق : هناك طرق في منطقة النقرة والموقر فتحت منذ عشرات السنين واصبحت بحاجة الى اعادة تعبيدها وهي طريق البويضة - المطلة الفصيلة مع فتح طرق زراعية لتسهيل عملية نقل المزارعين - طريق يربط البويضة بالفصيلة - طريق يربط قرية الزميلات بذهبية الدهام - رجم الشامي .

وهناك قرية كوم الربط في البادية الشمالية التي تحاذي الحدود السورية ويبلغ طول طريقها ثلاثة كيلو مترات . اطلب ايصاله عن طريق صبحا وصبيحه .

١١ - فتح مراكز للشباب لحمايتهم من ضياع الوقت الثمين .

١٢ - عمل محطة زراعية في المنطقة الشرقية من عمان لامطاء المواطن فكرة صحيحة من الزراعة المبكّن زراعتها بها وتربية البقار .

١٣ - تعبيد الطريق السياحي المؤدي الى قصر الخرائنة - الموقر تشجيعا للسياحة .

هكذا من الأشهر

١٤ - الكهرباء ، من أهم ضروريات الحياة عقرى النقرة والمقر لا تبعد عن الكهرباء سوى عشرة كيلو مقرات علما بأننا مشمولين بخطوة الكهرباء لأربعة سنوات القادمة . فنطلب قصر المدة لتقرب الخط الكهربائي لتلك المنطقة .

١٥ - فتح مدرسة صناعية لمنطقة شرقي عمان تختار الحكومة مكانها .

١٦ - دعم المجالس البلدية والقروية مناطق شرقي عمان لقلة مواردها .

١٧ - زيادة البعثات الى ابناء البادية .

١٨ - عمل وحدات سكنية في منطقة شرقي عمان تشمل ابناء البادية الوسطى حيث دخلهم محدود وجيب ابناءها يعملون في خدمة القوات المسلحة .

١٩ - توسيع المساجد وابداء مشرفين عليها وزيادة عدد الوعاظ .

اكرر الشكر لدولة الرئيس واعضاء حكومته مع رجائي والمواطنين لدولته بضرورة حل جميع المشاكل المشاورية المعلقة وايضا الجلوس المشاورية وهذا من اهم العناصر الامنية للمواطن حسب بيان معالي وزير الداخلية .

وفي النهاية احبي جلالة الملك المعظم الى اعادة الحياة الديمقراطية الى هذا البلد الخسر المضياف .

والسلام عليكم ،،

- ١٣ -

#### دولة رئيس المجلس

كلية سعادة السيد هائل ابو بريز . تفعل

السيد هائل ابو بريز

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس الوزراء ، حضرات الاعضاء الكرام ، انني اقدم شكري الى دولة رئيس الوزراء لبيانه القومي من السياسة الداخلية وانتهز هذه المناسبة لاطلع دولة رئيس الوزراء على بعض المطالبات المهمة لطلبتنا بخضرة بالطلبات التالية :

١ - موضوع الكهرباء : منطقة عشائر بني حميدة مشمولة بالتيار الكهربائي ضمن الخطوة الخمسية وينتهي العمل فيها حتى نهاية عام ١٩٧٨/٧٨ .

٢ - المياه : ابصال المياه الى كل من ذبيان ومليح ولب وقرى الجبل ضمن مشاريع الخطوة الخمسية المقررة بابصالها الى الخط الشرقي .

٣ - الطرق : طلبت رئاسة الوزراء قرض ملحق للموازنة لابصال طريق الهيدان - الزهر والطرق الزراعية في منطقة بني حميدة .

وشكرا . والسلام عليكم .

- ١٢ -

#### دولة رئيس المجلس

الكلمة الى سعادة السيد خلف ابو نويسر

تليقتمن

#### السيد خلف ابو نويسر

دولة الرئيس ، الزملاء الكرام

الحقيقة اذا سبلح الاخوان .

دولة الرئيس : عندي اراء يشرفني ان اقدمها للحكومة الموقرة تصحيح توزيع المشاريع وتوزيعها على الاولويات حسب الحاجة .

علاقة المواطنين مع المسؤولين واتصاف بذلك المساواة بين المواطنين في مهم الخدمات . ان المنجزات والمشاريع التي اوجدتها الحكومات المتعاقبة بقيادة جلالة ملكنا المعظم . اذا تساوينا فيها فنحن بالك نعملة وخير والسلام عليكم .

- ١٥ -

#### دولة رئيس المجلس

ابو مصام بدنا خطيب واحد حتى نكمل وقت المجلس .

تفضل معالي عبد المجيد الشريدة .

#### السيد عبد المجيد الشريدة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الامين خاتم الانبياء والمرسلين .

دولة الرئيس : ايها الاخوة اعضاء المجلس الكريم .

كان لبيان دولة رئيس الوزراء في الجلسة التي قدم فيها البيان ابلغ الاثر في نفوسنا . لقد جاء هذا البيان واضحا ووضوح سياسة الرئيس وحكومته . لقد جاء مستقيما لا ليس فيه ولا غموض ولا منغصات ولا التواءات جاء بوضوح بشفافية وشمول كل ما امكن تحقيقه من منجزات في ظل ما امكن توفره من امكانات ولولا صدق في النية واعياك بالمسيرة لكنت تلك المعونات التي نعرفها تنك سدا في وجه الطموحات والامال ولكن القناعات القيادية وحكمة القيادة والايها بالله عز وجل والثقة بالمواطن جميعها كانت المرتكزات الحقيقية لحكومة من اجل ايجاد امن للمواطن وايجاد رخاء واستقرار ومن اجل بناء الانسان الاردني ليكون اعز ما في الاردن من معطيات وطاقت . ان بيان الرئيس بالرغم من شموله تكريم السادة اصحاب المعالي الوزراء فقدموا ببياناتهم بشكل رائع ومفصل الامر الذي عمق في نفوسنا الرغبة في المناقشة لا حبا في النقاش ولكن لتأكيد المشاركة التي ارادها جلالة الحسين وحكومته الرشيدة للوقوف على حقيقة الانكار وعلى حقيقة الاعمال وابعادها ليكون وضوح المسيرة والمشاركة في البناء اساسين من الواقعية يكون للرؤيا من خلالها تقييم الذات ومعرفته حقيقية ومخلصة لواقع الامور . وان ما انجزه الاردن من انجازات لا يمكن ان نعزي ذلك الى توفر الامكانات بحسب وانما الى القيادة المؤمنة والانسان الاردني .

دولة الرئيس : لا نستطيع في هذه الجلسة ان نغطي جميع الجوانب التي تفضل بها اصحاب المعالي الوزراء في بياناتهم لهذا كان لزاما ان تأخذ بعض الجوانب وتبدي فيها المشورة تأكيداً وتديلا لمشاركة والمشورة واهم هذه الجوانب لا بد لي ان اقف قليلا بالنسبة لوجود هذا المجلس الكريم المجلس الاستشاري . لقد

كان الاردن عبر سنينه الماضية يواجه التحديات ويواجه الصعوبات ويواجه الاحداث الخطيرة وكان يقف النائب من على هذه المنصة نتيجة غزو للافكار وبليلة للنفوس نجده من هنا يقطع بلده اريا اريا . ومع هذا يقف الاردن وثقا من نفسه وثقا من مسيرته بصلاية قيادته وقف ليؤكد ضرورة الممارسات الدستورية ، ليؤكد وجود البرلمان وليؤكد وجود الانتخابات ، ولكن الظروف الحالية التي نعيشها في هذه الايام ، وانطلاقا من السياسة العامة القومية العربية تبنت لنا ظروف تاهرة منعت من اجراء الانتخابات لهذا كانت رؤيا جلالة الملك وكانت رؤيا الحكومة ان تكون هنالك وان يبرز دور المشاركة الشعبية في الحكم باية صورة ممكنة فكانت هذه الصورة التي وجد المجلس على اساسها . ولا اقصد انه كان المجلس يدفع بعض الاعضاء للحصول اكثر فاكتر على بعض الصلاحيات لاعضاء هذا المجلس ولكن الحكومة كانت اسرع واسرع في تلبية هذه الطلبات . حتى اخذ بعض الاعضاء يدركون ان الخطورة تكمن في تجاوز ما اعطى هذا المجلس من صلاحيات فها بدأ بخصوص الجانب الاخر وهو يتعلق بوزارة الداخلية ، وزارة الداخلية هي المعنية بالامن الداخلي ، وعلى اساس الامن يبني الاقتصاد وتبنى السياسة الثابتة ، وتبني المجتمع ، لهذا جاءت اهمية وزارة الداخلية في المقدمة . وزارة الداخلية هي وجه الحكم وملاح الحكم ويحكم اختلاطها وقربها من الناس لا بد ان تعكس على الناس صور الحكم وملاح الحكم .

واليد الطولى لوزارة الداخلية في هذا المجال هو الامن العام ، لهذا لا بد واسمحوا لي ان اخرج على هذا الجهاز قليلا ، واخص بالذات في هذا الجهاز موازنة الامن العام ، لكل موازنة جهاز فصول وابواب وينود مواد ولا يهم ان اتمرض الى هذه المواد وهذه الفصول بقدر ما يهمني ان اركز على مادة واحدة في هذه البنود وهذه الفصول وهذه المواد . هذه المادة تدخل في الموازنة بشكل فريد وغريب ، الغريبة فيها انها ليس لها وجه مكتوف ، تدخل برتجها الفخم لتنفق وتصرف من قبل المدير في الاوجه العامة بحكم مسؤوليته ويحكم ظروف عمله ، ان المجال في الاتفاق من هذه المادة لا يحكم نظام ولا يحدده

هكذا من الشاؤون



قانون أن مجال الاتفاق من هذه المادة ، وإن اداب الاتفاق الا تعلم اليقين ما تنفعه الشمال . وإن من عادة المنتفع من هذه المادة ، أن تكون له يد تأخذ وليس له وجه منظور . ومن انساب الاوقات لاستعمال هذه المادة بعد غروب الشمس وعندما يعم الظلام . فإذا انتهى الليل وطلعت الشمس وانتهت المهمة ، تكون الضحية الكل ( يرحم ) بلا مدل ولا حكم ولا رحمة . وليس يجد هذا الضحية ما يقول إلا أن يردد قول سيدنا يعقوب عليه السلام ( نصبر جميل وبالله نستعين ) وما قاله الشاعر :

أن كنت لا تدري فلتك مصيبة  
أو كنت تدري فالمصيبة اعظم  
لهذا وإبراء للذم وتصحيحا للوسيلة لا بد وإن يكون لهذه المادة وجه مكتشف لا ليس فيه ولا غموض .

أما الملاحظة الأخرى فهي في وزارة الزراعة وأخص بالذات زراعة الأغوار . أن المزارع في الأغوار يتضرر ويخبط نتيجة تقلبات السعر ونتيجة جهله في ماذا يزرع ، ونتيجة جهله للسوق ولحاجات الخارج من هذا البلد ، لهذا كلان لا بد من وزارة الزراعة ، سلطة وادي الأردن ، أن تتدخل في الموضوع بالنسبة لدراساتها الوافية لجميع المناطق وملاحياتها لزراعة الأنواع أن تتدخل لتحديد المنطقة المهيئة تصلح لزراعة معينة ، على ضوء تحديد حاجات السوق الأردني من هذه المواد وعلى ضوء تحديد ما يمكن أن يصدر إلى خارج هذه البلد فيكون للمزارع على ضوء ذلك ما هو محصوله وما هو سعره وما هو انتاجه .

بقي شيء واحد دولة الرئيس . بالنسبة للأردن كبلد محدود السكان ومحدود الامكانيات وأقصى ما يحققه على مبر البنيين هو الوصول إلى الاكتفاء الذاتي . لكنني أرى أن الأردن هو أكبر من ذلك ، أن الأردن له رسالة ، فإذا ما ظهر أمام العالم بهذه الرسالة فيبقى بلد صغير من مئات البلدان الصغيرة . رسالة هذه البلد هو ولايته للديان السماوية المقدسة التي أزد الله

عز وجل أن يكون الأردن بالذات هو موضع هذه الرسائل وأن يكون الأردن بالذات هو مبعث الوحي . وشاء الله عز وجل بالإضافة أن للأردن هذا الدور أن يكون أيضا للملكه الدور الأكبر دور الوراثة ووراثة بيت النبوة وسليل الانبياء من ابراهيم هذا الأردن أرض الديانات وأرض سليل الديانات يجب أن يكون له هذا المظهر أمام العالم . هذه الرسائل تقاسم ثالث دولة في العالم أن لم تكن تقاسم الثانية . هنالك اتجاهات متعددة ، وهنالك أفكار متعددة ، ولكنها كلها من قهنا ومن أفكارنا المعنانية السماوية هذا البلد الذي من الله عليه بأن يكون هكذا يجب أن يكون في موضع المسؤولية . موضع مسؤوليته أن يقود هذه الرسائل في مواجهة العالم ليحقق لهذا العالم الاستقرار وليحقق لهذا العالم تعبئة الفراغ النفسي الذي يعيشونه ولكن قبل هذا يجب أن يعي الفراغ في داخل الأردن . يجب أن يعلم الشباب ويعلم الكل أن ليس للأردن رسالة بأن يؤمن احتياجات الأكل والشراب ولكن على المواطن الأردني أن يفهم من خلال ذلك أن له رسالة أكبر وأعم ، له رسالة الله . هو خليفة الله في هذا البلد ليعم في رسالته هذه جميع أقطار العالم دائما نقول القومية العربية الوحدة العربية . أين نحن من الوحدة العربية أننا نشاهد منذ ثلاثة أشهر ولم يتحقق هنالك رغم الجهود لاجتماع عشرين رئيسا لدولة عربية . كيف نأمل أن نتحد الملايين ونجتمع الملايين ؟ كنا لا يزال يسمع صوت الحسين عندما احتل العدو جنوب لبنان .

#### دولة رئيس المجلس

نحن في السياسة الداخلية مبد المجيد بك .

#### السيد عبد المجيد الشريدة

( متعلما ) عندما اجتل العدو جنوب لبنان كان لجلالة الحسين صوت كبير ، ولكن ليس الأصوات الأخرى . اني لن أخرج عن البحث يا دولة الرئيس . إنما أود أن أقول في هذا المجال . ما معنى كنيسة القيامة ؟ وما معنى المسجد الأقصى ؟ وما معنى الحرم ؟ وما معنى هذه المقدسات ؟ ما معنى المسجد الأقصى ؟ ليست

بالمحظتين الملاحظة الأولى تفشل رئاسة المجلس أن تكون الكلمات مكتوبة ويرجى الاختصار لأن لدينا عشرين خطيبا في الأسبوع القادم .  
ثانيا : - لدي اقتراح من عدد من أعضاء المجلس بأن تبدأ الجلسة في الساعة العاشرة بدلا من الساعة الحادية عشرة وأرجو أن يوافق على هذا الشيء وأرجو أن لا يكون عند الرئيس مانع وشكرا والاجتماع يوم الاثنين .

( ٦ ) تحديد موعد وموضوع الجلسة القادمة يوم الاثنين ١٠/٧/١٩٧٨ .

#### دولة رئيس المجلس

أعين الساعة العاشرة من صباح الاثنين القادم ١٠/٧/١٩٧٨ موعدا لاجتماعنا القادم لاستكمال كلمات الأعضاء وأعلن انتهاء الجلسة . ( وانتهت الجلسة )

دولة رئيس المجلس  
أحمد السوزي

الأحجار وتراب إذا فصلناها عن تراثها الديني وإذا فصلناها عن السباء كيف نهى جيشنا ؟ وكيف نهى جيلا ؟ لأن يرد هذه المفتضبات أن لم يعمل لهذه الأراضي المقدسة ، هذه المقدسات ليست من تراب وحجارة وإنما هي بيوت الله أوجدنا في الأرض . لهذا لا أمل لنا في التحرير أن لم تكن هذه الارتباطات المعنانية والفكرية وهذه الرسائل السماوية هي رسالة هذا البلد . وبناء هذا البلد يجب أن يعيشوا من هذا المنطلق . لهذا وأملنا بالقيادة الرائدة وبالحكومة الرشيدة لأنها ستحقق هذه الأمل وستحقق هذه الاتصالات تتبنى كل خير .

والسلام عليكم .

#### دولة رئيس المجلس

في ختام هذه المناقشة أحب أن أبدي

أمين عام المجلس الوطني الاستشاري  
عبدان يعيون

#### تعريف

- ١ - أمد ويوب هذا العدد والشرف على تنظيم ضبطه أمين عام المجلس الوطني الاستشاري : السيد عبدان يعيون .
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الأمين العام السيد وليد النجدادي ومنظما ضبط السيدان نفيير عطيات ونصري الشهابية .
- ٣ - قام بالإشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في الطبعة : السيدان نصري الشهابية وعثمان النجدادي .